

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع الرفاه الاجتماعي في إسرائيل من عام 2000 - 2015م

نزار ابراهيم محمود أبو عائشة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1438هـ - 2017م

واقع الرفاه الاجتماعي في اسرائيل من العام 2000 - 2015

إعداد:

نزار ابراهيم محمود أبو عائشة

بكالوريوس محاسبة/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

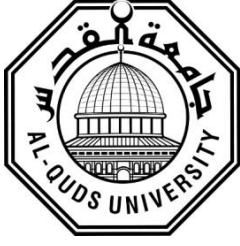
المشرف الدكتور أحمد رفيق عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات

الإسرائيلية من معهد الدراسات الإقليمية /

كلية الآداب / جامعة القدس

1438هـ / 2017 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
قسم الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

واقع الرفاه الاجتماعي في اسرائيل من العام 2000 - 2015

إعداد الطالب: نزار ابراهيم محمود أبو عائشة
الرقم الجامعي: 21310156

إشراف الدكتور: أحمد رفيق عوض

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2017 / 3 / 19 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة

أسماءهم وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد رفيق عوض

2. ممتحناً داخلياً: د. أحمد أبو دية

3. ممتحناً خارجياً: د. محمد عبادي

القدس-فلسطين

1438هـ / 2017 م

الإهداء

إلى من كان لهما الفضل علي بعد الله تعالى في اعطائي الحب والحنان " أبي وأمي " داعيا الله عز
وجل أن يطيل بقاءهما
إلى من سهر على راحتي وتقدمي ونجاحيإلى من مد لي يد العون وشاركني أفراحي
وأحزاني إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية تهاني.
إلى فلذات اكبادي ...أبنائي عبدالله وابراهيم وكرمل وبيسان
إلى من شددت بهم أزري اخوتي الأعزاء
إلى مشرفي الفاضل الدكتور أحمد رفيق عوض
إلى كل من كان له وقفة معي في هذه الحياه إلى اصدقائي وزملائي وزميلاتي
إلى أرواح شهدائنا وأسرانا الأبطال خلف قضبان الحقد الصهيوني .

الباحث : نزار ابو عائشه

إقرار

أقر أنا معدّ هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أيّ درجة علمية عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: نزار ابراهيم محمود أبو عائشة

التوقيع:

التاريخ: 2017/3/19

الشكر والتقدير

الحمد لله القائل (لئن شكرتم لأزيدنكم).

أشكر الله عز وجل الذي وفقني في إتمام عملي هذا وساعدني على إتمام دراستي وتحمل المصاعب في سبيل ذلك.

يطيب لي أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رساله في الحياه، الى أساتذتي الأفاضل جميعا في كلية الدراسات العليا في جامعة القدس وأخص بالذكر الدكتور أحمد رفيق عوض الذي منحني من وقته وجهده من أجل إخراج هذه الدراسه في صورتها النهائيه، وكذلك الدكتور احمد ابو ديه والدكتور محمد عبادي لما قدموه لي من ملاحظات أثناء المناقشة للأرتقاء بهذا العمل .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من مد لي يد العون، وإلى أفراد أسرتي جميعا لما عانوه معي طوال إعداد هذه الدراسه وإلى من سقط من الذاكره سهوا اتقدم بكل آيات الشكر والتقدير. وأخيرا أرجو العلي العظيم أن أكون قد وفقت في تحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسه .

ملخص:

تتناول الدراسة أسباب تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل من عام 2000-2015، وتشمل هذه الدراسة حدود دولة إسرائيل بشكلها الحالي الخاضع لسيطرتها السياسية باعتبارها الدولة موضوع الدراسة بالإضافة إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي منذ سنة 2000 حتى 2015 وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على أسباب تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل، وتوضيح العلاقة بين تغير مفهوم الرفاه والاستيطان الإسرائيلي.

تتصرف إسرائيل باعتبارها من ابرز دول العالم معتمدة في ذلك على دخلها القومي العالي ودخل الفرد المرتفع إلا أن الوقائع الجديدة جعلت من هذه القوة الاقتصادية مقيدة بالعديد من الإشكاليات، ومن ضمنها التوزيع السيئ للدخل، والدافع الرئيسي خلف تطور هذا الاقتصاد ونموه لم يصب في مصلحة الفرد، والتضخم في مصاريف الأمن والمصاريف على المجالات العسكرية، واحتكار شريحة صغيرة إدارة معظم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، وتركيز رأس المال في أيدي طغمة صغيرة.

وتختزل مشكلة الدراسة في أن تقدم الاقتصاد الإسرائيلي وسرعة نموه لم ينعكس على تقدم دولة الرفاه في إسرائيل، بل على العكس، فهناك كثير من المراقبين من يعتقد أن دولة الرفاه في إسرائيل تعاني أو تضعف وتتلاشى.

لأن هذه الدراسة تستهدف التعرف على الأسباب الكامنة وراء تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل فإن ذلك يتطلب تبني منهج وصفي ومنهج تاريخي بهدف التعرف على هذه الأسباب الكامنة وراء تراجع دور دولة الرفاه وقد استخدمت الرسالة المنهج الوصفي الذي يقدم تصوراً دقيقاً للعلاقات المتبادلة والاتجاهات والميول والرغبات، ويعطي البحث صورة للواقع الحياتي لوضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية، ويمكننا المنهج التاريخي من الاعتماد على النصوص والوثائق التي هي مادة التاريخ الأولى، ويعرف منه صورة تطابق الواقع إن أمكن، يستخدم هذا المنهج لمعرفة الأحداث التي جرت في الماضي بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، واعتمد الباحث هذه

المناهج البحثية لما يمنح من قدرة على فهم وتحليل الوثائق والمصادر التاريخية ورصد تسلسل الظاهرة التاريخية، والقدرة على توصيفها وتحديد اتجاهاتها ونتائجها.

تضمنت هذه الرسالة خمسة فصول وهي على النحو التالي: يتكون الفصل الأول من الخطة الدراسية بما تشمله من مشكلة الدراسة وفرضية وأهداف ومبررات وأهمية ومنهجية الدراسة وحدودها والدراسات السابقة والمصطلحات، ويحتوي الفصل الثاني على الاطار النظري ويتضمن مفاهيم ونماذج الرفاة، ويتتبع الباحث في الفصل الثالث واقع اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي من سنة 2000-2015، وما شهدته من تحولات فرضتها البيئة المحلية ونمط الادارة وتحولات العالم في ظل النظام الدولي أحادي القطبية، ويصف ويحلل تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية.

ويبين الباحث في الفصل الرابع أسباب ونتائج اختفاء دولة الرفاة في إسرائيل وتسوق الدراسة أهم التحديات التي أسهمت في توجيه سياسات الرفاة وما تضمن ذلك من مناخات فرضتها البيئة المحلية والإقليمية، ويقدم الفصل الخامس والأخير اهم النتائج وعصارة ما خرج به الباحث رغم المعوقات التي واجهته المتمثلة بسرعة التغيرات الدراماتيكية في الأوضاع الداخلية في إسرائيل، وتعدد وجهات نظر الباحثين حول طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، وجود دراسات باللغة العبرية قيمة تحتاج إلى جهد اكبر في مجال البحث والترجمة .

وقد توصلت الرسالة الى مجموعة من النتائج اهمها معاناة هذه الدولة من تمييز وتوزيع الموارد والخدمات ، وتراجع الدولة عن وظائفها القديمة في مجال خدمات الرفاه، و تعاني إسرائيل من ارتفاع كلفة خدمات الرفاه كما تعاني إسرائيل من ازدياد حجم الطبقات التي لا تحصل على خدمات رفاه .

The Absence of Social Welfare State in Israel from 2000-2015

Prepared by: Nizar Ibrahim Mahmoud Abu Aysha

Supervised by: Dr. Ahmad Rafeeq Awad

Abstract:

The study examines the reasons for decline the role of the welfare state in Israel from 2000 to 2015. This study includes the borders of the State of Israel in its present situation which is subjected to its political control as it is the state which is the subject of the study in addition to Israeli settlements in the occupied Palestinian territories.

This study aims at identifying the trends of the Israeli economy since 2000 to 2015, its social and economic impacts identify the reasons for the decline of the welfare state in Israel, clarify the relationship between changing the concept of welfare and Israeli settlement.

Israel is acting as one of the most prominent countries in the world, relying on its high national income and high per capita income. However; the new facts have made this economic force constrained by many problems, including the poor distribution of income. The main motive behind the development of this economy and its growth has not been for the favor of individual, inflation in security expenses and expenses on military areas, monopoly of a small segment in society management of most large economic institutions and the concentration of capital in hands of a small junta.

The study problem can be summarized in the idea that the progress of the Israeli economy and its rapid growth has not been reflected in the progress of the welfare state in Israel. On the contrary, many observers believe that the welfare state in Israel is suffering or weakening and disappearing.

As this study aims to identify the implied reasons for social decline of welfare state in Israel, this requires using a descriptive and historical methodologies to identify the implied reasons for decline of welfare state . The thesis followed the descriptive methodology which offers an accurate picture for the exchanged relationships, trends, attitudes and desires.

The research gives a picture of the living reality to develop indicators and build future predictions. The historical approach enables us to rely on the texts and documents that are the first material of history where it is possible to know an actual picture that matches reality if possible. This method is used to learn about events in the past in order to understand the present. The researcher adopted these research methods to provide to understand and analyze historical documents and sources, monitor the sequence of historical phenomena, the ability to characterize them, to determine their direction and results.

This thesis included five chapters as follows: the first chapter includes the study plan including study problem, study hypothesis, study objectives, importance and methodology of study, its limitations, previous studies and study terms. The second chapter includes theoretical framework including concepts and different types of welfare. In the third chapter, the researcher focuses on reality of trends of Israeli economy from 2000-2015 and what has witnessed of changes imposed by local environment, patterns of management and world changes under unipolar world. It describes and analyzes its social and economic impacts.

The researcher presents in chapter four the causes and consequences of disappearance of the welfare state in Israel. The study points out to the most important challenges that contributed to the guidance of the policies of welfare including the climates imposed by the local and regional environment. The fifth and final chapter presents the most important results and the gist of what the researcher has concluded from the study, despite the obstacles encountered due to the speed of changes in the internal situation in Israel, the diversity of the views of researchers on the nature of the Israeli economy, the existence of valuable studies in Hebrew that needs more effort in the field of research and translation.

The thesis reached a series of results, the most important of which is the suffering of this state from discrimination in distribution of resources and services, the decline of the state from its old functions in the service of welfare, Israel has been suffering from the cost of welfare services as well as the increase of size of classes that do not receive welfare services.

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ب	الشكر والتقدير
ج	ملخص:
هـ	Abstract
ز	فهرس المحتويات
ي	فهرس الجداول

1	الفصل الأول: خطة الدراسة
1:1	المقدمة:
2:1	أهمية ومبررات الدراسة:
3:1	أهداف الدراسة:
4:1	مشكلة الدراسة:
5:1	أسئلة الدراسة:
6:1	فرضيات الدراسة:
7:1	الحدود الزمانية والمكانية:
8:1	محددات الدراسة:
9:1	منهج الدراسة:
10:1	دراسات سابقة:
11:1	مصطلحات الدراسة:

15	الفصل الثاني: الإطار النظري
2	الرفاه الاجتماعي... تبلور مفهومه ونظرياته:
1:2	مفهوم الرفاه الاجتماعي:
15	تمهيد:
1:1:2	المفهوم المعاصر للرفاه الاجتماعي:

- 16.....2:1:2- قياس مستوى الرفاه:
- 18.....2:2- كيف تطورت نظريات الرفاه الاجتماعي المعاصر
- 18..... تمهيد:
- 21.....1:2:2- تبلور مفهوم الرفاه الاجتماعي لدى النظام الرأسمالي:
- 22.....2:2:2- تطور مفهوم الرفاه الاجتماعي لدى الاشتراكية:
- 24.....3:2:2- نظرية الرفاه الاجتماعي في اسرائيل:

الفصل الثالث: اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي من سنة 2000 إلى 2015 وتأثيراته

- 26..... الاجتماعية والاقتصادية:
- 26.....1:3- مناخات ونتائج الخصخصة في اسرائيل:
- 28.....2:3- تأثيرات سياسة الخصخصة:
- 31.....3:3- سياسات التقليس في الموازنة بين أعوام 2000 - 2015، وتأثيراتها على الرفاه الاجتماعي:
- 31.....1:3:3- الأجور وحقوق العمل:
- 37.....2:3:3- التعليم:
- 39.....3:3:3- الجهاز الصحي:
- 41.....4:3:3- قطاع الإسكان:
- 42.....5:3:3- التقاعد والضمان الاجتماعي:
- 45.....6:3:3- الإنفاق على الأمن في دولة إسرائيل:
- 48.....7:3:3- سياسات الاستيطان والرفاه الاجتماعي:
- 50.....8:3:3- احتجاجات 2011م في اسرائيل؟
- 53.....9:3:3- ختاماً:

الفصل الرابع: هل اسرائيل دولة رفاه اجتماعي؟... "الأسباب والنتائج":

- 55.....1:4- تمهيد:
- 57.....2:4- مفهوم دولة الرفاه في اسرائيل

58	3:4- أسباب تراجع خدمات الرفاه في إسرائيل:
58	1:3:4- تمهيد:
60	2:3:4- أسباب ومناخات التعدي على التأمين الوطني:
62	3:3:4- تقزيم التأمين الوطني:
66	4:3:4- تكلفة الانفاق على الشيخوخة:
69	5:3:4- مشهد خصخصة الخدمات الاجتماعية:
72	4:4- اسباب ما يعانيه قطاع الرفاه من مشاكل في دولة إسرائيل:
74	5:4- آثار تراجع دولة الرفاه في إسرائيل:
76	الفصل الخامس:
76	1:5- النتائج:
80	2:5- الاستنتاجات:
84	3:5- قائمة المصادر والمراجع

فهرس الجداول

- جدول (1.3): يبين نسب الفقر في اسرائيل بين العائلات والافراد والاولاد بين أعوام 2003-2012: 29.....
- جدول (32.): يبين نسبة العائلات الفقيرة في اسرائيل عند العرب واليهود بين اعوام 2003-2012م: 29.....
- جدول (3.3): يبين نسبة البطالة بين عامي 2014 - 2015م بين العرب واليهود: 29.....
- موقع اسرائيل - معدل البطالة 29.....
- جدول (4.3): أجور العمل (الشهرية وبالساعة واليوم) في إسرائيل، يختص بالحد الأدنى من الأجر: 32.....
- جدول (5.3): بترتيب البلدات العربية واليهودية ذات الدخل المرتفع أو المنخفض وفق تقرير عام 2001م الصادر عن دائرة الاحصاء المركزية. 35.....
- جدول (6.3) بمتوسط دخل الموظف الشهري حسب الفئة السكانية والجنس عام 2008م بين العرب واليهود في اسرائيل (بالشيكال الاسرائلي). 36.....
- جدول (7.3): ترتيب البلدات ذات النسبة الأعلى أو الأقل من الحاصلين على شهادات البجروت عام 2001م، لم يتغير هذا الترتيب خلال العقد والنصف اللاحقين، مع حلول عام 2015م..... 38.....
- جدول (8.3): حول نسبة اليهود والعرب والرجال والنساء خريجي البجروت: 39.....
- جدول رقم (9:3) في المبلغ الذي يدفع (مخصصات الشيخوخة بإضافة ضمان الدخل) يتغير بحسب سن الفرد المؤمن 43.....
- جدول رقم (10:3) مخصصات مالية تحصل عليها الأسر مقابل اولاد ولدوا حتى تاريخ 31 أيار 2003م 44.....
- جدول رقم (11:3) مقابل اولاد ولدوا ابتداء من 1 حزيران 2003م وما بعد 44.....
- جدول (12.3): سُلّم الأفضليات بمصاريف 2000حتى 2003م (نسبة من الإجمالي). 45.....
- الجدول(13:3): ترتيب الاستهلاك الامني في سنة 2009، عناصر النفقة، مليار شيكل 46.....
- جدول رقم (14:3)- الموازنة العسكرية الاسرائيلية 2007 - 2013م. 46.....

الفصل الأول:

1- خطة الدراسة

1:1- المقدمة :

سبق تأسيس دولة إسرائيل بناء بعض المؤسسات الضرورية للدولة، ومعظمها قامت بواجبات الدولة قبل تأسيسها، وشملت فكرة تلك المؤسسات تحقيق توازن بين مجمل احتياجات الدولة الوليدة من أرض وإنسان ومنظومة إنتاج وأمن، ولذلك وجدت مؤسسات تُشرف على عملية الهجرة إلى فلسطين وشراء الأراضي وبناء المستوطنات في فلسطين، منها الصندوق القومي اليهودي (الكيرين كيمت) والصندوق التأسيسي (الكيرين هايسود)، لتوفير ظروف عمل مناسبة وللإشراف على سير عملية الإنتاج تم تأسيس الإتحاد العام لعمال إسرائيل (الهستدروت) وتجمعات تعاونية مثل (الكيبوتس) و(الموشافيم)، لتوفير الأمن لتلك المؤسسات تم بناء مؤسسة الحارس (الهوشمير).

أشرفت الوكالة اليهودية على تأسيس تلك المؤسسات حتى تسهم في توفير الخدمات والراحة والرفاهية والأمن والعمل والاستقرار للمهاجرين الجدد من بلدان أوروبا وأقاليم الإتحاد السوفيتي سابقاً، ومنذ اللحظة الأولى قبيل التفكير في تأسيس دولة لليهود على أرض فلسطين كانت فكرة الربط بين الأرض والإنسان حاضرة وضرورة من ضروريات نجاح استمرار دولتهم، ولأجل ذلك بُذل الجهد الكبير بهدف إقناع اليهودي الأوروبي بأنه في حال هجرته إلى فلسطين سوف يجد

حواضن وبيئات معيشية تستقبله، وتوفر له المسكن المجاني والعمل والخدمات الراقية والتعليم المميز والضمان الاجتماعي الملائم.

تختص هذه الدراسة في بحث واقع الرفاه في إسرائيل منذ عام 2000م وإلى غاية 2015م، وتتبع التطورات التي حدثت على مجمل قطاعات الرفاه في إسرائيل، وبعد تأسيس دولة إسرائيل عايش الإسرائيلي مراحل سياسية متعددة ومتقلبة شهد فيها الاقتصاد الإسرائيلي الكثير من التحولات منذ عام 2000م، ومنها حروب وانتفاضات مع الشعب العربي على أرض فلسطين مما أرهق العديد من جوانب الرفاه التي جلبت من أجلها العديد من المهاجرين إلى فلسطين، ومن ضمنها الدخل المرتفع للفرد وتوافر التعليم والمسكن والرعاية المادي والصحة والخدمات العامة والأمن، وإختلفت مؤشرات وموازن قياس الرفاه الاجتماعي داخل إسرائيل وفق التحولات السياسية والتحديات الأمنية. (محمد الجش، 2008، ص20-23، ص27-30).

يضاف إلى هذه التحولات أعباء إدارة الأراضي العربية المحتلة بعد حرب عام 1967م، وشهدت تلك المناطق سيولة سياسية وأمنية خطيرة بعد عام 2000م، ويضاف إلى ذلك الإنفاق على الاستيطان والبنية التحتية والأمن في تلك المناطق والأقاليم. (المستوطنات الإسرائيلية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، 2014، جدول ص43-45).

أسهمت التحديات الإقليمية المحيطة بإسرائيل في ظهور تأثيرات مباشرة على تقلب مؤشرات قياس مستوى الرفاه بين التراجع والتقدم، ذلك نتيجة الحروب التي خاضتها دولة إسرائيل، ونتيجة تصاعد حركات المقاومة الفلسطينية والعربية، وأسهمت بعض اتفاقيات ومؤتمرات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة ودولة إسرائيل من جهة أخرى في وجود تأثيرات مباشرة على واقع الرفاه الاجتماعي داخل دولة إسرائيل، ويعتقد البعض بأنها منحنى هامش من الانتعاش والنمو، ونختص منها خطة خارطة الطريق 2002 المعدلة ومؤتمر أنابوليس المنعقد في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2007م.

أثناء فترة الرخاء السياسي والاقتصادي التي عايشتها إسرائيل خلال بعض المنعطفات التاريخية ونتيجة ظروف دولية وإقليمية متأزمة عايشتها بعض بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

تحركت مجدداً رياح الهجرة اليهودية إلى فلسطين مدفوعة بعدة عوامل داخلية وخارجية، وأسهمت في قدوم أعراق يهودية غير (الأشكناز) إلى إسرائيل، وبعضهم من غير اليهود بدافع تحقيق مكاسب مادية والحصول على عمل، وأسهم هذا الواقع الجديد في نمو مناخات جديدة داخل إسرائيل، وأدت مع الوقت إلى ممارسة الضغط على مرافق الدولة، وأسهمت في بروز مشكلات مجتمعية جديدة من ضمنها الفقر والبطالة وتراجع الخدمات والتعصب العنصري الذي مارسه المهاجرون اليهود الأوائل في إسرائيل تجاه الأقلية العربية المتواجدة في الأراضي العربية المحتلة عام 1948م، وتجاه مجمل الأعراق والأقليات الدينية والثقافية، اخذ ذلك اشكال جديدة بعد عام 2000م، وأسهمت هذه التحولات في تأسيس إنطباعات عامة حول واقع الرفاه في إسرائيل. (لؤي شبانة، السياسات الإسرائيلية وأثرها على البنية والاقتصادية والاجتماعية في القدس) .

أسهم النظام الاقتصادي السائد في إسرائيل في تحديد مجمل مؤشرات قياس الرفاه، ورغم إتباع دولة إسرائيل النظام الرأسمالي في إدارة مؤسساتها ورسم سياساتها العامة إلا أنها ونتيجة تعدد أعراقها وطوائفها واختلاف التوجهات والإيديولوجيات لدى نخبتها دُفعت نحو تبنيها بعض السياسات الاشتراكية في مواضيع ذات طابع اجتماعي مما منح هوامش جديدة لدراسة مستويات الرفاه وتتبع مؤشراتها.

2:1- أهمية ومبررات الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في انها تهدف إلى تعريف القارئ بتركيبه المجتمع الإسرائيلي والتحولات والتغيرات التي حدثت في هذا المجال والنتائج المترتبة على ذلك، كذلك للوقوف على التغيرات التي طرأت على مفهوم الرفاه في إسرائيل وتأثير ذلك على التركيبة الاجتماعية والسياسية، وتوضيح تأثير التغيرات التي طرأت على مفهوم الرفاه بما يخص العلاقة بين الرفاه والاستيطان.

1:3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

- 1- التعرف على اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي منذ سنة 2000 حتى 2015 وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية .
- 2- التعرف على أسباب تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل.
- 3- توضيح العلاقة بين تغير مفهوم الرفاه والاستيطان الإسرائيلي.

1:4- مشكلة الدراسة :

تختزل مشكلة الدراسة في أن تقدم الاقتصاد الإسرائيلي وسرعة نموه لم ينعكس على تقدم دولة الرفاه في إسرائيل، بل على العكس، فهناك كثير من المراقبين من يعتقد أن دولة الرفاه في إسرائيل تعاني أو تضعف وتتلاشى.

رغم أن إسرائيل دخلت عصر الخصخصة واقتصاد السوق منذ منتصف الثمانينات وانفتح اقتصادها على الأسواق العالمية وتقيم علاقات تجارية واستثمارية متينة تربطها بالتجمعات الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية وبالاقتصادات الصاعدة كالصين والهند، (فضل النقيب، 2011، ص527)، وتتمتع بزخم اقتصادي في مجال الصناعات التكنولوجية الحديثة (الهايتك) وتصدير الأسلحة واجهزة الطب ، وتتصرف إسرائيل باعتبارها من ابرز دول العالم معتمدة في ذلك على دخلها القومي العالي ودخل الفرد المرتفع إلا أن الوقائع الجديدة جعلت من هذه القوة الاقتصادية مقيدة بالعديد من الإشكاليات أهمها:

- 1- التوزيع السيئ للدخل .
- 2- الدافع الرئيسي خلف تطور هذا الاقتصاد ونموه لم يصب في مصلحة الفرد .
- 3- التضخم في مصاريف الأمن والمصاريف على المجالات العسكرية .
- 4- احتكار شريحة صغيرة إدارة معظم المؤسسات الاقتصادية الكبيرة .
- 5- تركيز رأس المال في أيدي طغمة صغيرة .

1:5- أسئلة الدراسة:

- 1- ما هي اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي في العقدين الأخيرين؟
- 2- ما هي تأثير الاتجاهات الاقتصادية على مجمل القطاعات الفاعلة في إسرائيل؟
- 3- هل اختفت دولة الرفاه في إسرائيل وما هي بدائل ذلك؟

1:6- فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- 1- قد تكون إسرائيل دولة رفاه اجتماعي إلا أنها تعاني من أزمة توزيع منافع وامتيازات هذا الرفاه.
- 2- تراجع دور الدولة عن تقديم الخدمات بشكل شمولي ومرتج وتحوّلت إلى خدمات يقدمها القطاع الخاص وخدمات قطاعية تنتفع من امتيازاتها شرائح اجتماعية مثل (الحريديم، الصهيونية المتدينة، المستوطنين وغيرها) .

1:7- الحدود الزمانية والمكانية :

- حدود زمانية : تتناول الدراسة أسباب تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل من عام 2000- 2015.
- حدود مكانية: تشمل هذه الدراسة حدود دولة إسرائيل الخاضعة تحت سلطتها السياسية المباشرة بالإضافة إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م .

1:8- محددات الدراسة :

- 1- سرعة التغيرات الدراماتيكية في الأوضاع الداخلية في دولة إسرائيل .
- 2- تعدد وجهات نظر الباحثين حول طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي .
- 3- وجود دراسات باللغة العبرية قيمة تحتاج إلى جهد أكبر في مجال البحث والترجمة.

9:1- منهج الدراسة :

كون هذه الدراسة تستهدف التعرف على الأسباب الكامنة وراء تراجع دور دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل فان ذلك يتطلب تبني منهج وصفي ومنهج تاريخي بهدف التعرف على هذه الأسباب الكامنة وراء تراجع دور دولة الرفاه.

يقدم المنهج الوصفي تصوراً دقيقاً للعلاقات المتبادلة والاتجاهات والميول والرغبات، ويعطي البحث صورة للواقع الحياتي لوضع مؤشرات وبناء تنبؤات مستقبلية، ويمكن المنهج التاريخي من الاعتماد على النصوص والوثائق التي هي مادة التاريخ الأولى، ويعرف منه صورة تطابق الواقع إن أمكن، ويستخدم هذا المنهج لمعرفة الأحداث التي جرت في الماضي بهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، واعتمد الباحث هذين المنهجين لمنحهما القدرة على فهم وتحليل الوثائق والمصادر التاريخية ورصد تسلسل الظاهرة التاريخية، والقدرة على توصيفها وتحديد اتجاهاتها ونتائجها. (وجيه محجوب، 2001، ص263-264 . ناهد عرفه، 2006، ص162) .

10:1- دراسات سابقة:

كميل منصور، دليل إسرائيل لعام 2011م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، رام الله، حزيران 2011م.

يعرف هذا الكتاب بالواقع الإسرائيلي الراهن بمختلف جوانبه: السياسية والقانونية والأيدولوجية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية. وإذ يهدف إلى أن يكون مرجعاً موجزاً موثقاً به، فهو ينتهج أسلوباً وصفيًا وتحليلياً معاً، مستخرجاً معلوماته من المصادر الأولية - وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان - ومرفقاً شروحه بالجداول الإحصائية والخرائط. ويشكل الكتاب تحديثاً شاملاً لدليل إسرائيل الذي صدر سنة 2004. إن المساهمين في تأليف هذا الكتاب خبراء فلسطينيون تلقى بعضهم تحصيله العلمي في الجامعات الإسرائيلية، وبالتالي فهم يقدمون مزيجاً ضرورياً من الالتصاق الأمين بالواقع ومن رؤية عربية أصيلة خالصة.

المساهمون في الكتاب:

موسى أبو رمضان، خالد أبو عصبه، يوسف جبارين، أمل جمال، عزيز حيدر، أحمد خليفة، غريغوري خليل، رائف زريق، أسعد غانم، خالد فراج، مهدي مصطفى، عوض منصور، كميل منصور، فضل النقيب.

شهادة، امطامس، وجريس، حسام، دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)،

مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، آذار 2013.

تكشف هذه الدراسة عرب تحليل السياسات المالية الاسرائيلية تجاه المستوطنات المقامة في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، أن ما يحدث قريب جداً إلى استراتيجية السيطرة التي انتهجها المشروع الصهيوني للسيطرة على الاراضي الفلسطينية منذ نشأته.

وتظهر النتائج بوضوح، وبأرقام موثوقة، وجود سياسة اقتصادية اسرائيلية خاصة بالاستيطان، مختلفة عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة. ففي حين تدعي حكومات اسرائيل تراجع دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكل إلى قوى السوق إدارة الاقتصاد والنمو، وتوكل إلى السلطات المحلية تجنيد مصادر دخل ذاتي، وتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدمات العامة، فإننا نلاحظ أنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل وتتكفل بغالبية الخدمات العامة، ولا تقيس المصاريف وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية أو حسابات الربح والخسارة المالية، كل هذا بغية تحقيق أهداف قومية توسعية دون اعتبار للتكلفة المالية.

النقيب، فضل مصطفى، وقسوم، مفيد حمد، الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالمية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 19 شارع إميل حبيبي، ط4، الماصيون، رام الله - فلسطين، الطبعة الأولى - بيروت، شباط/ فبراير 2015م.

يتطرق بأسلوب تحليلي كمي إلى نشأة صناعة التقنية العالية وتطورها في إسرائيل منذ فترة الانتداب البريطاني في فلسطين حتى الوقت الراهن، ملماً بالأبعاد الحربية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدولية للموضوع. ويرتكز هذا العرض على محورين: الأول يتعلق بوصف البيئة الحاضنة التي نشأت فيها صناعة التقنية العالية، وكيفية تطورها وتأقلمها مع المتغيرات المحلية

والإقليمية والدولية. أمّا الثاني، فيعنى بالدور الذي تقوم به الصناعة كرافعة للأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في المجالين الإقليمي والعالمي.

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي، إعداد كمال صالح، أكتوبر 2014م، هي دراسة تتحدث عن مفهوم التنمية ومفهوم الرفاه، تبين تطور مفهوم الرفاه ومؤشرات الرفاه في المجتمعات العالمية والعربية، يبين نماذج من دولة الرفاه في المنطقة العربية، يقدم جداول ونسب وتقارير إحصائية حول الرفاه في المنطقة العربية وما يشمله من مؤشرات.

http://www.aitrs.org/EchoBusV3.0/SystemAssets/Documents/Rafah_Stady.pdf

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، التفاوت الإقتصادي والتنمية الإقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي، رافي كانبور، أغسطس 2013، ص9، وهي ورقة بحثية تم إعدادها للمؤتمر السنوي للعلوم الإجتماعية والإنسانية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ونشر في مجلة عمران-العدد 5، صيف 2013م، ص7-24م، الدوحة - قطر

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/81258ead-12fb-49ff-9208-fbc60c8bc3c9.pdf>

وهي بمثابة ورقة بحثية تتكون من 29 صفحة، يتحدث فيها الكاتب عن بعض التجارب العالمية الحديثة حول تحقيقها مستويات عالية في مجال التنمية الإقتصادية، تحدث عن التجربة الصينية وجنوب أفريقيا والبرازيل وبلدان شرق أوروبا، بين مناخات الرفاه والعدالة الإجتماعية في تلك البلدان بعد وقبل تبنيها إصلاحات إقتصادية، تتبع الكاتب تأثيرات تلك السياسة على مجمل قطاعات المجتمع وقطاعات الإنتاج.

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، تعمل وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية كحلقة وصل مركزية في سياسة الرفاه الإسرائيلية، هدفها أن تعمل سوياً مع وزارات ومع جهات أخرى على إيجاد ومنع وعلاج وحماية وإعادة تأهيل ومساعدة كل إنسان، وعائلة ومجتمع موجود في حالات أزمة

مؤقتة أو متواصلة بسبب الإعاقة، والفقر والإقصاء الاجتماعي، وصعوبات في الأداء الوظيفي كالسن والبطالة والإهمال والتمييز والاستغلال والانحراف الاجتماعي.

هدف الوزارة ورؤياها والقيم التي توجه عملها تتعلق بخمس فئات سكانية مستهدفة: أفراد، عائلات، مجموعات ومجتمعات في حالات أزمة، مؤقتة أو متواصلة. المجتمع المدني، المنظم وغير المنظم، الذي يعمل في مجالات الرفاه والجمهور العريض والمجتمع المهني للعاملين في مجالات تقديم خدمات الرفاه ومتخذو القرارات ومبلورو السياسة الذين يؤثرون على رفاهية السكان والمجتمعات في القطاع العام وفي المستويات السياسية.

<http://www.molsa.gov.il/Ar/Focus/Pages/FocusDetails.aspx?ListID=0c48b256-3ce8-44ea-a7da-d6c83adec85e&WebId=bb0b34b0-d4b7-4427-baec-5ddf2137f1e5&ItemID=9>

مركز أدفاه، مركز معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، هو معهد لدراسة المجتمع الإسرائيلي والنهوض بفكرة المساواة والعدالة الاجتماعيّة، ويتمحور المعهد في دراسة وبحث السياسة الاجتماعيّة في إسرائيل وتحليلها وسبب أضرارها، ويراجع على نحو نقدي الخطوات التي تتخذ في مجال الموازنة العامّة، وفرض الضرائب، والخدمات الاجتماعيّة، والتربية والتعليم، والصحة، والإسكان، والرفاه الاجتماعيّ، والبيئة، وكذلك إسقاطات هذه الخطوات على المجتمع الإسرائيليّ بأكمله، وعلى كلّ الفئات والمجموعات السكانيّة داخله. <http://adva.org/ar>

مركز طاوب، يعمل مركز طاوب لأبحاث السياسات الاجتماعيّة في إسرائيل كذراع الأبحاث والدراسات لمؤسسة الجوينت في إسرائيل، بغرض إجراء الأبحاث في مجالات السياسات العامّة، ويعمل في المركز باحثون من المؤسسات الأكاديميّة في إسرائيل، وخبراء من مجالات السياسات، يُجري هؤلاء أبحاثاً في المجال الاجتماعيّ-الاقتصاديّ، ويصدر المركز تقارير، وأبحاثاً، وأوراق مواقف في مواضيع متنوّعة، ويعمل مركز طاوب من مدينة القدس.

<http://hebrewjudaic.as.nyu.edu/page/taub>

طالي نير، بين التطبيق والتجفيف - المنهجيات التي تبنتها حكومة إسرائيل لتقليص الخدمات الإجتماعية، 2012م، تقرير صادر عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، كتبه المحامية طالي نير، بحث ومساعدة في الكتابة: تمارا تراوبمان، والمحامية رونيت غلعدا، وعيدو كترى، الترجمة للعربية: جلال حسن - "تواصل" - للترجمة والتعريب، تصميم الغلاف: نوعا أولحوفسكي، صورة الغلاف: أورين زيف، اكتيفيستليس.

تحدث التقرير في البداية عن فرضية مفادها: "لقد تحولت إسرائيل إلى دولة لا ينجح فيها الكثير من المواطنين في ممارسة حقهم الأساسي في العيش الكريم وفي مستوى معيشي لائق"، التقرير في حدود 31 صفحة، تضمن القسم الأول عن تجفيف ميزانيات الخدمات الإجتماعية، بينما تحدث القسم الثاني عن خصخصة الخدمات الإجتماعية، يتحدث القسم الثالث تجميد وإلغاء التشريعات الإجتماعية من خلال قانون التسويات، تضمن القسم الرابع موضوع إسقاط التشريعات التي تدعم الحقوق الإجتماعية، يبين القسم الخامس أنه لا يتم تطبيق قوانين وقرارات قضائية، وصف القسم السادس السياسات الضريبية وتقلص الإنفاق الإجتماعي وتعميق الفجوة، يتحدث التقرير عن تحطيم المعارضة وعن الدعامة القضائية للإنتقاص من شبكة الأمان الإجتماعي، يبين التقرير نواتج هذه السياسات <http://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2012/07/arabic-summary.pdf>.

11:1 - مصطلحات الدراسة:

الخصخصة:

يقصد بها نقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، بمعنى تحويل الملكية العامة (كلياً أو جزئياً) للقطاع الخاص، أي أن تقوم الحكومة ببيع ملكيتها العامة للشركات والمؤسسات الخاصة، أو أن تتوقف عن إمداد الخدمة مباشرة، تكليف القطاع الخاص تسليم تلك الخدمة، بموجب ذلك تُنظَّم عملية التحويل بشكل مناسب وفق الشروط الاقتصادية والسياسية للبلد. (هيثم عويضة، ص19-20).

وهي عادة ما تكون وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما، ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى

تحرير كافة الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص، أي أن الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة في مجال إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة مع القطاع الخاص. (هيثم عويضة، ص20)

العولمة:

وهي بمثابة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا، أما جعل الشيء دولياً فقد يعني غالباً جعل الشيء مناسباً أو مفهوماً أو في المتناول لمختلف دول العالم، وتمتد العولمة لتكون عملية تحكم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول وبعضها البعض. (بركات محمد مراد، ص92)

والعولمة في اللغة تعني ببساطة جعل الشيء عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه، هي العملية التي تقوم من خلالها المؤسسات، سواء التجارية أو غير التجارية بتطوير تأثيرها العالمي، هي أيضاً العمل في نطاق عالمي، وهي مجهود في الغالب إيجابي صرف، واضح من هذا المعنى أنها عملية لها مميزات وعيوب (Arab British Academy for Higher Education, <http://www.abahe.co.uk>).

مفهوم الرفاه:

على الرغم من الدراسات المتنوعة التي ركزت على مفهوم الرفاه الإنساني، إلا أن هذا المفهوم لا يزال مجالاً خصباً للبحث والدراسة، ولم تتوصل الدراسات إلى تعريف محدد للرفاه الإنساني، وذلك لاختلاف الأهداف المرتبطة بالتعريف، وتنوع الجهات التي تقوم بتحديد من جهة، واختلاف المجتمعات وتقاليدها وقيمتها من جهة أخرى. وعليه، فإن تعريف الرفاه الإنساني يختلف حسب الجهة المعرفة له والغرض المراد منه، وكما يختلف التعريف من شخص إلى آخر. (كمال صالح، ص5-6)

من التعريفات الدارجة للرفاه الإنساني " قدرة الفرد على العيش بطريقة طبيعية" تحقيق الذات" و" القدرة على تحقيق الأهداف والانجاز في الحياة"، وقد يدعي البعض أن الرفاه قد يعبر عن الرضى الشخصي عن الحياة على مستوى الفرد، ولكن هذا الرضى الشخصي لا يمكن فصله عن تأثير حصة الفرد من الناتج المحلي ومستوى تعليمه، وتطور مفهوم ومضمون رفاه الأسرة عبر مرور

الزمن مصحوباً بتداول أكثر لمفهوم "تنمية الموارد على اعتبار أن الإنسان هدفاً للتنمية. (كمال صالح، ص5-6) .

مرت تنمية الموارد البشرية بمراحل عديدة، وحيث تركز الاهتمام بشكل خاص على تسريع عملية التحول الصناعي كهدف أول للتنمية البشرية لينتقل بعد ذلك إلى التعليم والتدريب، ومن ثم تطور الاهتمام ليشمل جوانب أخرى للحياة كالصحة والفقر والبيئة وغيرها من الجوانب التي تتصل بالحياة والمجتمع، بما فيها الديمقراطية بشكل واضح.

التأمينات التكاملية:

يحق لكل مؤمن الانضمام إلى خدمات الصحة المكملة التابعة لصندوق المرضى المنتسب إليه، ومع تسديد مبلغ مالي إضافي والحصول على كامل الخدمات المشمولة فيه، بدون علاقة بسنه الذي بلغه، ووضع الطبي والاقتصادي، والانضمام أو عدم الانضمام لخدمات الصحة المكملة، لا يؤثر على حقوق المؤمن في الحصول على كامل الخدمات الصحية المشمولة في سلة الصحة الأساسية، ويوجد في بعض الخدمات المقدمة فترة انتظار من لحظة الانضمام وحتى استحقاق الحصول على الخدمة. (كل الحق -موقع إلكتروني- صفحة خدمات صحية إضافية - التأمين المكمل-).

بحسب قانون التأمين الصحي الرسمي، يُسمح لصناديق المرضى اقتراح برامج خدمات صحية إضافية على الخدمات المشمولة في سلة الصحة الأساسية، بحيث يكون التأمين المكمل إضافة للسلة الأساسية، يمكن أن يشمل ثلاثة أنواع تغطية أساسية، وهي التأمين الإضافي ويشمل الخدمات غير المشمولة في سلة الصحة، مثل علاج الأسنان والتأمين التمريضي، والتأمين الموسع ويشمل توسيع الخدمات المشمولة في سلة الصحة، مثل زيادة الاشتراك المالي لصندوق المرضى مقابل زراعة الأعضاء في البلاد والخارج، والتأمين البديل ويشمل بديل نوعي للخدمات الممنوحة في سلة الصحة، مثل التعويض على تكاليف الرقود في مشفى خاص. (كل الحق -موقع إلكتروني- صفحة خدمات صحية إضافية - التأمين المكمل-).

يحق لكل مؤمن في صندوق المرضى الانضمام بإرادته الذاتية إلى برنامج خدمات الصحة الإضافية التي يقترحها صندوق المرضى المنتسب إليه، ولا يقدر المؤمن أن ينتسب إلى صندوق مرضى

آخر، ولا الانضمام إلى برنامج الخدمات الصحية الإضافية في صندوق مرضى آخر. (كل الحق - موقع إلكتروني- صفحة خدمات صحية إضافية - التأمين المكمل-)

التأمين الوطني:

يقصد به تلك المخصصات المالية والخدمات التي تقدمها الحكومة في مجالات مختلفة من خلال الوزارات أو الهيئات المحلية أو مؤسسات المجتمع المدني وبعض القطاعات الأهلية، في إسرائيل تقدم الحكومة والوزارات المعنية خدماتها أو مخصصات مالية ويساعدها مؤسسات مجتمع مدني تقدر بالعشرات إضافة الى مؤسسات الحركة الصهيونية في داخل وخارج البلاد، تقدم المؤسسات الاسرائيلية خدماتها لحاملي التأمين الوطني الاسرائيلي في حالات التوقف عن العمل وتمنحهم تأمين البطالة، ومخصصات ضمان الدخل، وتمنح حقوق للعمال في حالة الافلاس وحل الشركات، وتصدر تأمين الأمومة بحيث تقدم خدماتها عبر هذا التأمين لبدل الولادة ومنحة الولادة ومنحة الدراسة، ومخصصات الحفاظ على الحمل، وتأمين الأولاد. (مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل).

يمنح التأمين الوطني في اسرائيل نفقة للمرأة المطلقة وأولادها، وتتعامل هذه التأمينات مع اصابات العمل، وتأمين مصابي الحوادث، وتأمين العجز ومخصصات الخدمات الخاصة للمعاقين، ومخصصات محدودية التنقل، والتأهيل المهني، ويتوسع التأمين الوطني ليشمل تأمين الشيوخوخة، وتأمين الأقارب من الدرجة الأولى كالأرملة/ة والأيتام، وخدمات استشارة للمسن، وتمنح التأمين التمريضي للمسنين، هناك تفاصيل مختلفة حول رسوم هذا التأمين ومتطلبات الحصول عليه ورسوم التأمين الصحي ونسب ومبالغ رسوم التأمين لكل حالة اجتماعية من هذه الحالات. (مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل).

هناك ارتباط وثيق بين التأمين الوطني ومنظومة ومناخات الرفاه الاجتماعي، ولا يمكن ان ينفصل هذا الارتباط عن عجلة الانتاج في الدولة، وكلما زاد مستوى الانتاج وحققت الدولة نمو اقتصادي سوف يؤدي ذلك الى تقدم واقع الرفاه الاجتماعي، بشرط اصدار تشريعات ولوائح تحدد ضوابط هذه العلاقة، ويؤدي هذا التطور على صعيد الانتاج إلى توزيع عادل للمداخل والموارد، ولا يقتصر الانتفاع على الطبقة الغنية وقليلة العدد، من يحدد حقيقة هذا التوزيع ومآلاته هي الدولة عبر التشريعات والتدابير، لا تعبت بالمناخات الاقتصادية بل توجهها بما يعود بالمنفعة على المجتمع.

(برهوم جرابسي، خطة تقليص الفقر حسب المركز الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي، 2007/3/20م . الصورة الاقتصادية في اسرائيل، موقع وزارة الخارجية في اسرائيل، وشمل القطاع العام والضرائب والاستثمار والاجور) يؤدي تطور عجلة الانتاج الى تطور الادوات والوسائل والتطبيقات العلمية والصناعية التي يحتاجها الانسان في حياته العامة، وتؤدي الى تطور النظم والهيكل الادارية للدولة والمجتمع والهيئات الاهلية والخاصة.

تلك التشريعات واللوائح يمكنها ان تحدد العلاقة بين العامل وصاحب العمل وبين الدولة وصاحب العمل، وتطور من منظومة التأمينات والخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة على صعيد الرفاه الاجتماعي، وتطور عجلة الانتاج يؤدي الى تطور مؤسسات التأمين الوطني والجهات والهيئات التي تخدم حاملي هذا التأمين. (برهوم جرابسي، خطة تقليص الفقر حسب المركز الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي، 2007/3/20م . الصورة الاقتصادية في اسرائيل، موقع وزارة الخارجية في اسرائيل، وشمل القطاع العام والضرائب والاستثمار والاجور)

الفصل الثاني:

الإطار النظري.

2- الرفاه الاجتماعي... تبلور مفهومه ونظرياته:

2:1- مفهوم الرفاه الاجتماعي:

تمهيد:

إختزل مفهوم الرفاه منذ بداية القرن الحادي والعشرين وتحديداً بعد عام 2010م في تلك الحالة التي يكون فيها الفرد مستعداً لتطوير قدراته ورفع إنتاجيته في العمل، ورفع قدراته على الابتكار، وتعزيز قدراته في مجال بناء علاقات قوية وإيجابية مع الآخرين، وقدرته على المساهمة في تطوير مجتمعه، تزداد معدلات الرفاه عندما يكون الفرد قادراً على تحقيق أهدافه الشخصية والمجتمعية، ولا يوجد إجماع حول مفهوم محدد للرفاه، وحسب قياس الرفاه هناك موقف عام حول أن الرفاه يتضمن وجود إرتياح ومزاج إيجابي وعدم وجود مشاعر سلبية مثل عدم الرضا والإحباط والقلق، ويتوسع المفهوم ليشمل تحقيق الأهداف الحياتية والأداء الإيجابي. (كمال صالح، 2014م، ص11) .

يختلف مفهوم الرفاه الاجتماعي من مجتمع لآخر، وهو خاضع لمنظومة المجتمع وقوانين وتشريعات وبيئات تلك المجتمعات، ويختلف البعض مفهوم الرفاه بقدرة الفرد على العيش بقدرة طبيعية "تحقيق الذات"، والرضا الشخصي عن الحياة بمستوى الفرد، ومع مرور الوقت تطور

مفهوم الرفاه نتيجة تطور بنية المجتمعات، ونتيجة تطور عجلة الإنتاج، وإرتبطت رفاهية الفرد بنجاح عملية النمو الإقتصادي وتضاعف عجلة التنمية والإنتاج.

2:1:1- المفهوم المعاصر للرفاه الاجتماعي:

توسع مفهوم الرفاه الاجتماعي وفق منظومة متكاملة ترى بأن التنمية البشرية جزء من عملية تطور الإنتاج، وحتى تزدهر هذه العملية فيجب الإهتمام بالفرد، وتحسس إحتياجاته الصحية والتعليمية وتقديم الخدمات العامة التي تساعده على مزيد من العمل والإنتاج، وشملت تلك المنظومة تطوير العملية الديمقراطية لما لها من علاقة مباشرة بالرفاه الاجتماعي وقضايا المطالب العمالية. (مبادرة الإصلاح العربي، مقياس الديمقراطية العربي 4، ملحق رقم 1، 2014 . علي عبد القادر علي، مايو 2008) .

يتم قياس الرفاه من خلال قياس المستوى المعيشي للفرد والأسرة والمجتمع إلى جانب قياس الجوانب الإعتبارية كالإعتبارات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمعيشية والوضع الصحي للأفراد وأوقات الترفيه، والشعور بالإطمئنان والأمان والإستقرار، والبيئة وتأثيراتها على صحة الإنسان ونمط طعامه وحياته (كمال صالح، 2014، ص9-10) .

2:1:2- قياس مستوى الرفاه:

حينما يعتمد الباحث على معدلات الدخل في قياس مستوى الرفاه سيتوصل بالتأكيد إلى نتائج غير دقيقة، ولذلك يتوجب أن تشمل عملية قياس مستوى الرفاهية عدد أفراد الأسرة وعدد العاملين فيها، والإنفاق على التعليم والصحة والمسكن والترفيه، ونوعية السلع واللوازم المتوفرة لديهم، ومدى حصولهم على الخدمات العامة. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7 . كمال صالح، 2014، ص9-10) .

لذلك فإن تحديد مستويات الرفاهية لا بد له من إجراء عملية معقدة تشمل المؤشرات الثقافية والاجتماعية والإقتصادية والصحية، وتوفير الأوزان المناسبة لتلك الجوانب أو المؤشرات، وفق

ذلك نتمكن من تحديد المستوى المعيشي للأسرة، ويقودنا إلى مستوى الرفاهية المتاح. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7 . كمال صالح، 2014، ص9).

قد تطورت مقاييس ومؤشرات الرفاه حينما تم البحث في العلاقة بين الرفاه الفردي والرفاه الوطني، وشملت تلك المقاييس على سبيل المثال الرضا الحياتي، والتأثير الإيجابي، والرفاه النفسي، مما أضاف بعض التعقيد على مشهد دراسة مؤشرات قياس الرفاه في دولة أو مجتمع ما، وأضحى العديد من مؤشرات مرتبطة مع بعضها البعض. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7 . كمال صالح، 2014، ص9).

يمكن للفرد تخمين مستوى رفايته المأمولة من خلال إنطباعه حول الرفاه الروحي، وقد يشمل المقاييس الذاتية مثل الصحة الجسدية والرفاه الثقافي والأداء الإيجابي، ولذلك قد يشعر الإنسان بالرفاهية في حال حصوله على عمل ومصدر رزق مستقل يوفر له مستوى مادي. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7 . كمال صالح، 2014، ص9).

يسهم إرتفاع مستوى الدخل في رفع مستوى الرفاه، ورغم أن هذا الإفتراض لا يشمل مجمل مؤشرات قياس الرفاه، إلا أن إرتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى إرتفاع الإهتمام بمؤشرات الرفاه ويخدمها، وحال تدني مستوى الدخل ينخفض الإنفاق على التعليم والصحة والثقافة، وقد ينتشر الفقر والبطالة. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7).

يرتبط الإندماج الإجتماعي بمفهوم الرفاه، ويعتبر مؤشراً يدل على تحقيق الرفاه، ولما يلعبه من دور في تحقيق التجانس بين أفراد الأسرة، وحال تقارب وإنسجام العلاقة بين الوالدين والأولاد والأفراد في الأسرة الواحدة، ويتوسع المفهوم ليشمل الإندماج في العمل والوظيفة، ويمتد مفهوم الإندماج الإجتماعي ليشمل إطار أوسع، بحيث يشمل الإندماج بين فئات وطبقات وطوائف المجتمع، وينعكس ذلك على الإستقرار والأمن في البلاد، ويخفف من مناخات الضغط على الدولة ومؤسساتها، ويتيح الفرص أمام الدولة والمجتمع نحو الإهتمام بتنمية مؤشرات الرفاه بعد تقلييل الحاجة إلى إنفاق أموال طائل على الصراعات المجتمعية والمجهود الأمني. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7)

وضع مفهوم الرفاه الجسدي من بين المفاهيم المرتبطة بالرفاه، ويقصد به الشعور بصحة ممتازة والشعور بالطاقة الكاملة، لأن الرفاه يعتمد على الصحة الجيدة والعلاقات الإجتماعية الإيجابية وتوافر الموارد الأساسية والوصول إليها كالسكن والدخل وغيرها من الموارد. (الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص4-7 . كمال صالح، 2014، ص11) .

يوجد ثلاثة أبعاد مرتبطة بالرفاه يمكن إختزالها في الظروف المعيشية المادية، ويتمثل بالرفاه الإقتصادي الذي يحدد القدرات الإستهلاكية للأفراد وهو البعد الأول، البعد الثاني يتمثل بنوعية الحياة أي مجموعة العناصر غير المادية للأفراد التي تساهم في تشكيل الفرص الحياتية لهم مثل المؤهل العلمي والمهارات والقدرات والمواهب. البعد الثالث يتضمن الرفاه المستقبلي أو استدامة الرفاه، تعني استدامة الأنظمة الإجتماعية - الإقتصادية والطبيعية، حيث يعيش الناس ويعملون، وتعتبر ذات أهمية كبيرة لإستدامة الرفاه مستقبلاً، وتعتمد الإستدامة على تأثير الأنشطة الإنسانية على مقدرات البلاد من الأنواع المختلفة وتشمل رأس المال. (الطبيعي، والإقتصادي، والإنساني الإجتماعي) (سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات الاقتصادية، الربع الثاني 2014، ص5-15) .

2:2- كيف تطورت نظريات الرفاه الاجتماعي المعاصر

تمهيد:

وضعت خلال القرن التاسع عشر العديد من النظريات الاقتصادية العالمية، من أشهر تلك النظريات النظرية الاشتراكية والنظرية الرأسمالية، ونشأة وتطورت تلك النظريات مع تطور مجريات الثورة الصناعية في الغرب الأوروبي، وصاحبها تحولات اجتماعية فرضتها ظروف العمل ورأس المال، ويمثل ظهورها حاجة تتطلبها مجريات تلك المرحلة. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

تتصف الرأسمالية بقدرتها على التطور وفق احتياجات سوق العمل ومتطلبات رأس المال، واهتمت بالفرد كمدخل إلى خدمة المجتمع، ركزت على حق تملك الفرد لوسائل الإنتاج ورأس المال، وصاحبها خلال مراحل تطورها أفكار ليبرالية لها علاقة بإدارة مؤسسات الدولة، بهدف تفعيل النظام الرأسمالي وتحريك هياكل وقوانين الدولة لصالح الرأسمالية، وصاحب الرأسمالية تقدم

اقتصادي هائل، وتطور في النظم والإجراءات المالية والإدارية العالمية، وتبنتها بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

بينما اهتمت النظرية الاشتراكية بحقوق العمال وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ركزت على المجتمع على اعتبار أن الاهتمام بالمجتمع يتضمنه تحقيق مصلحة الفرد، وتؤمن الاشتراكية بالمساواة والعدالة الاجتماعية، ورغم أنها نشأة في وسط أوروبا إلا أنها انتشرت بقوة في البلدان النامية والصين والاتحاد السوفيتي سابقاً وبعض بلدان أمريكا اللاتينية. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص27-30)

أسهمت عوامل متعددة في صقل مناخات الرفاه الاجتماعي لدى بلدان الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول التي انتهجت أنماط الحداثة الغربية، وتبنتها في مجالات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة، أسهمت مجمل الظروف التي سادت بلدان أوروبا منذ منتصف القرن التاسع عشر في تبلور أهم النظريات الحديثة التي تدور في فلك تفسير العلاقة بين الفرد والمجتمع، وضحت الدور الذي يمكن أن يلعبه الفرد في سبيل الجماعة، وكيف يمكن الاهتمام بالفرد حتى يقوم بما عليه من واجبات تجاه المجتمع الذي يعيش فيه. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص27 - 30)

تطورت هذه الأفكار التي تُمدِّد الإنسان واصبحت نظريات معاصرة بفعل ما جرى للإنسان الأوروبي خلال العصور الوسطى من ظلم ومعاناة شديدين، بدأت تتبلور تلك الأفكار بعد حروب القرن الثامن عشر وخلال حركات الوحدة والتحرر التي إنتشرت في أرجاء أوروبا بالتزامن مع مشهد ثورات عارمة ضد الإستبداد والتسلط والإستعمار، وتأسيس الدولة القومية، يضاف هذا المشهد إلى عديد الأفكار والتوجهات الإنسانية التي ولدت في تلك البيئات، وقدمت للمثقف الأوروبي مؤلفات وكتابات أعتمدت على ما دونه وكتبه العشرات من فلاسفة ومؤرخي اليونان والرومان، وأسهمت في ردف البيئات الأوروبية بمزيد من المطالب، وظهرت أفكار جديدة تطالب بالحقوق والعدالة والكرامة الإنسانية، وتزامنت هذه المطالب والأطروحات مع مشهد حاجة الإنسان الأوروبي إلى تلك الحقوق بعد ما جرى من دمار ومعاناة إجتاحت القارة الأوروبية نتيجة ويلات الحرب

وأوضاع العمال داخل المناجم والمصانع. (جون كينيث جالبريت، 2000، ص50 . عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

خلصت تلك الأفكار إلى إعتبار الإنسان محور عملية الإنتاج وهو المنتج والمستهلك، وتطورت النظريات الحديثة لتهم بمستقبل الإنسان، وتوليه أهمية بالغة، وبدأت بعض الأصوات تطالب بتشريعات تكفل حقوق المواطنين والعمال داخل مكان العمل وخارجه، كلما تطورت مستويات الإنتاج ومراحل الثورة الصناعية كانت تتطور الحاجة إلى الإهتمام بحقوق العمال والمواطنين، وبدأت هذه الأفكار تتحسس إحتياجات الإنسان ومطالبه الحياتيه، وبدأت تهتم بميوله وتوجهاته، وتسعى جاهدة لتوفير الراحة له حتى يسهم في تحقيق مستويات إنتاجية مرتفعة. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27 . جون كينيث جالبريت، 2000، ص74)

مع مرور الوقت أصبح الإنسان يميل نحو الراحة والدعة بفعل ما حققته النهضة الصناعية الكبيرة من مستويات إنتاج إهتمت بتفاصيل حياة الإنسان اليومية، وقدمت له خدمات في مختلف المجالات التي يحتاجها الإنسان، واصدرت العديد من التشريعات والقوانين العصرية التي تهتم بحقوق الإنسان الإجتماعية والمدنية والإقتصادية والسياسية.

رغم تلك الطفرة الكبيرة في مجال الإنتاج الصناعي وفي مجالات الخدمات العامة إلا أن الإنسان لم يتحرر من ضغوط الحياة، وبل أصبحت هذه المناخات المستجدة تمثل ضغوط إضافية أصبحت ترهقه وتدفعه نحو العمل لساعات طويلة حتى يسدد ما قدم له من نفقات وخدمات حياتية، وتحول الإنسان إلى آلة أو ما يشبه الآلة بسبب ما أوجدته الثورة الصناعية الحديثة، مما دفع بعض الجهات النقابية والعمالية إلى الدفاع عن حقوق العامل، والتصدي لما يقع على كاهل العامل من ظلم مجحف، وبدأت تطالب تلك النقابات بتحديد ساعات العمل، وطالبت بتقاضي العامل أجر يابق بمتطلبات الحياة العصرية، وتوفير شروط أمان صحي داخل العمل، وتأمين صحي مدى الحياة، وحزمة متعددة من متطلبات الرفاه الإجتماعي بعد التقاعد من العمل وقبل التقاعد. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

2:2-1- تبلور مفهوم الرفاه الإجتماعي لدى النظام الرأسمالي:

تجاوبت الفكرة الرأسمالية منذ بداياتها الأولى مع تحولات السوق وأصبحت فكرة قابلة للتحويل والتطور وفق ما تعانيه عملية الإنتاج والتبادل التجاري من مصاعب، ولم تخضع الرأسمالية لفلسفة أو أيديولوجيا ثابتة، بل وصفت مبادئها بالمرونة، وقابلة لأن تتخلى عن بعض ما يعتريها من صعاب، وتكيفت مع متطلبات العامل البشري، وراعت دوره في عملية الإنتاج، وحافظت على هامش من حقوقه، وتكيفت مع إنتكاسات السوق، وأمنت بأن مصلحة الفرد من مصلحة الجماعة ومن مصلحة صاحب رأس المال أو المستثمر، وضعت تشريعات تحدد ذلك، وأتاحت مجالاً للمؤسسات العمالية والنقابية، وأتاحت الرأسمالية هامش للدولة لتتدخل وتمنع إنهيار المنظومة السوقية عبر فرض هامش من التشريعات أو ضخ أموال في السوق لتحرك عجلة الإنتاج. (جون كينيث جالبريت، 2000، ص153 . عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

وفق ذلك لم تقطع الرأسمالية هامش العلاقة مع العامل البشري المنتج في المصنع والمنجم، بل أتاحت مجالاً للحركة والتفاوض، ولم تسمح بوصول الأوضاع إلى مرحلة الصدام مع طبقة العمال، وكانت ترفع من مستوى الخدمات والحقوق الإجتماعية للعامل حينما تستشعر مناخات القلق وتساعد حدة المطالب العمالية.

طورت الرأسمالية خلال هذه التجربة الطويلة من قدرتها على الإنتاج، بالتالي تنوع الإنتاج، وإتسع حجم السوق الإستهلاكي، وتنوعت السلع والخدمات التي تدور في فلك الرفاه الإجتماعي، وساعد على ذلك تطور الجانب السياسي لدى النظرية الرأسمالية، ما يطلق عليه الليبرالية السياسية بحيث ساعدت أجواء الديمقراطية على فتح المجال أمام حرية التعبير المطربي لدى الشرائح المتوسطة والضعيفة، وجدت من يدافع عن حقوقها أو من يمثلها داخل قبة البرلمان، وأسهم ذلك في وجود هامش كبير من التنافس بين الكتل السياسية بهدف خدمة الطبقات الإجتماعية الضعيفة. (كمال صالح، 2014، ص11) .

تمكنت الأحزاب العمالية والنشطاء اليساريون داخل منظومة النظام الرأسمالي من التعبير عن مطالب ممثليها من العمال وأفراد الشعب، وإستطاعت في كثير من الأحيان أن تحصل على غالبية برلمانية، وتُشكّل الحكومات في بلدانها مما منع أجواء الإحتقان، وأسهم في فرض مزيد من

الضرائب على الشركات وأصحاب رأس المال والتجارة الداخلية والبيئية، ومجمل هذه العوائد تم صرفها على مخصصات الرفاه الاجتماعي، وفتحت بأموالها المستشفيات ودور العجزة، وصناديق التكافل الاجتماعي، وضمان التقاعد، رفع سلم المرتبات ومعاشات التقاعد، وتحسين شروط العمل، وفتح سلم العلاوة والترقية لدى العاملين في السلك الحكومي، وإتسع المجال أمام تعيينات جديدة، وتم تحسين الخدمات التعليمية والصحية، وإفتتاح طرق وجسور جديدة وسريعة، وتطورت خطوط الهاتف والكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، وبنيت الحدائق والمتنزهات، وتم تطوير نوعية وجودة التعليم الحكومي والجامعي، وفتح المجال أمام المستثمرين بهدف بناء المنتجعات وأماكن الترفيه، والأسواق الإستهلاكية الضخمة وتدشين مؤسسات الصيرفة، ازدهر القطاع البنكي، وحدث تطور ورقي في مجال التسهيلات البنكية وحققت جودة عالية، ونجحت الرأسمالية في ترقيع ما اعترأها من صدمات، وتلافي الكثير من مظاهر ظلم الرأسمالية، وتجميل أطروحاتها. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص 51)

2:2:2- تطور مفهوم الرفاه الاجتماعي لدى الاشتراكية:

تطورت الفكرة الاشتراكية من داخل ذات البيئات التي سبق الحديث عنها ، إزدهرت الاشتراكية العمالية "الشيوعية" داخل بيئات العمل، ورفعت شعارات عمالية مطالبة بإنصاف العمال، وأخذت جانب متحيز بالمجمل إلى جانب العمال، وبدأت أفكار الاشتراكية الماركسية تلقى رواجاً بين صفوف العمال خلال تصاعد الثورة الصناعية، وتصاعد جشع أصحاب رأس المال، وإستغلت فترة غاب فيها الدور الحقيقي للدولة تجاه الإشراف على سير العملية الإنتاجية، وغابت أدوات المرونة لدى الفكرة الرأسمالية، وكانت الاشتراكية محل إعجاب العمال في بداياتها، خاصة ممن حرّموا من حقوقهم وممن عايشوا الظلم والحرمان الحقيقي نتيجة تعزيز ثروة أصحاب رأس المال، مما أوجد رواجاً لتلك الأفكار والدعوات العمالية ذات الصبغة الشيوعية بين فئات العمال خلال مراحل تطور الثورة الصناعية في أوروبا، كونها رفعت شعارات تتمحور حول أحقيتهم في إمتلاك مؤسسات الإنتاج، وحقهم في السيطرة على مقدرات العملية الإنتاجية من الأرض والمنجم والمصنع. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص 25-27)

لم تقف الإشتراكية الماركسية في الوسط، بل قادت جموع العمال الغاضبين نحو ثورة وحراك عمالي ضخم تمكن من إسقاط أنظمة حاكمة في بعض بلدان وسط وشرق أوروبا وروسيا القيصرية، وحكمت التنظيمات العمالية تلك البلدان. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص25-27)

رغم ما رفعته المنظمات والأحزاب العمالية من شعارات مطالبة بإنصاف العمال، ولكنها حينما وصلت إلى الحكم على أكتاف العمال لم تتمكن من تطوير نظريتها، وأخفقت في القدرة على بلورة فكرة تنهض بإقتصاد بلدانها، واجهت تلك البلدان موجات من الكساد الإقتصادي، وتوقفت عجلة الإنتاج، وتم فصل العديد من العمال، بهدف منع إنهيار منظومة الحكم الإشتراكي تم فرض العديد من القوانين المقيدة للحريات العامة، وحُلت الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، ومنع ظهور صوت مدافع عن العمال تحت ذريعة أن الدولة كلها للعمال وأن جموع العمال هي من تحكم البلاد معتمدة على ممثليها.

تدخلت الدولة من خلال فرض سياسات الرفاه الإجماعي وتشريعات العدالة الإجتماعية، وإقرار سلم رواتب متساوٍ لا يخضع لمنظومة الحوافز، كذلك خدمات عامة متساوية بين جميع الأفراد، وفي هذه القضية اختلفت النظرية الرأسمالية عن الإشتراكية كون الرأسمالية أتاحت المجال أمام التنافس والحوافز مما نشط الإقتصاد، تدخلت الدولة في حدودها الدنيا، أتاحت الفرصة أمام حرية إمتلاك رأس المال وحرية التجارة والتبادل التجاري البيئي، وقفت الدولة بشكل صارم في تطبيق نصوص النظرية الإشتراكية، وتدخلت في أبسط تفاصيل الإنتاج وإقتصاد البلاد، ولم تتعامل بمرونة مع أزمات الكساد وتوقف عجلة الإقتصاد، وتدخلت بشكل أكبر وسيطرت على المزيد من الملكيات الخاصة، وأخضعتها لسيطرة الدولة ممثلة العمال، مما فاقم من معاناة الإنسان وقيدت حريته. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص27-30 . جون كينيث جالبريت، 2000، ص78) .

ثمة تجارب إشتراكية لم تنقيد بالنظرية الإشتراكية مثل الصين التي حاولت أن تجمع بين الإشتراكية كنظرية وبين مناخات بيئات الصين الريفية ذات الطابع الزراعي، وكيفتها مع منظومة العادات والتقاليد الصينية السائدة، وحاولت أن تُحجَم عن الكثير من مظاهر التدخل في العملية الإنتاجية أسوة بالفكرة الرأسمالية، مما جعل من الصين قوة إقتصادية صاعدة لا يستهان بها، وهو نتاج تأثرها بطبيعة الأنظمة الغربية. (عبد الرازق الساعدي، 2012م، ص27 - 30)

2:2:3- نظرية الرفاه الاجتماعي في إسرائيل:

انهار في إسرائيل ما كان يُسمى بدولة الرفاه والتكافل الاجتماعي التقليدية، أو ما اصطلح على تسميته بالصهيونية الاشتراكية والطلائعية، ولم تؤسس على أنقاضها رأسمالية ليبرالية وإنسانية، وإنما رأسمالية احتكارية حاكمة ومتحكمة بدون روادع، ويتحكم فيها رأسمالية التحالف الثلاثي — المال والسلطة والإعلام، هذا ما يراه البعض، وخاصة النخب اليسارية والقومية ذات الطابع التقليدي.

يرى البعض بأن الرفاه الاجتماعي في إسرائيل يدار منذ عام 1990م وفق نمط ليبرالي يعتمد على دولة المؤسسات، ويتم ادارة موضوع الرفاه الاجتماعي من خلال وزارات متعددة، وأهمها وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية إلى جانب وزارة الصحة والتعليم والاسكان والتشغيل والهيئات المحلية والعديد من مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات تقليدية تمتلكها الوكالة الصهيونية، وتقوم تلك المنظومة بإعادة تأهيل ومساعدة كل إنسان وتوفر له الحماية، وتعالج مشاكله وتمنع التعدي على حقوقه المدنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ضمن القضايا التي تعالجها تلك المؤسسات قضايا الإعاقة، والفقر والإقصاء الاجتماعي، وصعوبات في الأداء الوظيفي، السن، البطالة، الإهمال، التمييز، الاستغلال والانحراف الاجتماعي. (وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وثيقة سياسة وزارة الرفاه للسنوات 2014-2018م. ناحوم إيتسكوفيتس، ميثاق اجتماعي اقتصادي جديد لإسرائيل: مبادئ وخطوات السياسة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية، أيلول 2011)

يتميز المجتمع الإسرائيلي بقدر من المنعة والتكامل الاجتماعي في الحياة الروتينية وفي حالات الطوارئ، وهو مجتمع مدني نشط يشارك في عمليات تحديد السياسة والالتزام بتطويرها بشكل دائم، وتمارس دولة إسرائيل دورها نحو ترسخ قيم العدل والمساواة وتفرض قيود وتشريعات تجاه اشكال التمييز، وتعمل على تقليص الفجوات الاجتماعية تحقيق قدر من تكافؤ الفرص في جميع المجالات ضمن ذلك التعليم، الصحة، العمل، الإسكان، الرفاه، المواصلات، الاستهلاك، وقت الفراغ والتوفير، وتطور من اساليب وادوات تعاملها مع حالات الخطر، الضائقة والأزمة، المؤقتة والمتواصلة التي يواجهها المجتمع بأفراده وعائلاته. (وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وثيقة سياسة وزارة الرفاه للسنوات 2014-2018م. ناحوم إيتسكوفيتس، ميثاق اجتماعي اقتصادي جديد لإسرائيل: مبادئ وخطوات السياسة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية، أيلول 2011)

تتعامل إسرائيل مع موضوع الرفاه الاجتماعي بعقلية دولة المؤسسات، وتستهدف خطط الدولة خمس فئات سكانية مستهدفة، تتمثل بأفراد، عائلات، مجموعات ومجتمعات في حالات الازمة، المؤقتة أو المتواصلة، وتراعي واقع المجتمع المدني، المنظم وغير المنظم، الذي يعمل في مجالات الرفاه إلى جانب الجمهور العريض، ويضاف إلى ذلك المجتمع المهني للعاملين في مجالات تقديم خدمات الرفاه، ولم تتجاهل تلك الخطط دور متخذو القرارات ومبلورو السياسة الذين يؤثرون على رفاهية السكان والمجتمعات في القطاع العام وفي المستويات السياسية. (وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وثيقة سياسة وزارة الرفاه للسنوات 2014-2018م . ناحوم إيتسكوفيتس، ميثاق اجتماعي اقتصادي جديد لإسرائيل: مبادئ وخطوات السياسة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية، أيلول 2011)

تخطط إسرائيل لموضوعات الرفاه الاجتماعي من منظور بعيد المدى، وتتابع عمليات التحسين الدائم لخدمات الرفاه من خلال تطوير القوى البشرية والمعرفة المهنية وتحديد معايير موحدة وملزمة لمستوى خدمات ملائم.

الفصل الثالث:

3- اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي من سنة 2000 إلى 2015 وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية:

3:1- مناخات ونتائج الخصخصة في اسرائيل:

رافق مشهد التحول نحو الخصخصة في دولة إسرائيل ارتفاع واضح في مؤشر الدخل القومي والفردى، وحدث تطور كبير في قطاع الخدمات العامة والصحة والتعليم، ونتاج الانفتاح الواسع على العولمة والنمط الإنتاجي والاستهلاكي الغربي، دخلت البلاد أنماطاً إدارية حديثة، وتم هيكلة مؤسسات الدولة وإصدار تشريعات جديدة تتيح هامشاً كبيراً لاستقبال قيم الليبرالية الحديثة رغم أن إسرائيل ليست دولة غريبة عن هذه البيئات، وأصبحت جزءاً فاعلاً في مشهد عولمة العالم، وأصبحت متأثرة بالاقتصاد الكوني، وارتبطت باتفاقيات تجارية مع كتلات اقتصادية صاعدة مثل - الاتحاد الأوروبي - ومجموعة الآسيان - ودول النافتا - وغيرها الكثير، بمجرد توقيعها على اتفاقية مع أي دولة من دول تلك الكتلات فهي بشكل تلقائي يشمل الاتفاق كل دول الكتلة، لأن نصوص هذا الاتفاق معمول بها لدى كل دول الكتلة، تشمل تلك الاتفاقيات تحرير التجارة وإزالة الحواجز الجمركية، ورفع القيود، وسهولة مرور السلع. (عزيز حيدر، 2005، 75).

دخلت اسرائيل مناخات العولمة كونها جزء من النظام الراسمالي العالمي، ما عايشته من تحولات اقتصادية نحو العولمة بمثابة متطلب رئيسي في ظل عالم متغير يشهد تحولات اقتصادية ضخمة، وتمت مجمل تلك التحولات مع تولي بنيامين نتياهو رئاسة الوزراء في اسرائيل منذ عام 1996م. (عبد الناصر عطا الله عيسى، ص204 وص205)

أيضاً حدثت هذه التحولات الاقتصادية نحو العولمة نتيجة سياسة بنيامين نتياهو الاقتصادية، وتوليفة الاحزاب الحاكمة وما تحمله من توجهات اقتصادية تؤمن بالانفتاح الكامل على الاقتصاد العالمي، وتراجع دور القوى والاحزاب العمالية والاشتراكية، مما أضعف اهتمام بعض هوامش الانفاق الحكومي على الرفاه الاجتماعي، ودفع بالحكومة نحو المزيد من سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي الحر، وتطورت هذه التوجهات مجدداً عام 2003م حينما اصبح نتياهو وزيراً للمالية. (عبد الناصر عطا الله عيسى، ص204 وص205)

أتاح ذلك لإسرائيل مناخات استثمار جديدة، ومنحتها علاقات اقتصادية واسعة، حتى أن هذه التكتلات أتاحت لإسرائيل المجال امام الدخول في علاقات اقتصادية مع بلدان لا ترتبط معها بعلاقات سياسية أو تظهر لها العداء الشعبي والرسمي في بعض الأحيان، واعتبرت هذه المناخات فرصة تاريخية استغلتها إسرائيل جيداً لتؤسس مكاتب علاقات تجارية مع بعض البلدان العربية، مما أتيج لها سهولة الولوج إلى أسواق وموارد تلك البلدان، وانعكست نتائج ذلك على الأفق السياسي والشعبي لدولة إسرائيل ومنحها استقراراً وفترة طويلة من الرخاء متعددة الأسباب، واعتمدت على موقعها المتوسط بين طرق التجارة العالمية الذي جعل منها محطة تفرغ وتعبئة للمنتجات أثناء التبادل التجاري بين الشرق والغرب، واتسعت تلك المناخات بشكل تدريجي بعد انضمام العديد من بلدان العالم لهذه المنظومة باختيارها أو مجبرة، لأن حركة التاريخ أضحت تدور بسرعة كبيرة ولا يوجد مجال للاختيار أو المفاضلة لان نتيجة عدم الانصهار مع اقتصاد العولمة وخيمة على اقتصاديات البلدان المغلقة يؤثر سلباً على الدخل القومي والفردى لتلك البلدان. (عزيز حيدر، ص2005، ص16).

3:2- تأثيرات سياسة الخصخصة:

رغم هذه المناخات من الاستثمار والانفتاح الاقتصادي إلا أن كل تحول يحمل في طياته تأثيرات قد لا يستوعبها المجتمع بسهولة، وربما تعجز أو يصعب على مؤسسات الدولة سرعة تقبلها والتأقلم معها، فالخصخصة من جانب آخر لها تأثيرات سلبية على الطبقة الوسطى والفقيرة، وإحدى أسباب ذلك أن الخصخصة رافقها ارتفاع كبير في مستويات الإنفاق ورافقها رأسمالية متوحشة لا تؤمن بالكثير من حقوق الطبقة المسحوقة، وتم خلال هذه التحولات رفع الدعم عن بعض السلع الذي كانت تقدمه الدولة وكان يساعد أو يعين بعض طبقات المجتمع الفقيرة أو المتوسطة الحال. (عزيز حيدر، 2007. وعزيز حيدر، 2005، ص74،77) .

واجهت إسرائيل العديد من المشاكل الداخلية بسبب السياسات الاقتصادية الحديثة، ومن ضمنها ارتفاع نسبة الفقر حيث بلغت طبقاً لمجموعة من الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية 21.8% بحلول عام 2013م وتتركز بشكل أكبر نسبياً بين العرب وتصل نسبة الفقر بين العرب في إسرائيل إلى 51.7%، بحلول عام 2013، وبلغت نسبة الفقر في إسرائيل بحلول عام 2014م 22.0%، وبلغت في نفس العام 52.7%، وتعاني التجمعات العربية من نقص في الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي مما ينعكس على مواقف وخيارات المواطنين العربي في إسرائيل، بحيث يمثل الوسط العربي أقلية كبيرة بلغ تعدادها وفق إحصاء عام 2002م أكثر من 1200.000 نسمة، وهناك بعض الأقليات ممن تشترك مع العرب في هذا الشكل من الحرمان أو التمييز ولكن بشكل أقل نسبياً ومن ضمن هذه الفئات اليهود العرب وكذلك اليهود من أصل أفريقي - الفلاشا - إلى جانب الروس، وتمثل فئات وأقليات تعامل بشكل غير متساوٍ مع يهود أوروبا - الأشكناز - ويتمتع الأشكناز بمجمل الامتيازات الرسمية والاجتماعية في دولة إسرائيل، وتمثل المناصب العليا حكرًا لهم، حتى مستويات معيشتهم أفضل بكثير، وتسكن غالبية الأشكناز في تجمعات حضارية راقية، وتتمتع بمستوى متميز من الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والمسكن ورأس المال. (حسام جريس، 2005، ص218. مدار - المشهد الاقتصادي 2015/12/15م) .

جدول (1.3): يبين نسب الفقر في اسرائيل بين العائلات والافراد والاولاد بين أعوام 2003-

2012: (مدار - التقرير الاستراتيجي عام 2014م، صادر عن مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل)

السنة	2003	2004	2005	3006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الفقر بين العائلات	19.3	20.3	20.6	20.0	19.9	19.9	20.5	19.8	19.9	19.4
الفقر بين الافراد	22.4	23.6	24.7	24.5	23.8	23.7	25.0	24.4	24.8	23.5
الفقر بين الاولاد	30.8	33.2	35.2	35.8	34.2	34.0	36.3	35.3	35.6	33.7

جدول (32.) يبين نسبة العائلات الفقيرة في اسرائيل عند العرب واليهود بين اعوام 2003-

2012م: (مدار - التقرير الاستراتيجي عام 2014م، صادر عن مؤسسة التأمين الوطني في اسرائيل)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العائلات العربية	19.3	20.3	20.3	20.0	19.9	19.9	20.5	19.8	19.9	19.4
العائلات اليهودية	14.9	15.9	15.9	14.7	15.0	15.3	15.2	14.3	14.2	14.1

وثمة أزمات رافقت تطور الاقتصاد الإسرائيلي، ومن أهمها البطالة التي وصلت في العام 2009 إلى نحو 9% من إجمالي قوة العمل، وفي حين بلغت عام 1016م ما نسبته 4.60%. (فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص 69، 71)

جدول (3.3): يبين نسبة البطالة بين عامي 2014 - 2015م بين العرب واليهود:

موقع اسرائيل - معدل البطالة <http://ar.tradingeconomics.com/israel/unemployment-rate> . مدار - المشهد الاقتصادي 2015 و2016.

العام	البطالة بمعدلها العام	البطالة بين العرب	البطالة بين اليهود
2014	5,9	5.0	6.1
2015	5.2	4.5	5.2
2016	4.60		

هناك مؤشرات تضخم سريعة يعبر عنها في ارتفاع الأسعار الشهرية وانخفاض العملة الإسرائيلية الشيكل مقارنة بالدولار الأميركي، وتعد الديون الإسرائيلية التي تعدت 60 مليار دولار من أهم الأزمات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الإسرائيلي على مدار العقود الستة الماضية.

تهدف الحكومات الإسرائيلية للإفادة من المساعدات الأميركية الاقتصادية التي تصل قيمتها إلى نحو 1.2 مليار دولار أميركي سنويا إلى الحد من بعض الأزمات الاقتصادية وخاصة التضخم. (فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص103) .

عمدت الحكومة الاسرائيلية إلى محاولة رفع قيمة الواردات من السلع والخدمات لإبقاء عوامل الجذب المحلية، واستمالة مزيد من يهود العالم ودفعهم للهجرة باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات القادمة، في الوقت نفسه تعزز إسرائيل علاقاتها التجارية مع دول العالم من خلال زيادة صادراتها من السلع إلى بعض الدول في قارات آسيا وأفريقيا ودول الكاريبي¹. (فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص180،183) .

تشير تقارير مركز أدفا ومركز مدار إلى انه رغم النمو الاقتصادي الذي شهدته إسرائيل منذ 25 عاماً وحتى 2016م ووفق المعطيات التي تقدمها مؤسسات التأمين الوطني، تشير إلى انه لم يصحب النمو في الناتج الفردي زيادة موازية في الأجر الحقيقي، في عام 2014 أصبحت الفجوة بينهما أكبر بكثير، إمتد مع عامي 2015 و2016م، وشملت هذه التقليلات مجمل خدمات الرفاه الاجتماعي ومؤشراته، ومن بينها الأجور وحقوق العمال والتعليم والتأمينات والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص7. فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص168 . مدار، عاص الاطرش 2015 و2016).

¹ * . مجموعة الكاريبي: تأسست يوم 4 يوليو 1973 بتوقيع معاهدة تشاغوارماست بين رؤساء ووزراء الدول الأربعة (بربادوس وغيانا، جامايكا ترينيداد، ونوباغو)، وأصبح يضم الآن 15 عضواً وأغليبتهم ينتمون إلى الكومنولث البريطاني.

3:3- سياسات التقليل في الموازنة بين أعوام 2000 - 2015، وتأثيراتها على الرفاه الاجتماعي:

شملت التقليلات في الموازنة العامة مجالات عدة، من بينها الاجور وحقوق العمل، التعليم والصحة والاسكان، ويتضمن هذا الباب الحديث حول السياسات المالية للحكومة تجاه الامن والاستيطان.

3:3:1- الأجور وحقوق العمل:

تحقيق المساواة في الاجوار والمداخيل مؤشر لجانب من جوانب الرفاه الاجتماعي، وتعاني دولة اسرائيل من ضعف في تحقيق المساواة في المداخيل بين الأعراق المختلفة التي تعيش داخل الدولة، وتمثل ممارسة سياسية ضاربة الجذور منذ تأسيس دولة إسرائيل، وتعتبر مداخيل المواطنين العرب في دولة إسرائيل الأدنى في مستواها، وبدأت تميل إلى الانخفاض منذ عام 1995م، وصلت إلى مشهد مقلق مع حلول عام 2000م نتيجة إندلاع أحداث الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، ويأتي بعد العرب في سجلات ترتيب المداخيل اليهود الشرقيين في اسرائيل، وترتفع أجورهم عن العرب بعض الشيء، ومنذ عام 1991م ارتفعت بشكل أكبر لترتفع في نسبتها عن مداخيل المواطن العربي بشكل أكبر، وأصبحت تزداد هذه الفجوة منذ عام 2000م و2003 (شلومو سبيرسكي، واي تي كونور - اتياس، 2001، ص10. عزيز حيدر، 2005، ص16. حسام جريس، 2005، ص207).

وفق دراسات عام 1999م فإن مداخيل المواطنين اليهود من جذور غربية هي الأفضل على الإطلاق، وتفوقت على مداخيل باقي فئات وأعراق مواطني دولة إسرائيل، ويتلقى الأجير اليهودي من جذور غربية ضعف ونصف الأجير اليهودي من جذور عربية وضعفي الأجير العربي القاطن في دولة إسرائيل والحاصل على جنسيتها، مما يؤكد حقيقة وجود خلل في المساواة بموضوع الاجور. (شلومو سبيرسكي، واي تي كونور - اتياس، 2001، ص10. عزيز حيدر، 2005، ص39. فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص80،84).

جدول (4.3): أجور العمل (الشهرية وبالساعة واليوم) في إسرائيل، يختص بالحد الأدنى من الأجر:

(المصدر: مؤسسة حق: الحد الأدنى من الأجر)

العام	2008	2011	2012	2015	2016
الاجر الشهري	3850.18 شيكل	3890.25 شيكل	4100 شيكل	4300 شيكل	4650 شيكل
أجر الساعة	20.8 شيكل	20.92 شيكل	22.04 شيكل	23.12 شيكل	
الاجر اليومي	177.7 شيكل	179.52 شيكل	179.52 شيكل	198.46 شيكل	

رغم أن دولة إسرائيل تعتبر نفسها دولة ديمقراطية ودولة الحقوق والحريات إلا أن عدم مساواة المرأة مع الرجل في الأجر تمثل عائقاً جديداً أو مؤشراً يضاف إلى مؤشرات قياس مستوى الرفاه والإنفاق عليه في دولة إسرائيل، ويؤكد على وجود مشكلة في المساواة والتوزيع بين الذكور والانات.

تعتبر قضية عدم المساواة بين النساء والرجال في الأجر ضاربة في الجذور وترافقت مع مناخات تأسيس دولة إسرائيل، حينما تتساوى ساعات العمل بين الرجال والنساء في دوام كامل تجد فجوة في الأجر تصل إلى 19% لصالح الرجال، وتعاني المرأة في دولة إسرائيل من عدم الانصاف في حقوق العمل، ونتيجة توفير أعمال للمرأة بدوام جزئي، وتصل نسبة تلك الأعمال إلى 40% من بين النساء العاملات في دولة إسرائيل، وتتيح قوانين العمل العصرية للمرأة دوام كامل وإجازات عمل تتناسب مع حاجاتها الاجتماعية. (شلومو سبيرسكي، وإيتي كونور - اتياس، 2001، ص11) .

تؤكد كل الاتفاقيات الدولية على الحق في العمل، تكفل المواثيق والعهود الدولية والمحلية هذا الحق، وفق أوضاع عام 2006م لا يعتبر العمل ضماناً في مواجهة الفقر، وفي السنوات الأخيرة رايت هبوطاً في قيمة العمل ومساً بشروط العمل ومكانة العاملين في إسرائيل، وعدد كبير من نسبة العاملين في سوق العمل يتقاضون أجراً متدنياً جداً، ولا يتيح لهم العيش بكرامة، ويضعهم ذلك الوضع تحت خط الفقر، وفق تقارير عام 2005 وصلت نسبة العاملين من بين الفقراء إلى 34.5%، وفي نفس العام وصلت نسبة العاملين ممن هم تحت خط الفقر إلى 18%. (حسام جريس، آذار 2005، ص133) .

خلال عام 2000م وصلت نسبة العاملين الأجيريين المنظمين في السوق الإسرائيلي إلى 42%، وبينما كانت هذه النسبة إلى 80-85% في بداية الثمانينات، وحتى المنظمين فإن شروط عملهم غير مناسبة، عقود عملهم تصدر من خلال مقاولين قوى عاملة وهذا يمس بحقوقهم، وتعلن الكثير من الشركات النظامية أنها لا تعمل على تنظيم أوضاع العاملين لديها وهي من بين الشركات الـ 50 الرائدة على مستوى دولة إسرائيل، وتمثل 39% من الشركات، وبينما وصلت نسبة الشركات التي تهتم بتنظيم أوضاع العاملين لديها إلى 24%، وصلت نسبة العاطلين عن العمل في إسرائيل عام 2003م إلى 10.7%، وانخفضت عام 2005 إلى 10%، وغالبية الوظائف الجديدة التي أضيفت منذ عام 2000م هي وظائف جزئية. (حسام جريس، آدار 2005، ص 129-131).

وجدت فجوة كبيرة في المداخل لصالح رواتب كبيرة يحصل عليها كبار المدراء العاملين في الوسط التجاري، هناك 580 شركة كبرى في دولة إسرائيل تتداول أسهمها في أسواق البورصة، وصل ارتفاع أجور المدراء فيها إلى 13 ضعف الأجر في السوق العام في عام 1994 و17 الضعف مع حلول عام 2000م. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 12).

تحصل نسبة كبيرة من العاملين في هذه الشركات التجارية على رواتب مدراء، تشكل شريحة اجتماعية واسعة داخل دولة إسرائيل، وجعلها في مستوى معيشي مرتفع، اتسعت هذه الطبقة مع مشهد الانفتاح الاقتصادي على العولمة ومع تبني الدولة سياسات الخصخصة من أوسع أبوابها. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 14).

تكلفة أجور المدراء 40 ضعف أعلى من حد الأجر الأدنى بحلول عام 2000م، أعلى نسبة تكلفة يحصل عليها المدراء في إسرائيل حسب مؤشر تل أبيب أعلى من مثيلاتها في بريطانيا وألمانيا واليابان. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 12).

حازت الفئات العاملة في الشركات على محفزات، بينما لم تحصل فئات العاملين في السلك الحكومي على نفس المحفزات أو ما يساويها، مما أسهم في اتساع الفارق في المداخل، وانعكس على واقع الرفاه، وأوجد فوارق اجتماعية. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 10).

منحت الفئات المتمكنة في القطاع التجاري محفزات مميزة، تمثل غالبيتها بانخفاض على ضرائب الشركات وصل إلى النصف خلال كل عقد، وترى الحكومة إن سياسة خفض الضرائب على الشركات أمر لا بد منه ويتفق مع السياسات الاقتصادية العالمية. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص13)

ترى الحكومة بأن هذا الانخفاض يتساق مع سياسات دول ترتبط بعلاقات مع دولة إسرائيل، وبينما الحقيقة تقول بأن ألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا واليابان مازلت تفرض ضرائب كبيرة على قطاع الشركات، أن نسبة مشاركة المصانع الإسرائيلية في قضايا الرفاه الاجتماعي ومصاريف التأمين الوطني هي في أقل معدلاتها ومدنية مقارنة مع دول أخرى، وأقل من نسبة المشاركة في بلدان متقدمة مثل بلدان الإتحاد الأوروبي، ونسبة مشاركة المشغلين في قطاع التأمينات الوطنية والرفاه الاجتماعي هي في تناقص مستمر في نسبة المشاركة المخصصة على أجر العامل. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص13).

بينما ارتفع أجر المدراء في الشركات والقطاع التجاري الخاص إلى مستويات كبيرة جداً، فإن معدل الأجور في دولة إسرائيل هو في انخفاض، ويتقاضى معظم الإسرائيليين أجوراً هي أقل من أجور السوق المهيمن عليه بواسطة القطاع التجاري، ومعدل السوق يمثل معدل كل الأجور بما فيها المرتفع جداً والمنخفض جداً، حصل الإسرائيليون في نهاية عام 1999م على معدل أجور لم يتجاوز 72.8% من معدل سوق الأجور، وبلغت نسبة تقاضيهم الأجور في نهاية عام 2001م 75% فقط. (شلومو سبيرسكي، وايتي كونور - اتياس، 2001، ص14).

نلاحظ أن خلال عام 2012م كان الأجر المتوسط للمدراء العاملين في الشركات التجارية ب42 ضعف من المدراء العاملين في الاقتصادي الإسرائيلي البيتي، وبلغ الأجر المتوسط الشهري للنساء في نفس العام مستوى 66% من الأجر الشهري للنساء، أما الأجر للساعة فقد كان 84.9% من أجر الساعة للرجال، وخلال نفس العام بلغ الدخل الشهري للأجراء من الاشكناز (المولودين في إسرائيل من أب مولود في أوروبا أو أمريكا) كان أعلى ب42% من الدخل الشهري المتوسط للأجيرين، ودخل الأجراء الشرقيين (مواليد إسرائيل لأب من مواليد آسيا أو إفريقيا) بلغ 9% أكثر

من هذا المتوسط، أما دخل الأجراء العرب فقد كان 34% تحت المتوسط. (مركز أدفا، صورة الوضع الاجتماعي 2013، 2014/1/29).

تتقاضى ثلث العائلات في دولة إسرائيل أجوراً بمستوى خط الفقر في البلاد، ولم يعد يضمن سوق العمل مستوى معيشي يتناسب مع متطلبات الحياة وأسعار السلع، بمعنى لم يعد يضمن لهم مستوى حياة بالحد الأدنى، حتى مع نهاية عام 1999م استمر عدد العائلات الفقيرة بالارتفاع في دولة إسرائيل، بما في ذلك ارتفعت نسبة العائلات والأفراد والأطفال الفقراء، قبل دفع مخصصات التأمين الوطني والضرائب المباشرة، وتقاضى نصف المواطنين في دولة إسرائيل بحلول عام 2000م أقل من خط الفقر، ويعادل خط الفقر 50% من الأجر المتوسط - مستوى الأجر الذي يتقاضى نصف المواطنين أقل منه، ويتقاضى النصف الباقي أكثر منه. (شلومو سبيرسكي، وايبي كونور - اتياس، 2001، ص15)

خلال منتصف عام 2001م ارتفعت نسبة من لا يجدون عملاً لهم في دولة إسرائيل، وفق مؤشرات دفا تر التسجيل المحلي في المجالس والبلديات المحلية، ورغم أن جزءاً كبيراً ممن لم يجدون لهم عمل لم يسجلوا في هذه المراكز نتيجة خيبة أملهم في محاولات سابقة، وعدد العاطلين عن العمل هو أكبر من عدد طالبي العمل في دولة إسرائيل، ونجد حسب ما نشره الجهاز المركزي في إسرائيل عام 2004م وجود فوارق في نسبة العاطلين عن العمل بين البلدات العربية واليهودية بحيث نجد أن نسبة العاطلين في البلدات العربية هو أكبر بكثير، هناك فوارق بين البلدات اليهودية حسب أعراقهم وأصولهم. (حسام جريس، آذر 2005، ص217-219).

جدول (5.3): بترتيب البلدات العربية واليهودية ذات الدخل المرتفع أو المنخفض وفق تقرير عام 2001م الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية.

متوسط الدخل الاعلى للفرد	متوسط الدخل الاقل للفرد
عومر	عرعرة النقب
سبيون	شقيب السلام
نفيه افرايم	تل السبع
كوخاف يئير	الليقة
كفار فريدم	الرينة
رمات هشارون	كفرمندا
	وبلدات الحريديم: (بيتار وعيليت ومودييين عيليت)

اتسعت اللامساواة في اسرائيل مع حلول عام 2015م وهي في ازدياد كبير جداً، تستطيع الدول أن تغير من القوانين وتطورها بحيث يحقق نسب أفضل في المساواة، من خلال سن قانون الحد الأدنى في الأجور وقانون الأجر الذي يتيح التساوي في الأجر بين النساء والرجال، وسن قوانين تتيح حصول أصحاب الأجر المنخفض على خدمات صحية وتعليمية تحد من الفجوة بينهم وبين الأغنياء أو أصحاب الأجور المرتفعة. (فضل النقيب، ومفيد قسوم، شباط 2015، ص66،72،84) .

جدول (6.3) بمتوسط دخل الموظف الشهري حسب الفئة السكانية والجنس عام 2008م بين العرب واليهود في اسرائيل (بالشيكال الاسرائيلي).

صادر عن مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تقرير مؤسسة عدالة حول الاقلية العربية في اسرائيل.

الاعراق	الاجمالي	ذكور	إناث
العرب	5.419	5.764	4.350
اليهود	7.949	9.966	6.046

أما أوضاع اللامساواة في إسرائيل فقد تفاقمت، وانعكست على الأجور والدخل الأسري واستحقاقات شهادة البجروت (الثانوية العامة)، وبلغت مستويات عالية في مجالات التعليم العالي والصحة والتقاعد.

رغم ما في المشهد الاقتصادي الاسرائيلي من استقرار إلا انه يخفي وراءه عدم مساواة في مجالات شتى، وهناك فقدان في النمو المتكافئ، وتركيز الاستثمارات في عدد من قطاعات الاقتصاد، واتساع فجوة الدخل، واتساع الفجوة في التربية والتعليم العالي، وجود فجوات في التأمين الصحي، واتساع الفجوة في رصيد التقاعد، وكل ذلك في حدود عام 2010م، كانت السمات العامة للسياسة الاقتصادية في دولة إسرائيل خلال العام المذكور هي صون الاستقرار والدفع بالنمو، وبينما لا يوجد اهتمام واضح في الدفع نحو تعزيز عجلة المساواة في المجتمع. (فضل النقيب، مفيد قسوم، 2015، ص71) .

احتلت إسرائيل تصنيف مرتفع في مجال مقاييس عدم المساواة بحلول عام 2013م، وهو يتطلب زيادة اهتمام الدولة في موضوع المساواة، ولا يجب أن يتم اختزال القضية في قرارات حول زيادة

بعض المخصصات أو دفع بعض المبالغ المالية، ويتوجب خلق نمو متوازي يؤدي إلى رفع نسبة التشغيل، ويؤدي إلى تحقيق العيش الكريم، والسعي إلى تحقيق المساواة بين مختلف القطاعات ممن ينتفون الأجور، وتأسيس منظومة خدمة اجتماعية تتناسب مع مستويات النمو تضاف إلى منظومة مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة خلال السنوات الماضية، وهذا ما لم يحدث بين أعوام 2015 - 2016م. (مركز أدفا، صورة الوضع الاجتماعي 2013، 2014/1/29. مدار، المشهد الاقتصادي 2015 و2016م) .

2:3:3- التعليم:

تعتبر منظومة التعليم في إسرائيل متطورة، وهي إحدى ركائز منظومة الرفاه الاجتماعي، وتتفق الدولة أموال طائلة في هذا المجال، وتكاليف التعليم التي تنفقها إسرائيل مرتفعة إلا أن هذا القطاع عماد الدول، ويسهم التعليم في إسرائيل بدعم كل القطاعات، ويزودها بالكوادر والمعارف والعلوم والخبرات والمواهب.

رغم أن تمويل التعليم الابتدائي والثانوي متاح ومكفول في دولة إسرائيل إلا أنه يعايش مظاهر تقليص تلك المصروفات الحكومية، وتم استحداث ما أطلق عليه المدفوعات الإضافية التي ترهق كاهل الأهالي، وتصل في كثير من الأحيان إلى آلاف الشواقل، هناك سكان القرى البدوية غير المعترف بها في منطقة النقب ممن لا يتمتعون بالحق في التعليم بشكل شبه كامل، ويوجد في هذه القرى عدد قليل من المدارس الابتدائية ولا يوجد فيها مدارس ثانوية، وتم إجراء تقليصات عامة في عدد ساعات الدراسة التي يتلقاها الطالب وفي ميزانية التطوير المخصصة لإنشاء وترميم غرف تدريس ومدارس وتطوير جهاز التربية والتعليم، وتؤكد ذلك التقارير الرسمية الصادرة بين أعوام 2001م - 2015م. (نوغان نوغان وبوزاغلو، مركز أدفا، 2007، ص17. فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص80-82 س78-79) .

تشير التقارير الصادرة منذ عام 2000 إلى أن 59.2% من الطلاب الذكور والإناث من أبناء 17 عاماً لم يحصلوا على شهادة البجروت (الثانوية العامة)، ولم يتاح لهم إكمال تعليمهم الجامعي، وغالبيتهم في قرى وبلدات عربية، وفي أحياء ومدن التطوير، وتبدو صورة اللامساواة لدى أبناء 17 عاماً قائمة، ولأن غالبيتهم لم تبلغ مستوى البجروت ولم تتقدم لهذا الامتحان، وجزء كبير منهم

حينما يتقدم لهذا الامتحان لا يتمكن من النجاح، ولا تحصل على التعليم إلا قلة قليلة من الشباب في دولة إسرائيل، وتقل النسبة بشكل كبير بين العرب في دولة إسرائيل، ومضمون شهادة البجروت مختلف، ليس التمييز فقط في الحصول على شهادة البجروت بل يتعداه إلى مضمون هذه الشهادة، ويتخرج من البلدات الأقل مستوى تطوير اقتصادي والغير متمكنة اقتصادياً وتطويرياً طلاب أقل من حيث المؤهلات والمهارات، وعند التوظيف ينظر بعين الاعتبار إلى المكان الذي تلقى منه الطالب شهادة البجروت، ولم يتحسن الحال خلال الاعوام اللاحقة ومن ضمنها عام 2015م. (نوغان نوغان وبوزاغلو، 2007، ص20. شلومو سبيرسكي وايبي كونور - اتياس، 2001، ص18. مجلة قضايا اسرائيلية، مدار، 2008، ص11، 20، ص34-35 ص37 ص44-45).

لا تلبى الكثير من شهادات البجروت متطلبات القبول في الجامعة، وتتصدر القوائم الرسمية في نسبة قبول الجامعات لشهادات البجروت قوائم البلدات العربية، يليها مدن التطوير يليها المدن المتمكنة اقتصادياً. (فضل النقيب، مفيد قسوم، 2015، ص199)

جدول (7.3): ترتيب البلدات ذات النسبة الأعلى أو الأقل من الحاصلين على شهادات البجروت عام 2001م، لم يتغير هذا الترتيب خلال العقد والنصف اللاحقين، مع حلول عام 2015م، (صادر عن دائرة الاحصاء المركزية).

الأعلى	الأقل
إلکنا (مستوطنة)	جسر الزرقاء
شفي تسيون	وحورة
نفيه افرایم	وعرعة النقب
كدموميم (مستوطنة)	وقرى وادي عارة
كوخاف يانير	
كنيرت	
سبيون	
مكابيم	
رعوت	

وصلت عام 2005م النسبة العامة للشباب الذكور والإناث المستحقين شهادة البجروت 44.9% في البلديات المتمكنة، وصلت في هذه البلديات نسبة الاستحقاق إلى 67.4%، وبينما وصلت في بلدات التطوير إلى 46%، وتم تسجيل نسبة استحقاق متدنية في البلديات العربية، وصل معدل الاستحقاق إلى 32.2%، وتم تسجيل أدنى نسبة استحقاق لدى البدو في النقب 26.6% فقط. (مجلة قضايا اسرائيلية، مدار، العدد29، 2008، ص11،20،34،35،37،44،45).

لم يستطع جهاز التعليم اختراق حاجز 50% لمستحقي شهادة البجروت بين صفوف الشباب في سن 17 عاماً سنة 2012م، ونسبة مستحقي هذه الشهادة في صفوف هذا الجيل هي 49.8% لم تتغير منذ عام 2000م، وتراجعت بعد عام 2012م، ممن انطلقوا سنة 2012م في تلقي تعليمهم الأكاديمي منهم 38% نساء مقابل 30.8% رجال، 37.8% منهم يهود خريجي المسار النظري مقابل 30.3% من اليهود خريجي المسار التكنولوجي، 37.8% من خريجي المدارس الثانوية يهود مقابل 18% من خريجي المدارس الثانوية من العرب. (مجلة قضايا اسرائيلية، مدار، العدد29، 2008، ص11،20،34،35،37،44،45).

جدول (8.3): حول نسبة اليهود والعرب والرجال والنساء خريجي البجروت:

مستحقي البجروت	نسبة	الرجال	اليهود خريجي النظري	اليهود خريجي التكنولوجي	اليهود	نسبة العرب
عام 2012م	49.8%	30.8%	37.8%	30.3%	37.8%	18%
عام 2004م	34.6%					

3:3:3- الجهاز الصحي:

يعتبر الجهاز الصحي في دولة إسرائيل متطوراً، وينافس أفضل الأجهزة الصحية على مستوى العالم، واحدى اهم مقومات دولة الرفاه الاجتماعي في اسرائيل، ويوصف بالمتقدم مقارنة مع المنظومات الصحية في المنطقة العربية الى جانب جهاز التعليم وبيئات العمل.

ترجع بيئات التطوير في الجهاز الصحي إلى عام 1994م حيث تم في ذلك العام سن قانون التأمين الصحي الرسمي، واشتمل على خدمات صحية سخية وغير متوقعة من حيث الحجم ونوعية

الخدمة، وبعد فترة من الوقت وبحلول نهاية عام 1999م، بداية عام 2000م تم تقليص جزء من هذه الخدمات ومن ضمنها الأدوية وتم تقسيمها إلى نوعين، وجزء اعتبر كأدوية تدخل ضمن سلة الخدمات وهي متوفرة في السوق، الباقي وضع ضمن تأمينات مكملة، تباع لدى شركات الأدوية وفي صناديق التأمين، لا يحصل على تخفيضاتها إلا من يحمل تأمينات مكملة. (شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص22. فضل النقيب، ومفيد قسوم، 2015، ص80-83) .

والتأمينات المكملة هي تأمينات خضعت لشروط محددة، وتم العمل فيها منذ عام 1995م، وإتسع نطاقها مع مرور الوقت لما توفره من أموال لصالح الحكومة خاصة مع بداية القرن الحالي، ويدفع المرضى ليس ضمن الأدوية فقط بل ضمن الخدمات المتعددة التي يتلقاها، ويضاف إلى ذلك تآكل مستمر في نوعية وحجم الخدمات التي يتلقاها المواطن من القطاع الصحي. (شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص23)

تعاني أسعار الكثير من الأدوية في ارتفاع كبير، وطبيعة الخدمات المقدمة عالية المستوى، وتتناسب مع التطور التكنولوجي والتجاري الهائل، تلك الخدمات مدفوعة الأجر ورغم محدوديتها تقريباً إلا أنها مكلفة نتيجة ارتفاع أسعارها، وهناك اختلاف حتى في طبيعة الخدمات التي تحصل عليها الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة، والفجوة في اتساع، وحتى في سوق التأمينات الصحية أيضاً، وغالبية من يتحصلون على تأمين مكمّل هم ممن يعملون في القطاع التجاري والشركات الضخمة، ويتقاضون أجور مرتفعة، ويضاف إلى فئة التأمينات المكملة شريحة صناديق المرضى، ويصل مجموع من يحصلون على تأمينات مكملة ما نسبتهم 60% من المواطنين عامة، وغالبية الإسرائيليين لا يمكنهم الحصول على تأمين مكمّل ويكتفون بما تقدمه لهم صناديق المرضى بواسطة ضريبة الصحة. (شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص23) .

يتاح وفق قانون التأمين الصحي للمقتدرين الدفع مقابل الحصول على التأمينات التكميلية، ويكتفي أصحاب الدخل المتوسط والفقراء بما يتضمنه التأمين الصحي الاعتيادي من خدمات أساسية، والخدمات الصحية الإضافية والتي تكلف مبالغ كبيرة للمرضى لا يمكن أن يحصل عليها الفقراء ومحدودي الدخل، ويستفيد من هذه الخدمات المقتدرين وأصحاب الدخل المرتفع بما يتاح لهم من

دفع بعض الأموال مقابل الحصول على التأمينات التكميلية، وهذا يؤكد وجود تآكل في الخدمات الصحية وارتفاع مصاريف الخدمات الصحية. (شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص24).

وفق هذا المشهد فإن تقارير الأعوام ما بين 2000 - 2006 تشير بأنه حصل تآكل في ميزانية سلة الصحة، وحدث انخفاض في مجال ميزانية تطوير وزارة الصحة، المخصصة لترميم وبناء مستشفيات ومؤسسات صحية، وانخفضت إلى 60% عام 2006م مقارنة مع عام 2001م.

هناك مزيد من التكاليف التي يقدمها المواطن في دولة إسرائيل في مجال الصحة، وعليه أن يدفع ثمن الأدوية الغير مشمولة في سلة تأمينات الصحة، الدفع مقابل زيارة أطباء مختصين، الدفع مقابل فحوصات في عيادات ومراكز خارجية تابعة للمستشفيات، بالإضافة إلى التأمينات المكملة التي تحدثنا عنها سابقاً. (نوغان دوغان وبوزاغلو، 2007، ص13) .

تلك الزيادات أو الخدمات الطبيعية في مجال الصحة لا يتمتع بها العرب في تجمعاتهم السكانية، وأيضاً هناك تجمعات عربية في منطقة النقب لا يوجد فيها شبكات مياه ولا شبكات صرف صحي، ومازال البدو في هذه التجمعات يناضلون لنيل حقوقهم، ونسبة الوفيات بين العرب البدو مرتفعة جدا بسبب انتشار الأمراض، وهذه الظروف والإمكانات تزيد من حدة اللامساواة في دولة إسرائيل، وتضاعف من هامش الفجوة في مجال الرفاه الاجتماعي وتقلل من قدرات من لا يمتلكون إمكانات متاحة في ظل ارتفاع أسعار الخدمات الصحية مدفوعة الثمن، وتراجع الإنفاق الحكومي المخصص لصالح سلة الصحة بين أعوام 2000 - 2012م. (نوغان دوغان وبوزاغلو، 2007، ص15. حسام جريس، 2005، ص224-225) .

3:3:4- قطاع الإسكان:

وفق تقارير نهاية عام 1999م فإنها تشير إلى تآكل الدعم الحكومي لقطاع الإسكان، وتشير إلى توجه المواطن المقترض من أجل شراء شقة نحو القروض التجارية المرتفعة نتيجة تراجع مواصفات قروض الإسكان الحكومي، تشير تقارير 2000 - 2006 أن الدولة لا ترد على الطلبات

المقدمة حول الإسكان الشعبي ولا تقدم الدعم ولا تدفع أجور الشقق، لا تمتلك معلومات دقيقة عن عدد المحتاجين إلى دعم في مجال الإسكان. (شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص25) .

إكتفت الحكومة برصد بعض المبالغ المالية في البنوك لصالح شراء الشقق، وقدمت بعض الأدوات المساعدة من أجل تملك الشقق السكنية، ومن ضمن تلك الأدوات رصد ميزانيات داعمة للفوائد البنكية التي يتم فرضها من قبل البنوك التجارية على قروض الإسكان، وتقديم هبات مختلفة من أجل المساعدة على شراء شقق سكنية، تم إتباع هذه السياسة منذ عام 2001م، واستفاد المستوطنين من هبات وموارد الإسكان بما مقدوره 6.2% من موارد وزارة الإسكان عام 2001م مع أن نسبتهم من مجمل سكان البلاد 3%، بينما ارتفعت استفادة المستوطنين في نهاية 2011م وبداية عام 2012م إلى 11% من موارد البلاد، مع العلم أن نسبة المستوطنين تصل إلى 4% فقط من مجمل السكان في إسرائيل. (امطانس شحادة، وحسام جريس، آذار 2013، ص53) .

وجدت أن المستفيد الأكبر من قروض الاسكان هم المستوطنين، حيث يقدم لهم قروضاً كبيرة مدعومة وقروضاً مكتملة لمشتري الشقق، ويحول جزء كبير من تلك القروض إلى منحة، يتم إعفاء المقاولين والمبشرين العاملين في المستوطنات بنسبة 50% من نفقات التطوير اللازمة لبناء المساكن، وتمول الوزارة صيانة المباني العامة بمباني تفوق تلك المخصصة لمبانٍ كهذه داخل الخط الأخضر. (امطانس شحادة، وحسام جريس، آذار 2013، ص53) .

3:3-5- التقاعد والضمان الاجتماعي:

يعاني نصف المسنين في إسرائيل من عدم وجود مخصصات تقاعد من العمل، ولا يوجد في إسرائيل قانون للتقاعد الإلزامي، ويقتطع من العاملين ممن وقعوا على اتفاقية العمل الكوبنسية لصندوق التقاعد، وفق ذلك لا يتم صرف مخصصات تأمين التقاعد إلا من صندوق الدولة، ومن لا يمتلك صندوق تقاعد مازال وضعه معلق، ولا يحصل احدهم إلا على التوفيرات ومخصصات الشيخوخة لكل مواطني إسرائيل، مما يجعله يعاني من تدبير ظروفه المعيشية لان هذه المخصصات غير كافية وحتى لو أضفنا لها تكملة الدخل، ومن يحصل على مخصصات تقاعد شهرية إلى ضعف ما يحصل عليه أصحاب مخصصات الشيخوخة، مما يعزز وجود الفوارق الاجتماعية، ونسبة متلقي

مخصصات التقاعد مرتفعة لدى أصحاب الرواتب العليا، ويعزز هذا الأمر وجود فجوات وفوارق اجتماعية. (شلمو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 26-27. حسام جريس، 2005، 194، 195).

جدول رقم (9:3) في المبلغ الذي يدفع (مخصصات الشيخوخة بإضافة ضمان الدخل) يتغير بحسب سن الفرد المؤمن .

المبالغ المحدثة حتى تاريخ- 01.01.2012:

الحالة العائلية	حتى سن 70	من سن 70 حتى سن 80	من سن 80 فما فوق
الفرد	2,714 شيكل جديد	2,794 شيكل جديد	2,920 شيكل جديد
الزوجين	4,031 شيكل جديد	4,146 شيكل جديد	4,326 شيكل جديد
الفرد + ولد	4,305 شيكل جديد	4,422 شيكل جديد	4,600 شيكل جديد
فرد + 2 أولاد	5,209 شيكل جديد	5,326 شيكل جديد	5,505 شيكل جديد
للزوجين + ولد	4,935 شيكل جديد	5,051 شيكل جديد	5,230 شيكل جديد
زوجين + 2 ولدين	5,839 شيكل جديد	5,956 شيكل جديد	6,134

(المصدر: مركز العمل المجتمعي في جامعة القدس ابو ديس، تحت عنوان حقوق في مرحلة الشيخوخة)

يعد الضمان الاجتماعي من حقوق الإنسان الأساسية ويشمل الحق في مستوى معيشي لائق يشمل الغذاء والسكن اللائق، وحقه في تحسين دائم في حياته.

تم التعدي في دولة إسرائيل على حقوق الضمان الاجتماعي خلال السنوات الأخيرة بشكل خطير، وبدأت هذه السياسات كما ذكرت سابقاً منذ عام 2001م حينما شرعت دولة إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري عام 2002م، وأجرت بعض التقليلات في الميزانية العامة، وضاعفت من هذه التقليلات عام 2003م بعد الشروع في خطة النهوض بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث تم المس بمخصصات التأمينات وهي الأداة الرئيسية المتاحة لدولة الرفاه ولضمان الحد الأدنى من الدخل لمواطنيها، وتم تقليصها بشكل ملموس وكبير، مما أسهم في زيادة حجم الفقر في دولة إسرائيل خاصة بين السكان العرب والأولاد، خلال الفترة بين 2004 - 2005 كان أكثر من خمس أفراد الدولة يعيشون حالياً من الفقر. (نوغان دوغان وبوزاغلو، 2007، ص 9. شلمو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، 2001، ص 26-27. حسام جريس، آذار 2005، ص 162).

في موضوع مخصصات الأطفال عدلت الحكومة عن سياسة التقليلات التي أقرتها عام 2013م في فترة يائير لبيد وزير المالية السابق، ويشار إلى انه وافقت الحكومة الحالية في عام 2016م على دفع المخصصات اعتبارا من موعد المصادقة على ميزانية الدولة، اعتبارا من شهر أيار ، حتى شهر كانون الثاني 2016، وهو موعد بدء العمل بالميزانية الجديدة، حيث ستحصل كل عائلة لها 3 أولاد على مبلغ 2000 شيقل ، فيما ستحصل كل عائلة لها 7 أولاد على 4000 شيقل كدفعة استرجاع عن الفترة المذكورة، رغم ذلك مازالت سياسات التقليلات معمول بها، فهناك مزيد من الشروط التي تحد من عدد الأفراد والأسر التي تحصل على الضمان الاجتماعي والتأمين الوطني. (موقع مؤسسة التأمين الوطني، مخصصات الدخل).

جدول رقم (3:10) مخصصات مالية تحصل عليها الأسر مقابل اولاد ولدوا حتى تاريخ 31 أيار 2003م، تُدفع المبالغ التالية:

الولد الاول	150 شيقل
الولد الثاني	188 شيقل
الولد الثالث	188 شيقل
الولد الرابع	336 شيقل
الولد الخامس وما بعد	354 شيقل

المصدر: ويكيبيديا مخصصات الاطفال (اسرائيل).

جدول رقم (3:11) مقابل اولاد ولدوا ابتداء من 1 حزيران 2003م وما بعد، تدفع المبالغ التالية:

	150 شيقل
	188 شيقل
	188 شيقل
	188 شيقل
	150 شيقل

المصدر: ويكيبيديا، مخصصات الاولاد (اسرائيل).

وحسب التعديلات الاخيرة ومع حلول شهر كانون ثاني 2017 ستقوم مؤسسة التأمين الوطني ببرنامج توفير لكل ولد من خلال ايداع مبلغ 50 شيقل إسرائيلي جديد عن كل ولد بشكل

شهري، ويستطيع الولد التصرف بهذا الأيداع والتوفير بعد بلوغه سن الثمانية عشر، وسيتم ايداع مبلغ 500 شيقل إسرائيلي جديد عند بلوغه سن الثمانية عشر وإذا لم يتصرف بالوديعة حتى سن ال 21 فان المؤسسة ستقوم بايداع مبلغ اضافي بقيمة 500 شيقل إسرائيلي جديد (ويكيبيديا، التأمين الوطني، ومخصصات الولادة في اسرائيل).

6:3:3- الإنفاق على الأمن في دولة إسرائيل:

تتفق بعض البلدان جزء كبير من مواردها أو من الموازنة العامة للبلاد على قطاعات الأمن، ونتيجة بعض الأجواء المتوترة على حدودها أو لدى بلدان الجوار، وربما نتيجة نشاط حركات انفصالية اثنيه أو طائفية داخل إحدى أقاليم البلاد أو أكثر من إقليم، وهناك بعض البلدان التي تعاني من أزمة الهوية وأزمة المشروعات وتأسست في وسط بيئة اجتماعية وسياسية تختلف عنها فيما يخص البعد اللغوي والقومي والتاريخي والثقافي المشترك وربما الديني مثل دولة إسرائيل، مما يدفعها نحو الاهتمام المبالغ به في موضوع الإنفاق على المجهود العسكري والأمني، ويحتل الإنفاق الحكومي على المجهود العسكري قمة الصدارة في دولة إسرائيل على حساب باقي القطاعات، في الجدول التالي، ونلاحظ نسبة الانفاق على الأمن مقابل الانفاق على مختلف القطاعات الاخرى:

جدول (12.3): سَلْم الأفضليات بمصاريف 2000حتى 2003م (نسبة من الإجمالي). (جرجس،

حسام، 2005، ص162)

2003	2002	2001	2000	مجمَل مصاريف الحكومة (بدون فوائِد)
%100	%100	%100	%100	
%14.9	%13.8	%14.9	%14.8	التعليم
%15	%14.6	%15	%15.1	الصحة
%24.5	%25.5	%22.6	%23.1	الأمن
%19.5	%19.3	%19.7	%19.2	مستحقات التأمين الوطني
%2.6	%2.6	%2.2	%2.2	البنية التحتية
%23.4	%24.1	%25.6	%25.6	أخرى

الجدول (13:3): ترتيب الاستهلاك الامني في سنة 2009، عناصر النفقة، مليار شيقل

قطاعات الانفاق الامني	بالمليار شيقل
تعويضات للاجراء (اجور وتحويل للتقاعد)	22.01
شراء سلع وخدمات في اسرائيل	20.63
جملة الاستهلاك الامني الداخلي	42.64
الاستيراد الامني	9.97
جملة مبيعات جهاز الامن	52.61
حسم مبيعات جهاز الامن	-1.99
الاستهلاك الامني (الصافي)	50.62

المصدر: مكتب الاحصاء المركزي، بيان للصحف، "قياسات مبكرة للحسابات الوطنية للعام 2009"، 31 كانون الاول 2009.

جدول رقم (14:3) - الموازنة العسكرية الاسرائيلية 2007 - 2013م.

السنة	الموازنة بالمليون (شيقل)
2007	48.363
2008	49.594
2009	49.644
2010	52.047
2011	52.933
2012	55.880
2013	58.777

المصدر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012 - 2013م، ص99.

منذ تأسيس إسرائيل دأبت حكوماتها المتعاقبة على تكريس فكرة مؤداها أن هناك "رايتين" لإسرائيل لا تستطيع حتى الآن رفعهما معاً في آن واحد، والراية الأولى هي "راية الأمن" والمرتبطة في الأساس باستمرار أو حل النزاع الإسرائيلي-العربي-الفلسطيني، وأما الراية الثانية فهي "راية الرفاه الاجتماعي"، وتحاول بشكل كبير التوفيق بين احتياجاتها الأمنية المزممة وقضايا الرفاه

الاجتماعي، وما تعيشه من تحديات أمنية لم تشهده دولة في العالم من حيث فترته الزمنية، ويصعب التعايش معه مدى الحياة، وأصبح يمثل تحدٍ مزمن في ظل التطورات العالمية. (كميل منصور، 2011، ص583).

تقف قضية الأمن في إسرائيل على رأس أجندة سلطات الدولة، ويحتل الأمن المكانة المميزة لدى الإسرائيلي، ويحتل هذا القطاع موضع الصدارة عند تخصيص الموارد وتوزيع الموازنة العامة، وتحصل المؤسسة الأمنية والعسكرية على الميزانية التي تراها مناسبة، وحتى كبار موظفي الدولة المدنية ووزارة المالية في إسرائيل لا تستطيع مراجعة أو الاعتراض على تفصيلات طلب الميزانية العسكرية والأمنية أو مراقبة إنفاق الأموال المخصصة لهذا القطاع.

تغلب قطاع الجيش وأجهزة الأمن على مجمل أجهزة الدولة بما فيها جهاز الرفاه الاجتماعي، ويمتلك رجالات المؤسسة الأمنية القدرة التبريرية على إقناع الإسرائيليين بأن الدولة تواجه تهديدات أمنية وجودية، وأن المؤسسة الأمنية هي مؤسسة ناجعة وراذعة وقادرة على أن تتصدى بنجاح لهذه التهديدات، رغم ما أظهرته الحرب على لبنان في صيف 2006 من عجز المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن توفير الردع الذي تتحدث عنه، كذلك استمرار التهديدات الأمنية التي يمثلها قطاع غزة وجنوب لبنان، إلا أن معظم مواطني دولة إسرائيل يكونون التأييد والتقدير للجيش وللمؤسسة الأمنية في بلادهم. (مجلة قضايا اسرائيلية، العدد30، 2008، ص8، 11).

رغم ما تنفقه إسرائيل من اموال طائلة على قطاع الأمن الا انه قطاع هام، ويسهم في تطوير خطط التنمية الحكومية والحفاظ عليها، ويجمع الساسة والخبراء انه لا يمكن تحقيق التنمية او الرفاه في أي دولة ما الا حينما تتحقق مناخات الامن والاستقرار، وفي الحالة الاسرائيلية فأن الامن يمثل مورد من موارد الدولة بما في ذلك الاعانات المالية والعسكرية التي تحصل عليها اسرائيل، ويحافظ الامن في اسرائيل على بنية المجتمع وموارد الدولة الانتاحية وممتلكاتها القومية من موارد مائية ومعادن ومؤسسات طاقة و انتاج اقتصادي.

3:3:7- سياسات الاستيطان والرفاه الاجتماعي:

ان الحدث عن علاقة الاستيطان الإسرائيلي بموضوع الرفاه الاجتماعي في إسرائيل حينها لا يمكن الفصل بين الاستيطان والأمن، ولا سيما أن إسرائيل تنظر إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في حزيران 1967م على أنها تمثل بعداً أمنياً يعزز أمن ووجود دولة إسرائيل.

تتفق أموال طائلة على الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ولا يختزل إنفاقها المالي على بناء المستوطنات فقط، بل يشمل شق طرق حديثة ومتطورة، ومد شبكات الماء والكهرباء والاتصالات الحديثة والعصرية، وشملت هذه الطرق وخطوط البنية التحتية سائر أرجاء الأرض العربية المحتلة عام 1967م، وتنتشر المستوطنات التي تفصل المدن والبلدات والقرى العربية عن بعضها البعض على كامل الأرض المحتلة، ولذلك تقوم دولة إسرائيل بتوفير مختلف أشكال الأمن لصالح تلك التجمعات الاستيطانية، مما منحها سقف مرتفع من الرفاهية.

تبذل دولة إسرائيل جهداً أمنياً كبيراً نتيجة انتشار المستوطنات على مساحات واسعة تفصل بين كل مستوطنة أو بؤرة استيطانية صغيرة داخل الضفة الغربية المحتلة، وتوفر لتلك المستوطنات الأمن والحماية الدائمة، وتشمل هذه الحماية حركة تنقل المستوطنين أثناء ذهابهم إلى أعمالهم الاعتيادية في داخل دولة إسرائيل، تحديداً منطقة - المركز - حيث تزدهر قطاعات العمل في المجالين الحكومي والتجاري، وقامت قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بوضع نقاط عسكرية دائمة على مداخل المدن والبلدات الفلسطينية، وتنصب حواجز التفتيش بشكل شبه إعتيادي، وضعت سواتر ترابية وأسلاك معدنية وجدران من الاسمنت على طول تلك التجمعات القريبة من طرق مواصلات المستوطنين بهدف توفير الأمن لهم. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير 7، 2007، ص6، 12)

شرعت في 23 تموز 2001م ببناء جدار الفصل العنصري بحيث إلتهم مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية تحت ذرائع أمنية، تمكنت بعد بناء جدار الفصل العنصري من تقليل عدد الهجمات العسكرية التي قام بها فلسطينيون في مدن الداخل الإسرائيلي، اتاح لها هذا الجدار تحديد عدد المعابر وضبط عمليات التهريب، واتاح لها قدرة على ضبط الجمارك والضرائب وعمليات السرقة. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير 7، 2007، ص6، 12)

تم ضم عدد من التجمعات الاستيطانية الكبيرة لتقع غرب الجدار الفاصل، وأصبحت بحكم سياسة فرض الواقع جزءاً جديداً سلخ من الأراضي المحتلة عام 1967م. وأضيف هذه الأراضي والبلدات إلى دولة إسرائيل التي أسست على الأراضي العربية المحتلة عام 1948م، وتمكنت إسرائيل من بناء هذا الجدار على طول الضفة الغربية المحتلة، وأنفقت مقابل ذلك مبالغ مالية ضخمة، وما زالت تنفق أموالاً لتأمين عمل هذا الجدار، وشمل ذلك حراسات وتجديد بنيته التحتية، وتم اقتطاعها من مبالغ كان يتوجب إنفاقها على دولة الرفاه وقطاع الخدمات العامة في داخل دولة إسرائيل. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير 7، 2007، ص 6) .

تبذل إسرائيل أقصى جهدها بهدف توفير مظاهر الرخاء من أجل توفير مهاجرين جدد وأعداد أخرى من المستوطنين إلى تلك التجمعات بهدف التمهيد لاستكمال مشروع تهويد الضفة الغربية المحتلة، وتخطط لكي تسكن نحو مليون مستوطن يهودي في الضفة الغربية بحلول عام 2010م، ولم تتجح في ذلك نتيجة عدد من العوامل وفي مقدمتها عدم قدرتها على توفير استقرار دائم على صعيد الأمن في الضفة، ونتيجة تحديات أمنية متكررة بالقرب من حدودها في الشمال مع دولة لبنان، وتعرضها لهجمات صاروخية وعمليات عسكرية متكررة خلال العقد والنصف الأخيرين، ويضاف إلى ذلك ما تعانيه من تحديات أمنية مع قطاع غزة، وما يمثله إطلاق الصواريخ والتسلل عبر الأنفاق من تهديد لأمن التجمعات الإسرائيلية التي يطلق عليها مصطلح غلاف غزة، وتمثل بالبلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة وتصل إلى عمق 30 كيلو متر، وتمثل تجمعات استيطانية تعاني من تهديد أمني ضخم.

هذه التحديات استنزفت الكثير من الموارد، وأسهمت في إعادة توزيعها باتجاهات مختلفة لأكثر من مرة، لم تسمح لراسم السياسات الاستيطانية في الضفة لكي يتوسع في بناء استيطانية جديدة وكبيرة، ورغم ذلك لم تتوقف حركة الاستيطان في المستوطنات الكبرى والرئيسية في وسط وجنوب الضفة الغربية المحتلة بما فيها تلك المستوطنات التي تحيط بالقدس الشرقية.

وبلغ عدد المستوطنات بحلول عام 2003م المحيطة بمدينة القدس الشرقية 22 مستوطنة، وبين اعوام 2004 - 2011 تم دمج بعض تلك المستوطنات وانخفض عددها إلى 16 مستوطنة محيطة بمدينة القدس، لا يعني ذلك ان الاستيطان في القدس قد انحصر بل على العكس تزايد بشكل كبير

بعد عام 2004م، وبلغ عدد المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية 144 مستوطنة وذلك في عام 2011م، وبلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية 536,643 مستوطن في نهاية عام 2011م. وتبين هذه الأرقام حجم الاستيطان وتوزيعه وما يترتب عليه من نفقات مالية وأمنية. (جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2011، ص10، 29) .

لم يختزل الإنفاق المالي الحكومي على الاستيطان في الطرق المواصلات والاتصالات فقط، وبل شمل مجمل مظاهر الحياة والرفاهية داخل تلك التجمعات الاستيطانية مهما بلغ حجمها أو تعداد ساكنيها، وتجد فيها شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي المتطورة، ويضاف إليها باقي الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والحدائق والمنتزهات والمعاهد والجامعات، وبالقرب منها تجمعات صناعية حديثة ومتطورة على حساب مخصصات الإنفاق داخل المراكز الحضرية التقليدية في مركز اسرائيل.

3:3-8- احتجاجات 2011م في اسرائيل؟

عند محاولة البحث عن حقيقة واقع منظومة الرفاه الاجتماعي في اسرائيل تبين ومن خلال الأرقام أن بعض من ذكر مؤخراً عن اجواء محبطة وغير مشجعة اسهمت بها الليبرالية الرأسمالية ليس دقيق ويعتريه الخلل، وقابل للنقد، لا سيما حينما تلاحظ ان اقتصاد إسرائيل في العام 2011م قد نما بأكثر من 5%، حقق نمواً في العام 2012م بنسبة 4%، بالمثل خلال الاعوام الثلاث اللاحقة والتي تنتهي مع نهاية عام 2015م، هذا مقابل 1,5% و 1,8% في أمريكا، و 1,6% و 1,1% في أوروبا، و 2,3% في مجموعة الدول الأعضاء في OECD معاً، أما حول نسبة البطالة في إسرائيل فهي 5,6% فقط خلال العام 2011م، بينما في أمريكا 9% وبريطانيا 7,7% واليونان 16%، ولم يلاحظ انهيار أي فروع من فروع اقتصادها ولا أي بنك أو مؤسسة مالية وصندوق تقاعد أو تأمين، وميزانيتها منتعشة مع عجز قليل نسبياً وعملتها قوية، تزيد الشركات المالية الدولية والبنك الدولي من اعتمادها المالي بينما تخفضه لأمريكا ولعدة دول أوروبية، ويصل معدل الحد الأدنى للمعاشات في إسرائيل إلى 14 ألف دولار سنوياً، وتبلغ حصة الفرد من الإنتاج الوطني الإجمالي 30 ألف دولار. (عبد الناصر عطا الله عيسى، 2011م، ص227، ص208 و214) .

ليس من المعقول أن إسرائيل كفت كلياً عن كونها دولة رفاه اجتماعي في أي مجال من مجالات الرفاه، وتتمتع بأذون عمل وأذون مرضية مدفوعة الأجرة، وتأمينات صحة وعلاج وإعاقة وبطالة وشيخوخة وتقاعد، وتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ودعم للتعليم الجامعي، وفواتير ولادة مدفوع الأجرة ومخصصات مالية شهرية للمواليد.

يلاحظ أن مستوى المعيشة منذ عام 2011م والى نهاية عام 2015م في ارتفاع، حيث سجل عام 2011م 2,3% وكذلك على صعيد الاستهلاك 5,1% وتحتل المكان الـ 12 في العالم في معدل الأعمار، حيث يبلغ 82 عاماً للنساء و78 عاماً للرجال. (عبد الناصر عطا الله عيسى، 2011م في إسرائيل، ص208 و214 . بثينة اشتيوي، 2014م. فضل النقيب، 2011، هنيدي غانم وآخرون، 2012م).

وفق ذلك المشهد يستقر البعض، لماذا هبّ الناس مطالبين بالعدالة الاجتماعية خلال موجة الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها إسرائيل خلال العام 2011م؟، ويلاحظ أن المعطيات العامة لاقتصاد إسرائيل في الاقتصاد الكلي، معطيات تُشرّف أية دولة متطورة، لكن الخلل يكمن في التفاصيل، يقصد بها "الاقتصاد الجزئي". (عبد الناصر عطا الله عيسى، الليبرالية الجديدة للاقتصاد واحتجاجات 2011م في إسرائيل، ص208 و214 . بثينة اشتيوي، 2014م. فضل النقيب، 2011، هنيدي غانم وآخرون، 2012م).

للعلم فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي (2017م) نتياهو هو الذي أطلق أيدي هذه السياسة منذ عشرين سنة، وبعد تبنيه الأيديولوجية الليبرالية الحديثة في الاقتصاد — مدرسة تانشر وميلتون فريدمان ويمين الحزب الجمهوري الأمريكي، تطبقها كسياسة اقتصادية — اجتماعية للحكومة بأيديولوجيا تدعو إلى أقل ما يمكن من تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد ومراقبته وتنظيمه، ومع أقل ما يمكن من الصرف الحكومي العام على الخدمات والرفاه والتأمينات الاجتماعية، وأقل ما يمكن من الضرائب على أساطين المال والأعمال والشركات، وبحجة تشجيع الاستثمار في البلاد. (بثينة اشتيوي، 2014م. فضل النقيب، 2011، هنيدي غانم وآخرون، 2012م).

اسهمت سياسات نتياهو في إضعاف القطاع العام وشبه تصفيته والخصخصة لشتى قطاعات الإنتاج وحتى للخدمات الاجتماعية، وإطلاق أيدي اقتصاد السوق، تحت شعار "لا تعطي الفقير سمكة حتى

يأكل، بل اعطه صنارة حتى يصطاد، وعندها سيعم الرفاه وتنتهي الضائقة" — يقول أصحاب هذه النظرية، على اعتبار أن النقود يصنعها الاحتكاريون والرأسماليون الكبار، فتتسرب للفقراء وينتشر الرخاء. (بثينة اشتيوي، 2014م. فضل النقيب، 2011، هنيذة غانم واخرون، 2012م).

يعتمد اصحاب هذا القول على أن مصلحة الفرد جزء اصيل من مصلحة الجماعة، وكلما تمتع افراد المجتمع بمواهب وقدرات تحفزهم على العمل ورفض الكسل كلما انتعش المجتمع وحقق مردود أفضل على صعيد افراده وجماعاته في موضوعات الرفاه والانتاج.

يرى جزء واسع من النخب الفكرية والكتاب وقادة الرأي أن الرأسمالية الجديدة ادت إلى إفقار غالبية فئات الشعب نتيجة عبء إنفلات أسعار المنتجات والخدمات، مقابل الاغتناء الفاحش للقلّة على حسابهم، ويمكن لنا ان نتحدث عن بهض الشركات المستفيدة من تلك الاجواء والتشريعات في عهد حكومات بنيامين نتنياهو، من ضمنها "شركة تنوفا" لمنتجات الألبان، وهي سلعة ضرورية وأولية لكل منزل، وتسيطر "تنوفا" على 50% من سوق الانتاج، وتهيمن على 90% لبعض منتجاته، وتفرض الاسعار التي تريد، وسجلت زيادة في أرباحها بين سنوات 2008-2010 بنسبة 76%، علماً بأن نسبة زيادة مبيعاتها في تلك السنوات بلغت 2,8% فقط، ولم تخرج عن تلك السياقات أرباح شركة "نيسر" للأسمت التي تحتكر 90% من سوق إنتاجه، والشركات الاحتكارية الأخرى للبنوك والتأمينات والمواصلات والاتصالات ومواد التنظيف واللحوم والوقود والسيارات وقطع غيارها... الخ.

لذلك لم تفاجئ معطيات التأمين الوطني أحداً حين كشفت أن مقياس عدم المساواة واتساع الهوة بين أصحاب المداخل المختلفة أزداد بنسبة 6% بين سنوات 2001-2010، مع أن المخطط كان تخفيضه وتقليل عدد ونسبة الناس الذين هم في ضائقة، والأخطر في تلك المعطيات هو تأكيد التأمين الوطني أنه لو حافظت الحكومة على مستوى صرفها على الخدمات الاجتماعية ولجمت غلاء الأسعار للسلع والخدمات الأولية لكان مقياس عدم المساواة قد انخفض بنسبة 14%، بدلاً من ارتفاعه. (عبد الناصر عطا الله عيسى، 2011م في اسرائيل، ص207 و 2015 و 2025).

3:3:9- ختاماً:

رأيت أن فوائد النمو انتقلت نحو الأعلى بدلاً من الأسفل، ومحققة عدم التكافؤ وتتطلب تدخلاً سياسياً جاداً، وتتلخص المشكلة في أن حكومات إسرائيل قامت تدريجياً بتقليص قدراتها على التحرك، وعلى وجه الخصوص قدراتها المتعلقة بالميزانيات أدى ذلك إلى تقليص محدود في الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة، ومثل خدمة التربية والتعليم، والصحة، والرفاه والضمان الاجتماعي. (حسام جريس، آذار 2005، ص98)

الإففاق الحكومي الشامل في عام 2014، ويشمل السلطات الحكومية، والذي بلغ 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويضع دولة إسرائيل في نفس الخانة مع دول شرق أوروبا ومع الدول ذات الإففاق الحكومي المنخفض مثل نيوزيلندا وكندا مع أنها بلدان تخصص تكاليف أقل للشؤون الأمنية مقارنة مع إسرائيل. (حسام جريس، آذار 2005، ص98).

نتيجة الانفتاح الاقتصادي على العولمة ظهر في إسرائيل نظام اقتصادي جديد وموازٍ، ويوصف بالاقتصاد التجاري المعتمد على تكنولوجيا المعرفة وثورة الاتصال والتواصل، وينافس النظام الاقتصادي البيتي الذي يوصف بأنه تقليدي، ويعتاش على الإففاق الحكومي والعمل في الدوائر والمؤسسات الحكومية وقطاعي الزراعة والصناعات الصلبة والثقيلة، ولكل نظام له أجوره الخاصة والمختلفة، ولكل نظام قطاع كبير من العمال واختلاف في المداخل، وهناك فوارق كبيرة في الأجور لصالح زيادة كبيرة يحصل عليها العاملين في القطاع التجاري وتدني الأجور لدى العاملين في قطاع الاقتصاد البيتي الإسرائيلي، مما عزز الفجوة المعيشية، وأوجد أنماط استهلاك مختلفة داخل إسرائيل نتيجة اختلاف مستوى دخل الفرد، ولا تختلف أسعار السلع والخدمات لدى تلك الفئات، والكل يدفع نفس المقدار، والكل ينتفع من الخدمات الحكومية العامة. (فضل النقيب، ومفيد قسوم، شباط 2015، ص48-49).

لم تتوقف عملية الخصخصة في إسرائيل فهي مستمرة منذ التسعينات، وأخرها خصخصة العديد من مؤسسات التعليم في أواخر عام 2014م، وهناك توجه نحو الخصخصة الشاملة، وأسهمت الخصخصة في تقليص مقدار الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة، ولأن جزء كبير من القطاعات

والمؤسسات الحكومية تم بيعه للقطاع الخاص، ودفع الملاك الجدد إلى زيادة رأس مالهم من خلال تقليص الرواتب وتقليص النفقات، وقامت الحكومة بتقليل الضرائب على القطاع التجاري بدافع جلب الاستثمارات الخارجية. (حسام جريس، آذار 2005، ص88 . مركز مدار، خصخصة وسائل الاعلام في اسرائيل. مدار، قضايا اسرائيلية العدد 53).

وجدت فوارق اجتماعية كبير بين طوائف وأعراق وأصول المجتمع الإسرائيلي، لصالح ارتفاع اليهود من أصول أوروبية أو أمريكية بحيث وصفت أجورهم ومداهيلهم بالمرتفعة بضعفي اليهود من أصول شرقية، وصفت أجور العرب في دولة إسرائيل بالمتدنية جداً مقارنة مع أجور اليهود من أصول شرقية، مما عزز من وجود الفوارق الاجتماعية، ومع مرور الوقت اتسعت الفجوة، وتضاعف دور اليهود من أصول أوروبية في إدارة مؤسسات البلاد الخاصة والعامه.

الفصل الرابع:

4- هل اسرئيل دولة رفاه اجتماعي؟... "الأسباب والنتائج":

4:1- تمهيد:

يختزل إختفاء دولة الرفاه بشعور أفراد المجتمع بنوع من المعاناة وبغياب حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهي مرحلة تقود إلى انتهاك كرامة الإنسان والتعدي على حريته في ظل غياب الخدمات العامة نتيجة عدم قيام الدولة بواجباتها المنوطة بها على صعيد تطوير الأمن والصحة والتعليم والإسكان والضمان الصحي والاجتماعي، وعدم تفعيل دور القطاع العام والخاص وفق منظومة قوانين عصرية ومتجددة وتنشيط السيولة النقدية وتطوير منظومة المعاملات المالية والبنكية. (شلومو سفير سكي، على الطبقة الوسطى أن تسعى إلى السيطرة على أموالها، ص2-3 . شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص9 . علي عباس فاضل الساكني، 2009، ص17،20، 11) .

من بين مظاهر اختفاء دولة الرفاه تخلف قطاع الاتصال والتواصل ومتطلبات تأهيل وصيانة البنية التحتية في المدن والبلدات، وتمثل حالة شعورية ووجدانية تجتاح أفراد المجتمع، وتختزل في عدم الراحة وغياب الثقة وغياب الاستقرار والأمان، وقد تتحول إلى واقع مُتجذّر يعاني منه المواطن بشكل يومي، وكل تلك المتغيرات يستشعرها المواطن الذي يحمل جنسية تلك الدولة حينما يواجه صعوبة تحول بينه وبين تحقيقه متطلبات حياته أو حينما يستشعر سوء وبؤس الأوضاع. (شلومو

سفير سكي، على الطبقة الوسطى أن تسعى إلى السيطرة على أموالها، ص2-3 . شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص9 . علي عباس فاضل الساكني، 2009، ص17، 20، 11) .

لا يمكن أن تختفي دولة الرفاه إلا بزوال وظيفة الدولة القُطرية الحديثة بكافة دورها وهياكلها الإدارية، وما نشهده في عصرنا الحالي يمثل تحول جديد في وظيفة الدولة القُطرية الحديثة، وهو أن الكثير من أدوارها الوظيفية وواجباتها المجتمعية اليوم يقوم بها القطاع الخاص نتيجة تضخم دور العولمة والخصخصة والتطور التقني والتكنولوجي والتجاري لدى الدول الصناعية المتقدمة. (علي عباس فاضل الساكني، 2009م، ص15، 12، 2009) .

لا يشترط أن تنهار الدولة حتى تختفي مقومات دولة الرفاه، وقد تتغير وظيفة الدولة نتيجة الخصخصة، تحنفظ الدول بأدوارها السيادية العليا، وتمنح القطاع الخاص إدارة التجمعات البشرية داخل الدولة وفق منظومة رأسمالية وتجارية، وتمنحه حرية إدارة دوائر ومؤسسات المجتمع، ويقصد بذلك المال مقابل الخدمة، أي ادفع المال تحصل على خدمة مميزة، ولا يعني تراجع دور الدولة أن الخدمات العامة المميزة غير متوفرة، بل متوفرة ولكن مدفوعة الأجر وتكلفتها مرتفعة، وذلك نتاج رفع الدعم الذي كانت تقدمه الدولة فيما مضى ونتاج سعي القطاع الخاص نحو تحقيق ربح مضاعف وكبير وتقديم خدمات مميزة أو خدمات تتكيف مع كل فئات المجتمع، ذلك نتاج تبني بعض الدول سياسات ليبرالية حديثة تنسجم مع العولمة ومنظومة التجارة الدولية. (شلومو سفير سكي، على الطبقة الوسطى أن تسعى إلى السيطرة على أموالها، ص8-9 . علي عباس فاضل الساكني، ص15، 2009. مؤسسة فريدريش ناومان، اقتصاد السوق).

أوجدت الدولة مظلة مالية مرتفعة من خلال توفير مناخات الاستثمار التجاري وتنشيط سوق العمل، وجلب الاستثمارات الخارجية من خلال تخفيض الضرائب عليها ومنحها امتيازات تجارية وحرية حركة داخل البلاد ومنحها مناطق صناعية واسعة ومنحها حرية استخراج الموارد في مناطق تحدد ضمن الاتفاق المبرم، وحفظ الحدود وتوفير مناخات الأمن، وتوفير مظلة للإقراض المالي واسعة النطاق. (شلومو سفير سكي، على الطبقة الوسطى أن تسعى إلى السيطرة على أموالها، ص8-9 . علي عباس فاضل الساكني، ص15، 2009. مؤسسة فريدريش ناومان، اقتصاد السوق).

رغم إيجابيات النظام الرأسمالي الذي يحدد أدوار الدولة الحديثة ورغم ما أوجده من حركة مالية نشطة داخل المجتمع، لكن له سلبيات، لأن الكثير من الفئات لا يمكنها أن تحصل على فرصة عمل داخل هذه المناخات الجديدة نتيجة اعتمادها على نمط الاقتصاد البيتي والعمل في المهن التقليدية ذات الدخل المتدني، إن حصلت بعض الفئات على عمل داخل نظام الاقتصاد البيتي وفشلت في الحصول عليه داخل منظومة الاقتصاد التجاري فإن عوائدها المالية غير كافية للحصول على هامش مريح من خدمات الرفاه في ظل ارتفاع تكاليف وأسعار تلك الخدمات والمتطلبات الحياتية الرئيسية، لأن ما تحصل عليه الفئات العاملة داخل الاقتصاد البيتي والمهن التقليدية لا يُمكنها من سداد نفقات التعليم والصحة والسكن والمواصلات والغذاء مما يضعها في ضائقة اقتصادية صعبة، ويدفع بعض أفرادها إلى البحث عن أكثر من وظيفة في اليوم الواحد، مما يفاقم من معاناة الإنسان ويضعه في أجواء من الضغط والإرهاق اليومي في سبيل سعيه وراء لقمة العيش وتحقيق مستوى يليق بأسرته في بيئة توصف بأنها سوق استهلاكي مُغري مما يضع أصحاب الدخل المنخفض في أجواء حرجة وضيق مالي. (علي عباس فاضل الساكني، ص16-17، 2009).

رغم تحول العديد من دول العالم ذات النظام الرأسمالي نحو تقليل وظيفة الدولة ودورها إلا أنها احتفظت بهامش من الاهتمام ببعض قطاعات الرفاه، مما أوجد داخل الدول مؤسسات صحية وتعليمية تابعة للدولة تقدم خدماتها لعامة الشعب من أصحاب الدخل المنخفض، توصف هذه الخدمات بأنها أقل جودة من غيرها وتعاني من مشاكل وبيروقراطية إدارية، مما أوجد داخل المجتمع أكثر من نمط للرفاه وفي مجال الاستهلاك، إلى جانب نمطي الاقتصاد التجاري والاقتصادي البيتي، مما يسهم في انقسام المجتمع ويسوده أجواء من التوتر وعدم الرضا عن سياسات الدولة، ويسهم في زعزعة أمنها واستقرارها السياسي. (علي عباس فاضل الساكني، ص17، 2009).

4:2- مفهوم دولة الرفاه في إسرائيل

يختلف مفهوم الرفاه وسقفه في إسرائيل عن غيره في الإقليم العربي والعالم، ومنذ تأسيس دولة إسرائيل وتحقيقها هامش من الاستقرار الأمني، اجتهد صانع القرار في إسرائيل في سبيل تحقيق مستوى رفاه مرتفع وخدمات متقدمة وحياء رغبة ومُشجعة للهجرة اليهودية من جميع أرجاء العالم

إلى دولة إسرائيل، لأجل ذلك الهدف عمدت الصهيونية العالمية الى تأسيس عديد المؤسسات التي تقدم مختلف خدمات الرفاه، وتم تدشين بنية تحتية متطورة شملت محطات الكهرباء والمياه وطرق المواصلات وشبكات الاتصال العصرية وشبكات الصرف الصحي ومؤسسات تعليمية وصحية تنافس أرقى مؤسسات العالم، وتم ذلك بالتوازي مع تدشين قطاع الصناعات الثقيلة من معادن وفوسفات ومتطلبات عملية البناء، ببناء مدن وتجمعات عصرية حديثة تستقبل المهاجرين الجدد، بالتوازي مع تأسيس جيش حديث وعصري يشمل مختلف الفروع والقطاعات العسكرية. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص8) .

تمتع المواطن الإسرائيلي في هذه الدولة الجديدة بامتيازات وخدمات تفوق بهامش كبير جداً واقع حياة الفرد في دول الجوار، وتنافس مستويات المعيشة في أرقى دول العالم، يتمتع المواطن بأشكال الرفاهية الحديثة، لا تحدث الآن عن واقع ما تعانيه بعض الفئات من مشكلات في سبيل الحصول على الحياة الكريمة، بل تحدث عن سقف ما توفره الدولة من واقع رفاه قد لا تبلغه كل فئات المجتمع الإسرائيلي، لكنه متاح في دولة إسرائيل، وهذا نتاج تبني الدولة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يتيح حرية التنافس ويعتمد على جهد الفرد ومهاراته وقدراته التي تؤهله ليصبح غني أو ليحصل على كل ما يبتغيه من رفاه، وفي المقابل هناك من يميل إلى الكسل ويكتفي بما توفره الدولة من خدمات عامة تتناسب مع متوسط ما يحتاجه، ويبقى أن للدولة بعض السياسات العنصرية تجاه بعض العرقيات والاثنيات مما يضاعف الفجوة داخل المجتمع ويوجد ثلاثة فئات تتميز عن بعضها بفوارق وتم الإشارة إليها فيما سبق. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص9) .

3:4- أسباب تراجع خدمات الرفاه في إسرائيل:

1:3:4- تمهيد:

يصعب اختفاء دولة الرفاه في المجتمعات البشرية الحديثة إلا نتيجة ظروف استثنائية قد تعايشها تلك الدول، ساتحدث عنها بالتفصيل فيما يأتي، وعلينا أن نقر أن تراجع دولة الرفاه هو أمر طبيعي وينكرر حدوثه نتيجة تعرض الدولة الحديثة لهزات اقتصادية أو أمنية أو كوارث طبيعية أو زيادة سكانية تجبرها على إعادة توزيع عوائدها ومواردها لصالح قطاعات الأمن وبعض القطاعات المتضررة على حساب تقليص مخصصات الإنفاق على قطاعات الرفاه بما فيها الخدمات العامة وأجور الفئات العاملة في القطاع العام بشكل يتيح للدولة الاستمرار والتكيف مع هذا التحدي الطارئ. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص7-8) .

تختفي مقومات دولة الرفاه حينما تتوقف الدولة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها، وتعجز عن دفع عجلة التجديد والتحديث داخل مرافق ومؤسسات الدولة العامة، وحينما تعجز عن ملاحقة تطورات العصر ومتطلبات الزيادة السكانية والتوسع العمراني، وقد يحدث ذلك نتيجة فشل نمط الإدارة داخل الدولة، أو نتيجة تمسك صانع القرار بسياسات اقتصادية لا تسير مع مجريات التحديث الحاصل في العالم، أو نتاج الفشل في تبني توجهات وأطروحات تتسجم مع المحيط الإقليمي والعالمي، أو نتيجة فشل الدولة في التعاطي مع التعدد السكاني والمناطقية والاثني والمذهب كما هو حاصل في الكثير من دول العالم. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص7-10) .

تتخلف أو تتهاور منظومة الرفاه حينما ينهار النظام المالي والمصرفي داخل الدولة نتيجة عدم تمكن الدولة وقطاعها المصرفي من رفع قيمة العملة المحلية أو نتيجة عدم تمكنها من جلب الاستثمارات الخارجية، أو نتيجة سياسات مالية متخبطة أو فاشلة، مما يؤثر على مناخات الرفاه، ويحد من دور الدولة والقطاع الخاص تجاه قضايا الرفاه. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، مجلة قضايا معاصرة، ص7-8)

ما زالت إسرائيل كمؤسسات دولة توفر احتياجات مواطنيها بشكل حقيقي، يعتقد بأن إسرائيل تخطو نحو النموذج الأمريكي الذي يتقلص فيه تدخل الدولة ويصبح أكثر انتقائية، بينما كانت إسرائيل في السبعينات أقرب إلى النماذج الأوروبية لدول الرفاه الاشتراكية - الديمقراطية. (جون غال، 17 أبريل 2003م).

إنّ ثمار النمو تغلغت أساساً نحو الأعلى بدلاً من الأسفل، ومواجهة عدم التكافؤ تتطلب تدخلًا سياسيًا جادًا، تكمن المشكلة في أنّ حكومات إسرائيل قامت تدريجيًا بتقليص قدراتها على التحرك، وعلى وجه الخصوص قدراتها المتعلقة بالميزانيات، وأدى ذلك إلى تقلص معقول في الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة: خدمات التربية والتعليم، الصحة، الرفاه والضمان الاجتماعي، والإنفاق الحكومي الشامل في عام 2014 (يشمل السلطات الحكومية)، والذي بلغ 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويضع إسرائيل في نفس الخانة مع دول شرق أوروبا والدول ذات الإنفاق الحكومي المنخفض مثل نيوزيلندا وكندا، وهي بلدان تخصص تكاليف أقل للشؤون الأمنية مقارنة بإسرائيل. (أدفا، صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل، 2015).

بدأ الاهتمام بدولة الرفاه حينما شكّلت في دولة إسرائيل هيئة خاصة لمحاربة عملية المتاجرة من خلال السوق السوداء في إسرائيل، وتأسست محاكم تتخذ أحكام سريعة وناجزة، انتهجت أشكال متعددة من العقوبات بين إلغاء رخصة العمل وبين السجن، وقامت الحكومة بحملات تفتيش مباحثة للسيارات والمحلات لضبط المهربين وتم الاستيلاء على سلع كثيرة تشمل: دواجن، وخضروات، ومشروبات روحية، وبيض، وفاكهة. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص7-8).

أتبعت هذه الإجراءات وأهتّم بها بشكل مميز قبل 50 عامًا فقط، آنذاك، وبلغت نسبة البطالة في إسرائيل أكثر من 20%، وحينها كانت نسبة التضخم المالي مرتفعة، وكذلك العجز، واعتمدت في حينه الحكومة نظام التقنين باسم العدالة الاجتماعية والمساواة، ورغم غضب البرجوازيين وأصحاب رأس المال، حصل كل مواطن على مخصصات متساوية من الغذاء، والملابس، والأثاث، والسلع الأساسية الأخرى، والمرضى فقط كانوا يستحقون زيادة في المأكل، وأسست الحكومة نظام الدعم للمواطن منذ ميلاده إلى وفاته، وأقر به خبير الاقتصاد البريطاني وليام بوريدج الذي يعتبر أب دولة الرفاه الحديثة. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص7-8).

4:3:2- أسباب ومناخات التعدي على التأمين الوطني:

ترجع أسباب التقليل في خدمات دولة الرفاه أو التعدي على خدمات الرفاه إلى سياسات الحكومة وتوجهاتها الاقتصادية، وأيضاً سنرى ذلك في مجال تقليص تأمين إصابات العمل، ويرجع البعض إلى توجهات اعتيادية أصبح يستأنس بها موظفي وزارة المالية وصانعي قرارها الاقتصادي منذ عام 2000م، وأسهمت في إندلاع حركة الاحتجاج في عام 2011م. (مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003. شير حيفر النيو ليبرالي والخصخصة، ص13).

تقرر في إطار الخطة الاقتصادية التي طرحها وزير المالية بنيامين نتنياهو للمرة الأولى عام 2003م المسّ بمخصصات تأمين إصابات العمل، حَفَظَهَا بنسبة 14%، وكان يحصل العامل الذي يصاب في حادثة عمل ويصبح عاجزاً بنسبة 100% على مخصصات شهرية بنسبة 75% من راتبه، وجراء التقليل التي بلغت نحو 14%، أي سيحصل على 64% فقط من راتبه قبل الإصابة، وتعاني مصلحة التشغيل من تناقص متواصل في ميزانيتها، وصلت ميزانية المصلحة عام

1990م 168 مليون شيقل، وفي حين إنخفضت عن ذلك عام 2011م، وبلغت 136 مليون شيقل، وكل هذا على الرغم من زيادة عدد طالبي العمل خلال هذه الفترة بأكثر من الضعفين. (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، ص10 وص26) .

تبرر وزارة المالية هذه الخطوة بأنها ترمي إلى تشجيع مصابي العمل العاجزين على العودة إلى العمل، وتتجاهل الوزارة حقيقة أن غالبيتهم عاجزون وغير قادرين على العمل وان غالبية أصحاب العمل غير مستعدين لاستيعاب عمال عاجزين، ويضاف إلى ذلك إرتفاع سن التقاعد للرجال إلى 67 سنة وللنساء إلى 64 سنة، وهنا اقف عند شكل من أشكال المساس بخدمات الرفاه في دولة إسرائيل. (مدار، "بنك اسرائيل" يطرح خطة اقتصادية "لتخفيف حجم الفقر"، 2004م. كراس حقوق المواطن المتقاعد، 2011م، ص4).

تقول أرملة مواطن إسرائيلي عمل طوال 36 عاماً ودفع خلالها رسوم التأمين الوطني، وقبل أن يصاب في حادثة عمل، وإنني اعتاش على مخصصات العجز التي استحقها، 4,000 شيكل في الشهر، والآن سيفلصون من هذا المبلغ 600 شيكل، وماذا بعد؟ وهل سيرسلونني الى الجليد مثل أهل الاسكيمو"؟، وبعد أن أصبح زوجي غير قادر على العمل. (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، ص10 وص26).

ترى الحكومة أنه من الخسارة تبذير الأموال على الطبقات الضعيفة لأنها غير منتجة، ويقول المحامي يوفال البشان، الذي أسس قسم حقوق الإنسان في الكلية الأكاديمية للحقوق في رمات غان، وكل ما تم انجازه على مدى 30 - 40 عاماً بجهود كبيرة من اجل دفع إسرائيل نحو نموذج أوروبي من دولة الرفاه، يتآكل ويتهدم الآن". (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م).

حينما بدأ العمل بمخصصات الشيخوخة كنموذج في سنوات الخمسين كانت تعادل 24% من الأجر المتوسط في البلاد (1698 شيكل في الشهر بالقيمة الحالية، اذ يبلغ متوسط الأجر 7075 شيكل)، وانخفضت منذ ذلك الوقت الى 16% من الأجر المتوسط (1132 شيكل)، وفي نهاية فترة التجميد

التي تفرضها عليها خطة ننتياهو ستقل قيمتها بنسبة أخرى إضافية تبلغ 18%، وفقاً لما يقوله د. مومي دهان، من الجامعة العبرية في القدس، فإن تجميد كافة مخصصات التأمين القومي بمستوى الأعوام 2001 - 2006 ليست له علاقة بخطة خفض العجز في ميزانية 2003، ويعتقد بأن هذه الخطوة ترمي بوضوح إلى ضرب الأمن الاجتماعي للمواطنين في إسرائيل. (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، المنهجيات التي تتبناها حكومات إسرائيل لتقليص الخدمات الاجتماعية، ص26. مدار، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ (2003).

تشكل محاولة المس بالأمن الاجتماعي دافعاً غريزياً لدى موظفي وزارة المالية، ومنذ العام 1953 وخلال المداولات في الكنيست حول تأسيس "التأمين الوطني"، وأكد المستشار القضائي لوزارة العمل - تسفي بار ينيف على "ضرورة الاهتمام بالألا تضع وزارة المالية يدها على أموال التأمين الوطني، ومنحت السلطة التشريعية مؤسسة "التأمين الوطني" مكانة مستقلة لحمايتها من مؤامرات كهذه. (مدار، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003 . طالي نير 2011، ص10، ص26).

4:3:3- تقزيم التأمين الوطني:

يبين بروفيسور يوسي تمير، المدير العام السابق لمؤسسة "التأمين الوطني"، والخبيرة الاقتصادية ماريا أفيميلخ في كتابيهما "رفاهية موقوتة" مسألة السيطرة بوضوح على التأمين الوطني، ويكتبان: "وزارة المالية مشغولة بمحاولة حثيثة لتقزيم التأمين الوطني، وان أمكنها تبخيره أيضاً"، ولا يعجب موظفو قسم الميزانيات مسألة الاستحقاق وفق القانون، لأنه يسحب من أيديهم السيطرة على الميزانيات، وتزداد المخصصات التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني طبقاً للزيادة في عدد السكان المستحقين وطبقاً لقواعد تعديل هذه المخصصات". (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي، ص117، و122، و156، و176، و198 . مدار، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، ص11، ص26 . مركز أدفا، الوضع الاجتماعي في إسرائيل، 2015).

بينما نجح رجال السياسة وصانعو القرار طيلة السنوات الماضية في صد محاولات السيطرة من قبل وزارة المالية، ورفعت غالبيتهم أيديها استسلاماً في السنة الأخيرة، فيما يستعد الآخرون ومنهم وزير المالية ننتياهو لإتمام تعيين محاسب من قبل وزارة المالية للعمل في التأمين الوطني - بدأ عمله رسمياً عام 2003م - يرمي الى تشديد السيطرة على المؤسسة، بينما ترمي خطة توحيد

الجباية في التأمين الوطني وضريبة الدخل كما أقرتها الحكومة إلى ضمان السيطرة على المدخولات، وهنا نقف عند سبب جديد لانتهاك مقومات دولة الرفاه في إسرائيل. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ (2003).

يقول د. أشر بن أرييه، الخبير في سياسة الرفاه والمحاضر في كلية العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس ان المس باستقلالية التأمين الوطني يشكل مساً بواحد من أركان دولة الرفاه الأساسية الثلاثة، وكما تضرر الركبان الآخرا أيضاً في الفترة الأخيرة، تم تفكيك المثلث المقدس المتمثل في تمويل الأمن القومي من قبل الحكومة والعمال واصحاب العمل بعد أن نجح أصحاب العمل في التهرب من دفع حصتهم كاملة وحصلوا في ذلك على دعم سخي من وزارة المالية بواسطة ترتيبات مختلفة للتعويض، وصحيح أن وزارة المالية ألزمت أصحاب العمل برفع مدفوعاتهم عن العمال بنسبة 1% لكن خطة نتياهو عادت وقلصت لهم هذه النسبة، مما كلف ميزانية مؤسسة التأمين الوطني مبلغ 1,8 مليار شيكل. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي، ص117، و122، و156، و176، و198. مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003. طالي نير، 2011، ص10، ص26).

تضرر الركن الأساسي الثالث وهو مركب التأمين في المخصصات التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني، ويدفع المواطن رسوم التأمين الوطني لتشكل بوليصة تأمين تحميه وقت الحاجة - البطالة، والمرض، الإصابة في حادث، التمرل وغيرها، وتخصص مؤسسة التأمين الوطني من الأموال التي تجبها نسباً ثابتة لفروع التأمين المختلفة، ولكن تأكلت مخصصات البطالة منذ عام 2003م جراء سلسلة من التقليلات، ولا يتم دفعها اليوم الا لواحد فقط من بين كل ثلاثة عاطلين عن العمل، وكذلك تأكل تأمين الأمهات ولا تدفع منحة الولادة اليوم إلا عن الولادة الأولى. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي، ص117، و122، و156، و176، و198. مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ (2003).

المشكلة الأساسية ليست في مستوى المخصصات بل بالمبادئ الأساسية الكامنة في جوهر دولة الرفاه، ويقول بن أرييه: "لا تزال إسرائيل دولة رفاه حتى الآن، ولكنها لن تبقى كذلك إن استمرت

التوجهات الحالية. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرئيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003) .

بناءً على كل المقاييس المعمول بها تعتبر إسرائيل دولة رفاه، وطراً منذ العام 1980م ارتفاع متزايد في المصروفات الاجتماعية الحكومية - على خدمات التعليم، والصحة، الرفاه ومخصصات الدعم، وسجلت رقماً قياسياً بلغ 55% من ميزانية الدولة لسنة 2002، وهذا مقابل 30% فقط في العام 1980م، وازدادت وتيرة الزيادة في المصروفات الاجتماعية جداً في العقد الأخير، لكن - كما يشير معدو التقرير السنوي عن المصروفات الحكومية للخدمات الاجتماعية في مركز دراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل - معطيات ميزانية الدولة في العامين 2002 و 2003 تبين وجود تباطؤ في هذه الزيادة، وبدأ في العام 1996، بل سجل انخفاضاً بنسبة 3% في حجم المصروفات الاجتماعية في العام 2011. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي، ص117، و122، و156، و176، و198. مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرئيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، جمعية حقوق المواطن في اسرئيل 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص11-14. مركز أدفا، صورة الوضع الاجتماعي، 2015)

على صعيد الأجر ومستوى الدخل وفي ظل هذه الاجواء تشير تقارير مركز أدفا إلى أنه منذ حوالي 25 عام، لم تصحب النمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد زيادة موازية في الأجر الحقيقي، وفي عام 2014، أصبحت الفجوة بينهما أكبر من أي وقت مضى. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرئيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص11-14. مركز أدفا، صورة الوضع الاجتماعي، 2015).

حصل هبوط أكثر حدة في مخصصات الدعم التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني، بهدف توفير مبالغ مالية لصالح سياسات الحكومة هو من أسباب تراجع دولة الرفاه، وبلغت في سنة 2001م مجموع مخصصات الدعم حوالي 45 مليار شيكل، ومنذ ذلك الوقت تقلصت هذه المخصصات بحوالي 6 مليارات شيكل، سواء بالتقليل او بتعديل وتغيير معايير الاستحقاق. وتقترح خطة نتياهاو تقليصاً إضافياً في هذه المخصصات بحوالي 3،2 مليار شيكل، وعلى مدار ثلاث سنوات ونصف السنة. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرئيل: "دولة رفاه"

حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص12-15 و26).

ينبغي أن اضيف أيضاً توفيراً تراكمياً يبلغ 9 مليارات شيكل، ونتيجة تجميد قيمة هذه المخصصات حتى نهاية العام 2006، ولم يتوقف الأمر عند حد تراجع العبء الضريبي عبر السنين الماضية، وإذ جرى التقليل في الأساس في الضرائب المباشرة التي ترتفع نسبتها كلما ارتفع الأجر، وأن الأمثلة واضحة على ذلك، ومن ضمنها ضريبة الدخل، والتأمين الوطني، وضريبة الصحة، وفي المقابل بقيت نسبة الضرائب غير المباشرة مرتفعة للغاية، اقصد بها تلك الضرائب التي يدفعها الجمهور على منتجات مملوكة، كضريبة القيمة المضافة على سبيل المثال، والتي تسري على جميع المواطنين بدون علاقة بدخلهم، لذلك فإن أصحاب الدخل المتدني هم أكثر من يتضرر من تقليلصات الحكومة على الخدمات الاجتماعية. (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص12-15 و26).

في مجال النفقات القومية على التعليم، والوضع في إسرائيل مماثل للمعدل في الدول الغربية، ومع أن ربع هذه النفقات لا يزال يتم تمويلها من مصادر خصوصية - الأهالي وصناديق الدعم، ومستوى النفقات القومية على الصحة مماثل للمعدل في دول (OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير، والتي تشمل عشرات الدول المتطورة، وبالمثل أيضاً نسبة التمويل الجماهيري من إجمالي هذه النفقات، ولا بد من التذكير بأن أكثر من ثلث هذا المبلغ هو من الرسوم الصحية التي يدفعها المواطنون، ومعدل ما تنفقه الحكومة على الخدمات الصحية للفرد يشهد انخفاضاً مستمراً منذ العام 1994، ويتناقص في السنوات الأخيرة منذ عام 2000م باستمرار المبلغ الذي تنفقه الحكومة على صحة مواطنيها، ويصل هذا المبلغ اليوم إلى 2,200 شيكل للفرد، مقابل 2,600 شيكل في العام 1994، وحسب أسعار العام 2001، ووفق ما يبينه تقرير مركز دراسات السياسة الاجتماعية في إسرائيل. (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، المنهجيات التي تتبناها حكومات اسرائيل لتقليلص الخدمات الاجتماعية، ص27. مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003).

4:3:4- تكلفة الإنفاق على الشيخوخة:

يعتبر إحدى أسباب تزعزع خدمات الرفاه الاجتماعي في مجمل القطاعات الإنفاق الضخم على العاجزين والمرضى العاجزين. وتزداد أعباء الإنفاق على هذه الشريحة الاجتماعية لأنها مكلفة للدولة وتقدم لها ضمان البقاء والمساواة في العيش في ظل صعوبة إيجاد مكان عمل مناسب. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص125 - 160 . مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003)

يتسع حجم هذه الفئة وما تستهلكه من نفقات حكومية ضخمة، يبلغ حجم المصروفات الأكبر 34% من المخصصات، ويفرض على مخصصات الشيخوخة طبقاً للزيادة الكبيرة في هذه الفئة من مجموع السكان، وتعكس الزيادة في عدد الحاصلين على مخصصات ضمان الدخل الزيادة في نسبة البطالة خلال العامين الماضيين، والزيادة في مخصصات الأولاد هي نتيجة الدمج بين نسبة التكاثر الطبيعي المرتفعة نسبياً عما هي عليه في الغرب وبين قرار سياسي بزيادة المخصصات للعائلات كثيرة الأولاد بواسطة قانون العائلات كثيرة الأولاد الذي سنته الكنيست بمبادرة من العضو الكنيست شموتيل هلبرت (من "يهودت هتوراة"). (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003) .

يعكس حجم الإنفاق على مخصصات المرضى العاجزين من حيث عدد من يحصل على التأمين الوطني بعد الشيخوخة، ولم تكتف هذه الشريحة الاجتماعية بالتأمين الوطني، بل تطالب بمساواة شاملة، ويعكس أيضاً الصعوبة الكبيرة في إيجاد أماكن عمل ملائمة للعاجزين. (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003).

تم بين أعوام 2014 - 2016م زيادة راتب ضمان الدخل لمن يتلقون مخصصات الشيخوخة - تحت عنوان "أداة لمواجهة الفقر" في أعقاب توصيات لجنة مكافحة الفقر، ومن المقترح زيادة مخصصات استكمال الدخل لمن يتلقون مخصصات الشيخوخة بنحو 580 مليون ش.ج للعام الواحد، وتبلغ قيمة زيادة المخصصات 135-177 ش.ج للفرد كحد أقصى. (مؤسسة التأمين الوطني 2014 . مركز أدفا، ملاحظات جنديرية بشأن ميزانية الدولة للعامين 2015 - 2016).

إن مخصصات استكمال الدخل تحسّن قليلاً من حالة المسنّين الذين يعيشون تحت خط الفقر، إلا أنها تبقىهم في منطقة الفقر، كما وأن المسنّين الذين يتلقون مخصصات الباقيين أو الذين بحوزتهم سيارة أو قطعة أرض، وغير مستحقين لتلقي مخصصات استكمال الدخل، وبالتالي، كان من الأفضل زيادة مخصصات الشيخوخة، وعلى الصعيد الجندي، بموجب معطيات مؤسسة التأمين الوطني، وتشكل النساء نحو 61% من متلقي مخصصات الشيخوخة، نحو 65% من متلقي مخصصات استكمال الدخل. (مؤسسة التأمين الوطني 2014 . مركز أدفا، ملاحظات جنديرية بشأن ميزانية الدولة للعامين 2015 - 2016).

تعتبر العلاقة العكسية بين الزيادة في مدفوعات المخصصات وبين تقليص حجم الفقر في إسرائيل احد مصادر إحباط دعاة دولة الرفاه، وخلال سنوات السبعين أنقذت مخصصات الدعم 70% من المواطنين الذين كانوا في دائرة الفقر وانتشلتهم الى ما فوق خط الفقر، أما اليوم فهي لا تتقد سوى 45% فقط من الفقراء، ومع التقليص في مخصصات ضمان الدخل سيقل عدد الفقراء الذين يمكن أن تتقدم هذه المخصصات، وأسباب ذلك كثيرة، لكن السبب الأكثر جدية وأهمية بالنسبة إلى دولة الرفاه يكمن وهنا كما يقول - بن أرييه - في حقيقة أن المدفوعات الاجتماعية معدة لتقليص فجوات معقولة في المداخل والأجور، ولا يمكنها القضاء على فوارق شاسعة في أجور تصل نسبتها إلى عشرات ومئات بالمئة كما تظهر في مقياس عدم المساواة الذي لا ثان له إلا في الولايات المتحدة. (مدار، خطة التقليليات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003).

يعتبر من بين أسباب تراجع بعض خدمات دولة الرفاه العبء المتزايد على نظام الرفاه في إسرائيل نتيجة زيادة نسبة الشيخوخة بين السكان، والزيادة في عدد العائلات وحيدة الولد، والعولمة التي تؤدي إلى انخفاض الأجور وتدني الخدمات، كلها عوامل تستوجب في أماكن أخرى من العالم مواجهة الأسئلة المتعلقة بمستوى مخصصات الدعم ومعايير الحصول عليها حتى السويد التي تعتبر النموذج القوي لدولة الرفاه على النمط الاشتراكي - الديمقراطي، واضطرت إلى خفض مستوى مخصصات الدعم، ورغم أن التزامها والتزام مواطنيها بالحفاظ على الخدمات الاجتماعية بثمن زيادة الضرائب بقي متينا كما كان. (مدار، خطة التقليليات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . . طالي نير، 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص22).

تآكل في إسرائيل هذا التعاضد كثيراً، رغم كونه أحد مقومات دولة الرفاه وما زال، ويعزو ذلك بروفيسور - أوري يناي - من كلية العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس إلى التآكل الذي حصل في الطبقة الوسطى، بمعنى أن "الإنسان الذي يجد صعوبة في اعالة نفسه وعائلته لا يريد ان يهتم بالفقراء، انه مشغول بالحفاظ على نفسه، وإنها سيرورة خطيرة جداً"، يقول - يناي - الحل برأيه ليس في تقليص مخصصات الدعم وإنما بطريقة الضرائب التقدمية، وان من يعمل ويكسب أكثر من مستوى معين يساهم بدفعات أو بقسط أكبر، بينما من لا يصل دخله الى عتبة الضريبة يتم اعفاؤه، "الناس لا يفهمون أن الأموال التي تدفعها الدولة كدعم للفئات الضعيفة هي التي تحرك عجلات الاقتصاد، ذلك أن هذه المخصصات تتيح للضعفاء شراء الحاجيات، والسلع والخدمات". (مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . مدار، الوضع الاقتصادي، تقرير استراتيجي 2013 و2014 و2015 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م، ص24).

يقول - يناي - ويضيف أن الأموال التي تدفع للميسورين بالذات هي لتشجيعهم على بناء المصانع، ولا تصل إلى أهدافها دائماً، ينقل الأغنياء أموالهم وأرباحهم إلى خارج البلاد، وأحياناً ينقلون المصانع بأكملها أيضاً، وكل ذلك من أسباب تراجع دور دولة الرفاه في إسرائيل، مما يفاقم من أسباب تراجع دور دولة الرفاه. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص190 - 198 . مدار، خطة التقليلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . مدار، الوضع الاقتصادي، تقرير استراتيجي 2013 و2014 و2015 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م، ص24).

حول أسباب تراجع خدمات الرفاه في دولة إسرائيل يقول بروفيسور - بنيامين غيدرون - مدير مركز أبحاث القطاع الثالث في جامعة بن غوريون في النقب لم تعد تؤكد الأيديولوجية على التكافل الاجتماعي والمسؤولية المشتركة، وإنما على المسؤولية الفردية، والنظرة إلى العاطلين عن العمل تعكس هذا جيداً، ويندرج في هذا السياق تصريح الوزير في وزارة المالية مثير شطريت حين اشغل منصب وزير القضاء في الحكومة السابقة: "ليس هنالك عاطلون عن العمل، وإنما كسالى وخاملون"، ويعزو - غيدرون - هذه النظرة إلى تأثيرات العولمة، وثمة منظومات اقتصادية تلف العالم وليس لديها أي التزام تجاه "المساكين"، وإنما فقط تجاه زيادة أرباحها إلى أقصى ما يمكن، وبهذه الروح أيضاً ترمي الحكومة عن نفسها المسؤولية تجاه مواطنيها الأكثر فقراً وعوزاً. (مدار،

خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ (2003).

4:3:5- مشهد خصخصة الخدمات الاجتماعية:

ترسم المعطيات التي يجمعها مركز - غيدرون - سيرورة الخصخصة المتسارعة للخدمات الاجتماعية، ورغم أن الدولة تمولها، لكنها تسعى إلى أن تفعل ذلك بأقل ثمن ممكن وبأقل درجة ممكنة من المسؤولية، ويكمن في قيام الحكومة بتقليص مدفوعاتها للجمعيات الأهلية في إطار تقليص الميزانية، وتدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل بديلة في القطاع التجاري والخاص وخلال السنوات الأخيرة ضاعفت الحكومة حجم شراء الخدمات من جمعيات في مجالات التعليم، والصحة، والرفاه، ثمة جمعيات تدير مدارس داخلية للأولاد وأوضاعها في خطر ومزرية، وبيوتاً للمسنين، ومستشفيات ترفيهية ونزلاً للمتخلفين. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص190 - 198 . مدار، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، بين التطبيق والتجفيف، ص12-14 . مدار، الوضع الاقتصادي 2013، ص153 . مركز أدفا، الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأعوام 2014 و2015).

وفقاً لمعطيات مركز أبحاث القطاع الثالث، ودفعت الحكومة مبالغ مالية إلى جمعيات مختلفة مقابل خدمات شتى وفي العام 2001 قفز المبلغ إلى 7,78 مليار شيكل، بغية ملئ ما انتقص من المنظومات العامة، وتقوم الدولة في بعض الأحيان بتحويل التزويد بهذه الخدمات الاجتماعية إلى القطاع الخاص، وشمل ذلك منظمات الرفاه الاجتماعي ومجال التشغيل، بدرجة أقل في التعليم والصحة، ويقوم القطاع الخاص بتطوير بدائل لمن يحتاجون هذه الخدمات، وجميع هذه الظواهر تندرج تحت مسمى الخصخصة. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص190 - 198 . مدار، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص12-14 . مدار، الوضع الاقتصادي، تقرير استراتيجي 2013، ص153 . مركز أدفا، الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأعوام 2014 و2015).

يرى د. داني غوظفين أستاذ تاريخ الشعب الاسرائيلي في جامعة حيفا، وأن عملية الخصخصة تمثل ضرب حكومات اليمين لشرعية دولة الرفاه، "ودولة الرفاه هي موقف سياسي وفكري وأخلاقي، ويمكن تطبيقه بصور مختلفة"، ويقول ويضيف ان الجوانب الوظيفية لدولة الرفاه تبقى قائمة، ويمكن

ان تبقى زمناً طويلاً، وهذا أشبه بدجاجة قُطع رأسها بينما جسمها يواصل الحركة بتشنجات لا إرادية. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003) .

حول أسباب غياب دولة الرفاه في إسرائيل يقول داني غوطين مقتنع بأن اليمين يرتكب خطأ فادحاً وخطيراً بالحرب الفكرية التي يشنها على شرعية دولة الرفاه، "اليمين يعتبر دولة الرفاه كأنها قرض كبير بلا فائدة يعتاش على حساب المجتمع، ولا يدرك أن النظم القوية في مجالات التعليم والصحة والرفاه هي ضرورية وحيوية جدا لكي يقوم المجتمع الصناعي بمهامه"، يقول داني غوطين "اليمين لا يعتبر التعليم عنصراً مُنتجاً، وإنما مصروفاً اجتماعياً. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، بين التطبيق والتجفيف، ص14-15 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م، س22-24).

يقول - غوطين - لا أتهم اليمين وحده فقط، وأقول إن بعض السياسيين من اليمين ومن اليسار على السواء يهدمون دولة الرفاه ويدمرونها، لأنهم لا يميزون بين رشوة فئوية، مثل زيادة مخصصات التأمين للولد الخامس بنسبة 40% بضغط من أحزاب "الحريديم"، وبين الوظائف الأساسية لدولة الرفاه، مثل دفع مخصصات تأمين للأولاد بمستوى معقول، ويستغل أصحاب المفاهيم الليبرالية - الجديدة، مثل زعيم حزب شينوي يوسف لبيد بطريقة بشعة التشويهات الناتجة عن الرشاوى السياسية من أجل مهاجمة وهدم دولة الرفاه، لأنهم أصلاً وبشكل مبدئي لا يؤمنون بها، كما يقول غوطين، ومثلما يعتبر يناي مخصصات الدعم وسيلة تساعد في تحريك عجلات الاقتصاد، كذلك غوطين يعتبر مخصصات تأمين الأولاد دعماً لسوق العمل، ويتيح لأصحاب العمل دفع حد أدنى من الأجور ويتيح للعائلات العيش رغم هذه الأجور المنخفضة. وطوال فترات حكومة نتينياهو الثلاثة وبالتحديد منذ 2005 وإلى 2016 مازالت تتجه في سياساتها نحو مزيد من الخصخصة ومزيد من تقليص المخصصات. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص9-10 . مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م، ص22-24).

الإنتاج والرفاه هما منظومتان متداخلتان، ليستا منفصتين ومتخصصتين كما يصورهما بنيامين نتنياهو، ويقول لا خلاف على أن إسرائيل حتى الآن هي دولة رفاه، وهذا مثلما أن كل الدول الغربية هي دول رفاه بهذا الشكل أو ذلك، وهذا دليلاً على نظرة غالبية المفكرين بأن على المجتمع الصناعي أن يحافظ على عناصر معينة من دولة الرفاه، لحماية نفسه من قوة الرأسمالية غير المحدودة، وإسرائيل لا تزال توفر احتياجات مواطنيها بصورة معقولة، يقول د. جوني غال من كلية العمل الاجتماعي في الجامعة العبرية في القدس، وهو يعتقد بأن إسرائيل تخطو نحو النموذج الأمريكي الذي يتقلص فيه تدخل الدولة ويصبح أكثر انتقائية، بينما كانت إسرائيل في السبعينات أقرب إلى النماذج الأوروبية لدول الرفاه الاشتراكية - الديمقراطية. (مدار، خطة التقلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . . طالي نير، 2011، ص23 . المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الإسرائيلي 2013م، ص34-40).

يعتقد د. زئيف روزنهاك، عالم اجتماع من الجامعة العبرية في القدس متخصص في سياسة دولة الرفاه بأنه حتى في السنوات التي اعتبرت سنوات ازدهار في الستينات والسبعينات لم تكن إسرائيل تعتمد سياسة رفاه شاملة أو عالمية، والقول بأنه كانت هنا في إسرائيل اشتراكية ذات مرة هو كلام أساطير، ويقول إسرائيل كانت على الدوام دولة رفاه مُجَنِّدة، وفي البداية من أجل دفع الفكرة الصهيونية، ومن ثم لدعم الحروب، ويعتقد البعض ان تلك الحروب بمثابة مطلب رئيسي للامن والاستقرار، وتكفل استمرار حماية دولة الرفاه في إسرائيل. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص190 - 198 . مدار، خطة التقلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003).

يقول د. زئيف روزنهاك إن دولة الرفاه الإسرائيلية كانت ضعيفة دائماً، واعتمدت التمييز دائماً بين العرب واليهود، وبين الغربيين (اشكناز) وبين الشرقيين، وبين النساء والرجال، وبين الإسرائيليين والغرباء"، يقول وبدأت في الثمانينات تتجذر مفاهيم - يعبر عنها وزراء المالية اليوم أيضاً بطريقة واضحة - مؤداها أن دولة الرفاه تعرقل بل تخنق النمو الاقتصادي. (جمعية الجليل، المسح الاجتماعي والاقتصادي، ص190 - 198 . مدار، خطة التقلصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، إسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003 . طالي نير، 2011، ص23 . مدار، الوضع الاقتصادي 2013 ، ص153 . مركز أدفا، الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعامي 2014 و2015).

لقد صمدت بريطانيا أيضاً في وجه السياسة الاقتصادية التي اعتمدها مارغريت تاتشر، والتي وجهت ضربة قاصمة للنقابات المهنية، ولكن نجاحها في نهاية المطاف اقتصر على الخطابة أكثر منه في الأفعال، ومنح الناخبون فوزاً ساحقاً لتوني بلير الذي اقترح طريقاً ثالثاً بين الاشتراكية وبين الرأسمالية المنفلتة، وسجدت الولايات المتحدة لرونالد ريغان وسياسته المحافظة، ولكنها منحت بيل كلينتون والطريق الوسطى التي اعتمدها في التسعينات فرصة كبيرة جداً، وليس واضحاً ما اذا كان الناخب الإسرائيلي الذي منح في كانون الثاني تأييداً غير مشروط لسياسة اريئيل شارون الأمنية، وقد أدرك انه تلقى في آذار ثورة في المجال الاقتصادي - الاجتماعي. (مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003).

يفترض نتتيا هو بدولة الرفاه أن تهتم فقط بالفئات التي تعاني من ضائقة حادة، وأنها دولة رفاه تضمن حداً أدنى فقط من الأمن الاقتصادي - الاجتماعي، ويضمن فقط الحفاظ على النظام الاجتماعي ويمنع خروج الجماهير الغاضبة إلى الشوارع، وهي سياسة مازال يتبناها في 2016م، لكن روزنهاك يقول إن هذا التوجه يتناقض مع سياسة الحكومة، لأن الضغط من أجل الخصخصة وتحجيم دولة الرفاه لا يتوافق مع أسلوب إدارة الصراع بوسائل عنفية، لو أن عملية السلام حققت تقدماً لربما كان بالإمكان تقليص دولة الرفاه والتفرغ أكثر للخصخصة والعولمة، لكن من أجل الاحتفاظ بمجتمع مُجند يجب المحافظة على تقليص الفجوات، وهذا يضاف إلى أسباب تراجع خدمات دولة الرفاه في إسرائيل. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، ص14. مدار، "بنك إسرائيل" يطرح خطة اقتصادية لتخفيف حجم الفقر"، 2004م. مدار، خطة التقليل: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 2003. مدار، اسرائيل: "دولة رفاه" حتى الآن، ولكن - إلى متى؟ 2003. المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية، النخب الاقتصادية في المشهد الاسرائيلي 2013م، ص22-24).

4:4- اسباب ما يعانيه قطاع الرفاه من مشاكل في دولة إسرائيل:

لا يمكن القول بفكرة اختفاء دولة الرفاه في إسرائيل، بل هناك زيادة كبيرة في مجال الرفاه وخدمات الرفاه، ولكن هناك مشكلة في قدرة الكثير من فئات المجتمع الإسرائيلي على الحصول على تلك الخدمات التي تدور في فلك الرفاه، وأصبح المواطن الإسرائيلي لا يتمتع بتلك الخدمات إلا بعد دفع مبالغ مالية كبيرة ترهقه، وتضاعف عليه أعباء ومتطلبات الحياة المكلفة وفواتير الخدمات والقروض المالية، وتدفعه للعمل في أكثر من وظيفة أو مصلحة، ولا يجد لنفسه مجال للراحة أو

الاختلاء بنفسه أو تحسس حاجاته الاجتماعية والنفسية، وأصبحت بعض الأسر الإسرائيلية تميل إلى عدم الإنجاب أو الاكتفاء بطفل واحد نتيجة نفقات الحياة. (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، المنهجيات التي تتبناها حكومات إسرائيل لتقليص الخدمات الاجتماعية، ص20-21) .

رغم تمتع دولة إسرائيل بهامش رفاه مرتفع إلا أن ذلك الوضع لم يتم إلا نتاج إعانات مالية وعسكرية تحصل عليها دولة إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض بلدان الاتحاد الأوروبي في كل عام، وتذهب هذه الأموال إلى قطاعات الإنفاق الحكومي المتعددة، وتقوم دولة إسرائيل ببيع العديد من الأسلحة القديمة لدول وسط وغرب أفريقيا وبلدان المشرق العربي وأوروبا الشرقية، وتقوم بتحديث أسلحتها ومعداتها العسكرية بشكل دوري نتيجة المعونات العسكرية القادمة لها باستمرار من الولايات المتحدة الأمريكية، مما أتاح لها مظلة مالية وعسكرية تكفيها تكاليف شراء الأسلحة الحديثة. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، مجلة قضايا معاصرة، ص10-12، ص77) .

تعتبر هذه الإعانات فرصة تستغلها دولة إسرائيل بشكل جيد، وتقدم مقابلها خدمات على صعيد تمرير بعض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، رغم صعوبة حجب تلك المساعدات إلا أن ذلك أمر وارد في حال تحول موازين القوى والتحالفات الإقليمية والدولية وفق ما تعايشه بلدان الشرق الأوسط من تحولات سياسية عنيفة. (مدار، المشهد الإسرائيلي لعام 2011، ص77) .

يضاف إلى مشاكل الرفاه في إسرائيل ما تعانيه دولة إسرائيل من تقليص نفقات الرفاه في سنوات الحرب على الجبهة الجنوبية أو الشمالية أو أثناء اندلاع انتفاضة شعبية في الضفة الغربية المحتلة، وتعاني الكثير من المدن الإسرائيلية من مناخات عدم الاستقرار، وتعايش أزمة رفاه حقيقية نتيجة موقع تلك المدن القريب من الحدود مع قطاع غزة (شريط قطاع غزة الاستيطاني) أو بعض التجمعات الاستيطانية بالقرب من مناطق التماس، ويصعب على ساكنيها حرية التنقل إلا تحت الحراسة المشددة، وتعتبر تلك التجمعات مناطق طاردة للسكان نتيجة الخوف من اندلاع حرب أو مواجهات محتملة، وتكف تلك المدن والتجمعات دولة إسرائيل مبالغ طائلة. (شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة، مجلة قضايا معاصرة، ص11-12) .

تحدثت في الفصل السابق عن واقع بعض التجمعات العرقية والاثنية والدينية داخل دولة إسرائيل، ولن نتوسع في الحديث حول ذلك الا في حدود أن تلك التجمعات تعاني الكثير من مظاهر التمييز وغياب النفقات وغياب المساواة في الوظائف والأعمال لبواعث اجتماعية أو عرقية خاصة بين اليهود السفريديم والفلاشا والسكان العرب، ويمثل ذلك إحدى أسباب غياب دولة الرفاه في إسرائيل. (مدار، المشهد الاسرائيلي لعام 2011، ص11، ص236-246 . مدار، الوضع الاقتصادي 2013، ص150 . مركز أدفا، الوضع الاجتماعي والاقتصادي لعامي 2014، 2015).

4:5: آثار تراجع دولة الرفاه في إسرائيل:

يعتبر البعض موضوع غياب دولة الرفاه في إسرائيل فكرة مستبعدة، يستبعد أن تنهار منظومة الرفاه في دولة إسرائيل، ويرجعها البعض إلى عوامل منها ما تتمتع به دولة إسرائيل من دعم مادي كبير، ورعاية دولية رسمية لتلك الدولة، وامتلاكها مقومات القوة المادية والعسكرية، لأنها تتمتع برعاية القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي جعلها بمأمن عن رياح التغيير والتي هي صفة ملازمة للمجتمعات والتحالفات السياسية والعسكرية. (شلومو سفيرسكي، حالة النزاع الاسرائيلي الفلسطيني صورة الوضع في 2012، ص30-31، ص36-37) .

يعتبر البعض أن واقع دولة إسرائيل على صعيد الرفاه غير مُريح، أن المواطن يعاني في حياته العامة، وصفته بالغير سعيد، ويعاني من مشكلات اجتماعية ونفسية وأسرية وضغط العمل والحياة والتي هي في صلب قضايا الرفاه، وأعباء القروض المتعددة وسعر السلع المرتفعه، صعوبة الحصول على العديد من الأدوية والخدمات الصحية مرتفعة الأثمان، وتعدد الضرائب والمكوس الرسمية، وانتشار عصابات المخدرات والسلاح، وتهديد الأمن العام عبر تجدد الحروب في شمال وجنوب البلاد، واستمرار توتر الأحداث في إقليم ملتهب، ونتيجة هذا الواقع لا يمكن للمواطن الإسرائيلي الشعور بالراحة والاطمئنان في ظل هذه الظروف. (جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، المنهجيات التي تتبناها حكومات اسرائيل لتقليص الخدمات الاجتماعية، ص25) .

يرجع البعض تلك المستجدات إلى أن صانع القرار في إسرائيل اليوم ليس كصانع القرار في إسرائيل فيما مضى، وأن علاقة قادة دولة إسرائيل مع العالم أصبحت متوترة، وأن دولة إسرائيل أصبحت تمثل عبء على الكثير من تلك الدول والتحالفات القديمة، وأن قضية الاهتمام بدولة

إسرائيل ليست أولوية كما في الماضي، وأصبح يتطلب من صانع القرار في إسرائيل بذل المزيد والمزيد من الجهد في سبيل ضمان استقرار دولته. (مدار، المشهد الاسرائيلي لعام 2011، ص15-16) .

يرى هذا الفريق أن هنالك تغيرات في السياسات والتحالفات الدولية وأن هناك واقع عالمي جديد بدأت ترسم خرائطه ويختلف عن الواقع الذي تأسست فيه دولة إسرائيل خلال عهد القوميات الحديثة كالصهيونية والتركية والعربية، وأن ملامح المنطقة تتغير، ومشاكل المنطقة الاقتصادية والأمنية تتجه نحو التصعيد، وتحالفات المنطقة تتجه نحو تصعيد عسكري ولا يمكن لأحد أن يتوقع حقيقة ما يجري، وأن إسرائيل جزء من هذه المنطقة وفي القلب منها، وهي ليست بعيدة عن هذه الصراعات والتحويلات السريعة، ويرى البعض أن مستقبل الرفاه والاستقرار في إسرائيل لا يبشر بخير كما هو الحال في عموم المنطقة، ولا يمكن للدول العظمى والكبرى أن تخوض حروبها وصراعاتها في المنطقة بمعزل عن تكبيدها تكاليف مالية، ويرى هذا الفريق أن تكاليف ما يحدث في المنطقة وما يتوقع حدوثه لا يمكن حصرها، وأن الدول العظمى لا يمكنها أن تتحمل نفقات الاهتمام بالجانب الإنساني خلال تلك الحروب، كذلك لا يمكنها أن تحافظ على نفس المعونات والدعم المالي المقدم للدول الصديقة بما فيها إسرائيل. (شلومو سفيرسكي، عالة النزاع الاسرائيلي الفلسطيني صورة الوضع في 2012، مركز أدفا، ص18، ص30، ص36 . مدار، المشهد الاسرائيلي لعام 2011، ص15-16) .

الفصل الخامس:

5:1- النتائج:

يشير واقع الرفاه في إسرائيل إلى حقيقة مفادها أن دولة الرفاه في إسرائيل تتآكل بشكل محدود للأسباب التالية:

1. تعاني إسرائيل من أزمة توزيع الموارد وتمييز في الخدمات العامة، ورغم ما تبدو عليه دولة إسرائيل من تطورات هائلة في مجالات كخدمات الرفاه والإنتاج الاقتصادي وتكنولوجيا المعرفة وارتفاع الدخل العام وتطور منظومة الاستهلاك إلا أنها دولة تعاني من مشاكل بنيوية لا تجدها لدى غالبية البلدان الرأسمالية، ونلاحظها أثناء عملية توزيع وإعادة تدوير المنافع والعوائد المالية، وأسهم هذا التطور في ظهور فوارق اجتماعية، وأوجد خلل أصاب طبقات المجتمع، وترتب عليه نظرة اجتماعية مختلفة من قبيل التمييز والازدراء، ولم يختزل هذا الخلل في توزيع المنافع المالية لوحدها، وأن هذا التطور الاقتصادي الهائل لم تستمتع أو تستفيد من تحولاته المستجدة كل فئات المجتمع الإسرائيلي. (كميل منصور، 2011م، ص301، ص265)

ظهرت فئات محرومة تحصل على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة وتوصف بأنها تقليدية وبسيطة ولا تغطي احتياجات المواطن الإسرائيلي المحتاج لها في مجالات كالصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية والضمان الاجتماعي، ولم تتطور بتطور منظومة الخصخصة لأن القدرات المالية لهذه الفئات لا تمكنها من مجارات تلك المنظومات الحياتية الحديثة والمكلفة على صعيد الخدمات والأجور وأنماط الاستهلاك. (كميل منصور، 2011م، ص301، ص265)

2. تراجعت دولة إسرائيل عن وظائفها القديمة في مجال خدمات الرفاه، وساد فيها نمط اقتصاد العولمة منذ وقت مبكر جداً، ودخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات الاقتصادية، مما أسهم في وجود مستجدات في أنماط الاستهلاك والإنفاق، وظهر اقتصاد تجاري إلى جانب نمط الاقتصاد التقليدي المتمثل بالاقتصاد البيئي الذي حافظ على تقليدية بعض مظاهر وخدمات دولة الرفاه في إسرائيل وتحصل عليها فئات فقيرة ومتوسطة الدخل. (حسام جريس، ص57، ص185)

3. يعاني الإسرائيلي من ارتفاع كلفة خدمات الرفاه، ونتيجة توسع الاقتصاد التجاري ووجود فوارق في الأجور وأنماط الحياة العامة، ونتيجة ظهور نمط من الأجور المرتفعة داخل نظام الاقتصاد التجاري وفي المقابل يوجد نظام أجور منخفض حافظ على نمطه التقليدي المعتمد لدى اقتصاد البيت في دولة إسرائيل، مما أسهم في اتساع دائرة الفوارق الاجتماعية، وأوجد أكثر من طبقة حتى داخل نمط الاقتصاد التجاري نفسه، وأوجد أكثر من طبقة اجتماعية نتيجة تضخم مرتبات مدراء تلك الشركات وفروعها، تتمثل بفرقة اجتماعية قادرة مالياً نتيجة دخلها المرتفع أن تتمتع بمظاهر رفاه غير تلك التي تقدمها الدولة لعامة الشعب بواسطة شراء تأمينات صحية خاصة ونفقات استهلاك رأسمالي. (حسام جريس، ص43، ص88، ص137)

4. يزداد في إسرائيل مع مرور الوقت حجم الطبقات التي لا تحصل على خدمات الرفاه، ورغم ما يوفره النظام الرأسمالي الذي تبنته دولة إسرائيل في غالبية مؤسساتها الاقتصادية إلا أن لهذا النظام مشاكل تطال بعض الفئات، وهو ما حصل بالفعل، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يقل دور الدولة ويتراجع تدخلها في الحياة العامة، وتتاح الفرصة لنظام السوق والخصخصة، وتراجع الدولة عن تقديم العديد من خدماتها العامة لصالح القطاع الخاص، مما يدفع الكثير من الفئات الضعيفة وكبار السن والمناطق المهمشة اقتصادياً نحو المعاناة وتراكم مشكلاتها الحياتية، وهو ما حصل بالفعل في دولة إسرائيل. (فضل النقيب ومفيد قسوم، 2015، ص163)

تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص بعد بيع العديد من قطاعات الخدمات العامة لصالح الرأسمالية الجديدة، وتم تحديثها وفق التطورات العصرية ويحدث لها تجديد مستمر على صعيد قطاع الصحة والتعليم والإنتاج والترفيه والمواصلات والبنية التحتية وتحتاج لتكاليف مرتفعة

وفي المقابل تحتاج إلى أن يدفع المواطن أموال ضخمة مقابل الاستمتاع بهذه الخدمات، وهناك العديد من الفئات الضعيفة في دولة إسرائيل لا يمكنها الانتفاع بتلك الخدمات أو ببعض، ومنها من أصحاب الأجور والمعاشات المنخفضة كالعاملين في قطاع الاقتصاد ألبيتي أو كبار السن والأسر الكبيرة والعائلات القاطنة في المناطق المهمشه على أطراف البلاد وفي النقب، بعض الطوائف والمشارب العرقية تعاني من تلك السياسات. (فضل النقيب ومفيد قسوم، 2015، ص142، ص150)

أوجد تعدد أنماط الإنتاج وتوسع النظام الرأسمالي والتمييز في المعاملة بين فئات وإثنيات المجتمع الإسرائيلي فوارق اجتماعية داخل بعض الأحياء والمدن وأيضاً في مجال توزيع الوظائف الحكومية، ونجد تلك المظاهر في البلدات العربية وبين اليهود الأفارقة (الفلاشا) وبعض تجمعات اليهود الشرقيين (السفرديم) واليهود الروس، وحُرمت تلك الفئات من عديد الامتيازات التي توفرها أجواء العولمة في دولة إسرائيل وتم اختزال دورها كيد عاملة بأجور منخفضة، وانعكس ذلك على أوضاعهم المعيشية وعلى تلقيها لخدمات الرفاه. (كميل منصور، 2011م، ص255، ص265، ص277، ص287)

يتراجع دور الدولة بشكل كبير في ظل النظام الرأسمالي مجبرة لأن العولمة توفر أنماط حياة واستهلاك عصري حديث وفرها القطاع الخاص، وتكاليفها المالية مرتفعة، لا يمكن أن يجاريها المواطن البسيط متدني الدخل، ولا ينتفع بغالبيتها سوى المواطن القريب من دائرة العولمة ومؤسساتها ونظامها التجاري المتطور. (فضل النقيب ومفيد قسوم، 2015، ص36، ص150، ص177)

تتحصّل بعض المجالس المحلية في دولة إسرائيل على مخصصات حكومية منخفضة مقارنة مع باقي الهيئات المحلية لليهود الغربيين والعلمانيون، وتعاني من تهميش الحكومة لها على صعيد الخدمات العامة، وتنتشر فيها بنية تحتية قديمة، ومجملها بلدات عربية وبلدات يعيش فيها اليهود الشرقيون والمتدينون وهي قديمة ومزدحمة بالسكان، وأصبحت اليهودية منها تجمعات لا تستقطب إلا الفئات الضعيفة والمهمشه اقتصادياً وغالبيتهم من اليهود الشرقيين (السفرديم) أو اليهود الروس أو العرب أو الافارقه (الفلاشا)، وأصبحت مهمة بعد أن تركها المهاجرين الأوائل وهم اليهود من أصول أوروبية (الاشكناز) أو ممن أتاحت لهم فرصة تحقيق ثراء مادي

واستغلال أجواء العولمة والقرب من دوائر صنع القرار. (كميل منصور، 2011م، ص315، ص364)

تنفق دولة إسرائيل مبالغ طائلة في مجال الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وأوجد هذا الإنفاق فوارق اجتماعية، وتتمتع الفئات اليهودية القاطنة في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م باهتمام الدولة في مجالات مختلفة، ومنها البنية التحتية المتطورة وتوفر قطاع اتصال ومواصلات حديث وعصري يسهل تواصلهم مع منطقة مركز دولة إسرائيل (المركز) حيث أماكن عملهم. (امطانس شحادة وحسام جريس، 2013، ص29، ص32، ص44، ص46)

توفر إسرائيل لمستوطناتها في الضفة الغربية خدمات أمنية في الليل والنهار وتجوب الدوريات العسكرية مختلف أرجاء الضفة وتقتحم البلدات العربية، وتنصب الحواجز عليها لتجزئ الضفة إلى مناطق جغرافية شبه منعزلة عن بعضها البعض بهدف حفظ أمن أقل من نصف مليون مستوطن يهودي يسكنون قرب التجمعات العربية في الخليل ونابلس وقلقيلية والقدس والأغوار، وتوفر لهم الدولة قروض سكنية ميسرة ومبالغها ضخمة وتعفيهم منها بعض فترة وجيزة، وتوفر لهم دولة إسرائيل خدمات صحية وتعليمية وخدمات كهرباء ومياه متطورة تشمل أماكن سكنهم مهما كان حجم هذا التجمع السكاني صغير أو كبير، ومجمل هذه الخدمات المكلفة هي على حساب بعض فئات المجتمع الإسرائيلي، وترهق قدرة الدولة في موضوع الإنفاق على بعض متطلباتها العامة، وتقوم نتيجة ذلك في تقليص بعض مخصصات الإنفاق العام لصالح الإنفاق على الاستيطان. (امطانس شحادة وحسام جريس، 2013، ص29، ص32، ص44، ص46)

5. لا يقل الإنفاق على الأمن أهمية مقارنة مع الاستيطان، بل هناك علاقة بين الأمن والاستيطان لا يمكن أن تتفك إلا في حال إخلاء التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، وتتعامل دولة إسرائيل مع قطاع الأمن بحساسية شديدة ومفرطة، ولا يمكن تقليص ميزانيته، بل في كل عام تتضخم ميزانية الأمن على حساب قطاعات الخدمات العامة، ويحتل القادة العسكريون مواقع مميزة في دولة إسرائيل في مجال صنع القرار العام، وهناك نظرة عامة حول أهمية الأمن على أنه الضامن الرئيس لمنظومة الرفاه في دولة إسرائيل، الحامي لتماسك الدولة في ظل التهديدات المحيطة بإسرائيل، مما يجعل الإنفاق على الأمن على رأس أولويات

دولة إسرائيل، لا يمكن مناقشة ميزانية الأمن في البرلمان وبين النخب تحت ذرائع ومبررات مختلفة يسوقها رجالات المؤسسة العسكرية، ورغم دور الأمن في الحفاظ على استقرار المجتمع وتحقيق متطلب من متطلبات الرفاه لأن قضية الأمن في دولة إسرائيل تمثل استثناء إذا ما تم مقارنته في الإنفاق على الأمن لدى مجمل الدول الرأسمالية، ذلك نتيجة الظروف التي تعيشها دولة إسرائيل منذ نشأتها عام 1948م، ما رافق ذلك من مخاطر تهدد أمنها القومي في الداخل والمحيط الإقليمي. (كميل منصور، 2011م، ص588، ص611).

2:5- الاستنتاجات:

1. رغم ما تبدو عليه دولة إسرائيل من تطورات هائلة في مجالات كخدمات الرفاه والإنتاج الاقتصادي وتكنولوجيا المعرفة وارتفاع الدخل العام وتطور منظومة الاستهلاك إلا أنها دولة تعاني من مشاكل بنيوية لا تجدها لدى غالبية البلدان الرأسمالية، ونلاحظها أثناء عملية توزيع وإعادة تدوير المنافع والعوائد المالية، وأسهم هذا التطور في ظهور فوارق اجتماعية، وأوجد خلل أصاب طبقات المجتمع، وترتب عليه نظرة اجتماعية مختلفة من قبيل التمييز والازدراء، ولم يختزل هذا الخلل في توزيع المنافع المالية لوحدها، وحتى أن هذا التطور الاقتصادي الهائل لم تستمتع أو تستفيد من تحولاته المستجدة كل فئات المجتمع الإسرائيلي، وظهرت فئات محرومة تحصل على بعض الخدمات التي تقدمها الدولة وتوصف بأنها تقليدية وبسيطة ولا تغطي احتياجات المواطن الإسرائيلي المحتاج لها في مجالات كالصحة والتعليم وخدمات البنية التحتية والضمان الاجتماعي، ولم تتطور بتطور منظومة الخصخصة لأن القدرات المالية لهذه الفئات لا تمكنها من مجارات تلك المنظومات الحياتية الحديثة والمكلفة على صعيد الخدمات والأجور وأنماط الاستهلاك.

2. ساد في دولة إسرائيل نمط اقتصاد العولمة منذ وقت مبكر جداً، ودخلت في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات الاقتصادية، مما أسهم في وجود مستجدات في أنماط الاستهلاك والإنفاق، وظهر اقتصاد تجاري إلى جانب نمط الاقتصاد التقليدي المتمثل بالاقتصاد البيتي الذي حافظ على تقليدية بعض مظاهر وخدمات دولة الرفاه في إسرائيل وتحصل عليها فئات فقيرة ومتوسطة الدخل.

3. توسع الاقتصاد التجاري في دولة إسرائيل أوجد فوارق في الأجور وأنماط الحياة العامة، نتيجة ظهور نمط من الأجور المرتفعة داخل نظام الاقتصاد التجاري وفي المقابل يوجد نظام أجور منخفض حافظ على نمطه التقليدي المعتمد لدى اقتصاد البيت في دولة إسرائيل، مما أسهم في اتساع دائرة الفوارق الاجتماعية، وأوجد أكثر من طبقة حتى داخل نمط الاقتصاد التجاري نفسه، وأوجد أكثر من طبقة اجتماعية نتيجة تضخم مرتبات مدراء تلك الشركات وفروعها، وتتمثل بفتة اجتماعية قادرة مالياً نتيجة دخلها المرتفع أن تتمتع بمظاهر رفاه غير تلك التي تقدمها الدولة لعامة الشعب بواسطة شراء تأمينات صحية خاصة ونفقات استهلاك رأسمالي.

4. رغم ما يوفره النظام الرأسمالي الذي تبنته دولة إسرائيل في غالبية مؤسساتها الاقتصادية إلا أن لهذا النظام مشاكل تطال بعض الفئات وهو ما حصل بالفعل، ففي النظام الاقتصادي الرأسمالي يقل دور الدولة ويتراجع تدخلها في الحياة العامة، بحيث تتاح الفرصة لنظام السوق والخصخصة، وتراجع الدولة عن تقديم العديد من خدماتها العامة لصالح القطاع الخاص، مما يدفع الكثير من الفئات الضعيفة وكبار السن والمناطق المهمشة اقتصادياً نحو المعاناة وتراكم مشكلاتها الحياتية، وهو ما حصل بالفعل في دولة إسرائيل.

5. تراجع دور الدولة بشكل كبير في ظل النظام الرأسمالي مجبرة لأن العولمة توفر أنماط حياة واستهلاك عصري حديث وفرها القطاع الخاص، وتكاليفها المالية مرتفعة، ولا يمكن أن يجاريها المواطن البسيط متدني الدخل، ولا ينتفع بغالبيتها سوى المواطن القريب من دائرة العولمة ومؤسساتها ونظامها التجاري المتطور.

6. تراجع دور الدولة لصالح القطاع الخاص بعد بيع العديد من قطاعات الخدمات العامة لصالح الرأسمالية الجديدة، وتم تحديثها وفق التطورات العصرية ويحدث لها تجديد مستمر على صعيد قطاع الصحة والتعليم والإنتاج والترفيه والمواصلات والبنية التحتية وتحتاج لتكاليف مرتفعة وفي المقابل تحتاج إلى أن يدفع المواطن أموال ضخمة مقابل الاستمتاع بهذه الخدمات، وهناك العديد من الفئات الضعيفة في دولة إسرائيل لا يمكنها الانتفاع بتلك الخدمات أو ببعض، ومنها من أصحاب الأجور والمعاشات المنخفضة كالعاملين في قطاع الاقتصاد البيئي أو كبار السن والأسر الكبيرة والعائلات القاطنة في المناطق المهمشة على أطراف البلاد وفي النقب، وحتى بعض الطوائف والمشارب العرقية تعاني من تلك السياسات.

7. أوجد تعدد أنماط الإنتاج وتوسع النظام الرأسمالي والتمييز في المعاملة بين فئات وإثنيات المجتمع الإسرائيلي فوارق اجتماعية داخل بعض الأحياء والمدن وأيضاً في مجال توزيع الوظائف الحكومية، ونجد تلك المظاهر في البلدات العربية وبين اليهود الأفارقة (الفلاشا) وبعض تجمعات اليهود الشرقيين (السفرديم) واليهود الروس، وحُرمت تلك الفئات من عديد الامتيازات التي توفرها أجواء العولمة في دولة إسرائيل وتم اختزال دورها كيد عاملة بأجور منخفضة، وانعكس ذلك على أوضاعهم المعيشية وعلى تلقيها لخدمات الرفاه.

8. تتحصّل بعض المجالس المحلية في دولة إسرائيل على مخصصات حكومية منخفضة مقارنة مع باقي الهيئات المحلية لليهود الغربيين والعلمانيون، وتعاني من تهميش الحكومة لها على صعيد الخدمات العامة وتنتشر فيها بنية تحتية قديمة، ومجملها بلدات عربية وبلدات يعيش فيها اليهود الشرقيون والمتدينون وهي قديمة ومزدحمة بالسكان، وأصبحت اليهودية منها تجمعات لا تستقطب إلا الفئات الضعيفة والمهمشه اقتصادياً وغالبيتهم من اليهود الشرقيين (السفرديم) أو اليهود الروس أو العرب أو الافارقة (الفلاشا)، وأصبحت مهملة بعد أن تركها المهاجرين الأوائل وهم اليهود من أصول أوروبية (الاشكناز) أو ممن أتيحت لهم فرصة تحقيق ثراء مادي واستغلال أجواء العولمة والقرب من دوائر صنع القرار.

9. تتفق دولة إسرائيل مبالغ طائلة في مجال الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وأوجد هذا الإنفاق فوارق اجتماعية، بحيث تتمتع الفئات اليهودية القاطنة في الأراضي العربية المحتلة عام 1967م باهتمام الدولة في مجالات مختلفة، ومنها البنية التحتية المتطورة وتوفر قطاع اتصال ومواصلات حديث وعصري يسهل تواصلهم مع منطقة مركز دولة إسرائيل (المركز) حيث أماكن عملهم، وتوفر لهم الدولة خدمات أمنية في الليل والنهار وتجوب الدوريات العسكرية مختلف أرجاء الضفة وتقتحم البلدات العربية وتتصب الحواجز عليها لتجزئ الضفة إلى مناطق جغرافية شبه منعزلة عن بعضها البعض بهدف حفظ أمن أقل من نصف مليون مستوطن يهودي يسكنون قرب التجمعات العربية في الخليل ونابلس وقلقيلية والقدس والأغوار، وتوفر لهم الدولة قروض سكنية ميسرة ومبالغها ضخمة وتعفيهم منها بعض فترة وجيزة، وتوفر لهم دولة إسرائيل خدمات صحية وتعليمية وخدمات كهرباء ومياه متطورة تشمل أماكن سكنهم مهما كان حجم هذا التجمع السكاني صغير أو كبير، ومجمل هذه الخدمات المكلفة هي على حساب بعض فئات المجتمع الإسرائيلي، وترهق قدرة الدولة في موضوع الإنفاق على بعض متطلباتها العامة، وتقوم نتيجة ذلك في تقليص بعض مخصصات الإنفاق العام لصالح الإنفاق على الاستيطان.

10. لا يقل الإنفاق على الأمن أهمية مقارنة مع الاستيطان، بل هناك علاقة بين الأمن والاستيطان لا يمكن أن تتفك إلا في حال إخلاء التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية المحتلة عام 1967م، وتتعامل دولة إسرائيل مع قطاع الأمن بحساسية شديدة ومفرطة، بحيث لا يمكن تقليص ميزانيته، بل في كل عام تتضخم ميزانية الأمن على حساب قطاعات الخدمات العامة، ويحتل القادة العسكريون مواقع مميزة في دولة إسرائيل في مجال صنع القرار العام، وهناك نظرة عامة حول أهمية الأمن على أنه الضامن الرئيس لمنظومة الرفاه في دولة إسرائيل، والحامي لتماسك الدولة في ظل التهديدات المحيطة بإسرائيل، مما يجعل الإنفاق على الأمن على رأس أولويات دولة إسرائيل، ولا يمكن مناقشة ميزانية الأمن في البرلمان وبين النخب تحت ذرائع ومبررات مختلفة يسوقها رجالات المؤسسة العسكرية، ورغم دور الأمن في الحفاظ على استقرار المجتمع وتحقيق متطلب من متطلبات الرفاه لأن قضية الأمن في دولة إسرائيل تمثل استثناء إذا ما تم مقارنته في الإنفاق على الأمن لدى مجمل الدول الرأسمالية، وذلك نتيجة الظروف التي تعيشها دولة إسرائيل منذ نشأتها عام 1948م، وما رافق ذلك من مخاطر تهدد أمنها القومي في الداخل والمحيط الإقليمي.

قائمة المصادر والمراجع

امطانس شحادة وحسام جريس، دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)، آذار 2013، رام الله.

بركات محمد مراد، ظاهرة العولمة بين رفض العرب والاسلاميين والترويج الغربي، ص92. جريس، حسام، الاقتصاد الإسرائيلي "النشأة، البنية، السمات الخاصة"، آذار 2005، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله - شارع يافا. جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، المنهجيات التي تتبناها حكومات اسرائيل لتقليل الخدمات الاجتماعية.

حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي النشأة والبنية والسمات الخاصة، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، آذار 2005.

حسام جريس، المشهد الاقتصادي، تقرير مدار الاستراتيجي، نشر في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

حسن رزق سلمان عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الاوسط، غزة - فلسطين، 2010م.

خولة أبو بكر، المشهد الاجتماعي 2004م، أستاذة محاضرة في كلية "عميق يسرائيل" في قسم العلوم السلوكية، تقرير مدار الاستراتيجي، نشر في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية)، رسالة ماجستير في جامعة النجاح، نابلس - 2003م. شحادة، امطامس، وجريس، حسام، دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات)، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، آذار 2013.

شلومو سفيرسكس، صورة عن الوضع الاجتماعي 2008-2009، مركز أدفا. شير حيفر، النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية، مجلة قضايا اسرائيلية.

طالي نير، جمعية حقوق المواطن في اسرائيل 2011، بين التطبيق والتجفيف. عزيز، حيدر، التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل، دراسة في حركة الاحتجاج والانتخابات البرلمانية، آب 2005، صادر عن مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله شارع يافا.

علي عباس فاضل الساكني، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية، 2009.

فادي نحاس، المشهد الأمني - العسكري 2012، تقرير مدار الاستراتيجي، نشر في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية .

فضل مصطفى الفقيه ومفيد أحمد قسوم، الاقتصاد السياسي لصناعة التقنية العالمية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ط1، بيروت، شباط / فبراير 2015م.

قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 29 وعدد 30، 2008

كمال صالح، مجالات قياس الرفاه الانساني محاولة لنموذج عربي، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، 2014م، ص5-6.

كميل منصور، دليل إسرائيل لعام 2011م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، رام الله، حزيران 2011م.

مبادرة الإصلاح العربي، مقياس الديمقراطية العربي 4، ملحق رقم 1- جدول العلامات، إعداد مبادرة الإصلاح العربي والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2014، علي عبد القادر علي، الديمقراطية والتنمية في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء(ب)، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم (27)، مايو 2008.

مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 29، 2008، ملف التعليم في إسرائيل.

مجلة قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، العدد 30، 2008، إسرائيل بعد 60 عاماً.

مدار، "بنك إسرائيل" يطرح خطة اقتصادية "لتخفيف حجم الفقر"، 14 تموز/ يوليو 2004م

مدار، التقرير الاستراتيجي 2014، المشهد الاسرائيلي 2013، المشاركون الدكتور عاطف ابو سيف.

مدار، المشهد الاسرائيلي لعام 2011، تحرير د هندية غانم، آذار 2011، رام الله المصيون.

مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، تقرير مؤسسة عدالة حول الاقلية العربية في اسرائيل.

"مدار" المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، خطة التقليصات: تراجع "دولة الرفاه" وتوسيع "دائرة الفقر"، 19 نيسان/ ابريل 2003.

منصور، كميل، دليل إسرائيل لعام 2011، نظام الحكم في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ط1، 2011.

نبيل صالح، المشهد الاجتماعي 2011م، يشمل مدخل عن دور الليبرالية في إسرائيل، تقرير مدار الاستراتيجي، نشر في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، في حدود 32 صفحة

النفيب، فضل مصطفى، وقسوم، مفيد - حمد، الاقتصاد السياسي لصناعة النقية العالمية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 19 شارع إميل حبيبي، ط4، الماصيون، رام الله - فلسطين، الطبعة الأولى - بيروت، شباط/ فبراير 2015م.

هيئة الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الاحصائية للجنة الثانية والاربعون، 22-25 شباط/فبراير 2011، بنود للعلم: قياس الاداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

<https://unstats.un.org/unsd/statcom/doc11/2011-35-France-A.pdf>

جمعية الجليل (ركاز)، الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية، بنك المعلومات عن الاقليات الفلسطينية في اسرائيل - الفلسطينيين في اسرائيل، المسح الاجتماعي والاقتصادي الثالث عام 2010/ آيار 2011م

<http://www.rikaz.org/ar/publication/SE3/Third%20Socio%20Economic%20Survey.pdf>

المواقع الالكترونية

بين التطبيق والتجفيف - المنهجيات التي تبنتها حكومة إسرائيل لتقليص الخدمات الاجتماعية، صادر عن جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، كاتبة التقرير المحامية طالي نير، بحث ومساعدة في الكتابة: تمارا تراوبمان، والمحامية رونيت غلعاد، وعيدو كترى، الترجمة للعربية: جلال حسن - "تواصل" - للترجمة والتعريب، تصميم الغلاف: نوعا أولحوفسكي، صورة الغلاف: أورين زي - ف، اكتيفيس - تليس <http://www.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2012/07/arabic-summary.pdf>

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، النقاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي، رافي كانبور، أغسطس 2013، ص9، وهي ورقة بحثية تم إعدادها للمؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ونشر في مجلة عمران-العدد 5، صيف 2013م، ص7-24م، الدوحة - قطر.

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/81258ead-12fb-49ff-9208-fbc60c8bc3c9.pdf>

جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سبتمبر 2000، سلسلة عالم المعرفة، صدرت السلسلة في يناير 1978،

<http://a.amaaz.free.fr/portail/downloads/Issue-261.pdf>

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، مؤشرات قياس الرفاه الإنساني محاولة لنموذج عربي، إعداد كمال صالح، أكتوبر 2014م، هي دراسة تتحدث عن مفهوم التنمية ومفهوم الرفاه، وتبين تطور مفهوم الرفاه ومؤشرات الرفاه في المجتمعات العالمية والعربية، ويبين نماذج من دولة الرفاه في المنطقة العربية، ويقدم جداول ونسب وتقارير إحصائية حول الرفاه في المنطقة العربية وما يشمله مؤشرات.

http://www.aitrs.org/EchoBusV3.0/SystemAssets/Documents/Rafah_Study.pdf

حمود، حسن، العولمة والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، ورقة عمل أعدها الدكتور حسن حمود - الجامعة اللبنانية الأمريكية، ديسمبر 2005، ص11،

<http://www.escwa.org.lb/divisions/sdd/events/19dec05hammoud.pdf>

محمد الجش، الاوضاع الداخلية في اسرائيل وأثرها على حرب عام 1967م، رسالة ماجستير صادرة عن الجامعة الإسلامية، بإشراف وليد حسن لمدلل، 2008، كلية الآداب قسم التاريخ والاثار، ص20، ص22، ص23، ص27، ص30،

<http://library.iugaza.edu.ps/thesis/82830.pdf>

وحدة السياسات والمشاريع في وزارة العمل في رام الله، المستوطنات الإسرائيلية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي على الاراضي الفلسطينية وقطاع العمل، كانون الثاني 2014، جداول ص43-45، المشاريع الإستيطانية ص9.

http://www.wafainfo.ps/pdf/i_s_e_s_e_p.pdf، Arab British Academy for Higher Education

كل الحق - عبارة عن مستودع معلومات شامل حول حقوق سكان اسرائيل وحول طرق تحصيلهم، صفحة خدمات صحية اضافية - التأمين المكمل،

<http://www.kolzchut.org.il/ar>

شلومو سبيرسكي وايتي كونور - اتياس، صورة عن الوضع الاجتماعي، 2001، مركز أدفا مدعوم من قبل الصندوق الجديد لدولة إسرائيل، في حدود 28 ورقة.

<http://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/adva.pdf>

بثينة اشتيوي، كيف نشأ اقتصاد اسرائيل؟، وما مراحل القوة والضعف التي مر بها؟، وأبرز طرق التغلب عليها، نشر في ساسة sas، نوفمبر 2014م،

<http://www.sasapost.com/israeli-economy>

فضل النقيب، اقتصاد اسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تقرير "مدار" الاستراتيجي 2012م، المشهد الإسرائيلي في العام 2011، هنيدي غانم واخرون، مارس 2012م.

شلومو سفيرسكي وإتي قونور - أطيباس وهالة أبو حلا، صورة عن الوضع الاجتماعي، كانون الاول 2010، مركز أدفا مدعوم من قبل الصندوق الجديد لدولة إسرائيل، في حدود 36 ورقة،

<http://adva.org/wp-content/uploads/2015/06/social-AR-site1.pdf>

وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، وثيقة سياسة وزارة الرفاه للسنوات 2014-2018م. ناحوم إيتسكوفيتس، ميثاق اجتماعي اقتصادي جديد لإسرائيل: مبادئ وخطوات السياسة في أعقاب الاحتجاجات الاجتماعية، ناحوم إيتسكوفيتس، المدير العام ويكوتيتيل تسيفع، مدير قسم البحث، التخطيط والتأهيل، وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية، أيلول 2011م.

كتاب الدراسات، كتاب ابحاث سنوي - يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات، العدد الرابع، تششرين الثاني/نوفمبر 2011م، [http://www.dirasat-](http://www.dirasat-aclp.org/arabic/files/kitab_dirasat_2011_final.pdf)

ثمن الاحتلال عالية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة وضع 2012، مركز أدفا، <http://adva.org/wp-content/uploads/2015/02/A-kibush2012-site.pdf>

شلومو سفيرسكي، معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، ملاحظات مركز أدفا على خطة الجدار الواقى، السياسات الاقتصادية للسنوات 2002-2003، 2002/4/28، <http://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/BudgetCuts2002.pdf>

شلومو سفيرسكي، لم تحصل معجزة هنا - عن السياسة الاقتصادية لحكومة نتياهو الثانية، 2009-2012م، مركز أدفا، تششرين الثاني 2013م، [http://adva.org/wp-](http://adva.org/wp-content/uploads/2015/01/nes-gadol-final-arabic1.pdf)

عبد الناصر عطا الله عيسى، الليبرالية الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي واحتجاجات 2011م في اسرائيل، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد 23، ص 227، ص 208 و 214، العدد 2، 99-230

<http://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/323/294>

برهوم جرابسي - "المشهد الاسرائيلي، خطة تقليص الفقر حسب المركز الإسرائيلي للتخطيط الاقتصادي، 2007/3/20م، <http://www.barhom.com/print.asp?i=665>

الصورة الاقتصادية في اسرائيل، موقع وزارة الخارجية في اسرائيل، وشمل القطاع العام والضرائب والاساسيات و الاستثمار والاجور، [http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/Economy/Pages/The](http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/Economy/Pages/The-National-Economy-in-Israel02092008.aspx)

نوغان دوغان وبوزاغلو، الحقوق الاجتماعية في إسرائيل مكانة متدنية وميزانية شحيحة، مركز أدفا، تل أبيب كانون الثاني 2007م، [http://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/rights-](http://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/rights-arabic.pdf)

نبيل صالح، المشهد الاجتماعي 2009، يشمل مدخل عن دور الليبرالية في إسرائيل، نشر في مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، في حدود 31 صفحة،

<https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad>

